وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية الآداب واللّغات
قسم: اللغة والأدب العربي







العنـــوان:

# التّوكيدُ والمُؤكِّداتُ في اللّغةِ العربيّة
## " دِراسةٌ نَحويّةٌ بَلاغيّة "

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

تخصص: لسانيات الخطاب

إعداد الطالب:
حسن خليج.

إشراف الأستاذ:
د. قوري الصديق.

السنة الجامعية: 2022 -2023


بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداءُ:

أُهدي ثمرةَ عملي هذا إلى والديَّ الكريمين، واللهَ أسألُ أنْ يَحفظهما ويُباركَ فِيهما، كما لا أنسى إخوتي الفضلاء وأصدقائي الأعزّاء، وكلَّ من كان له فضلٌ علينا في هذا البحث وفي غيره، من قريبٍ أو بعيد.

# ***شكرٌ وامتنان:***

الحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصّالِحاتُ، من لا يَشكُر النّاسَ لا يشكر اللهَ، فأسأل الله أن يجزي عنّي خيرا كلَّ من قدّم لي يدَ العونِ في هذا البحث ولو بالكلمة الطّيبة، وأخصُّ بالذّكر منهم أُستاذي الكريمَ: قوري الصدّيق، الذي وجَّهَ ونصَح، وأرشدَ وصحّح، وكانت كلمتُه: " كلُّ ما كان عسيرا عليك، يسيرٌ عليّ ".

# مُقَدِّمَة

**مقدّمة:**

بسمِ اللهِ، والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِ اللهِ، وعلى آلهِ وصَحبِهِ ومَن والاه، أمّا بعدُ؛

فإنّ علومَ العربيةِ عموما من أجلِّ العلومِ قَدرا، وأسمقِها مَنزلةً، وأَرفعِها شَأنا ومَكانا عندَ اللهِ سُبحانَه وتَعالى وعندَ عبادِه العُقلاء، إذ العارفُ بأسرارِها والمُغترفُ من بحارِها أَقربُ النّاسِ لفهمِ المُرادِ من كلامِهِ سبحانَه وكلامِ رسولِه صلى اللهُ عليه وسلم.

لا ريبَ أنّ اللغةَ العربيةَ بأساليبها باقيةٌ مَحفوظةٌ بحفظِ القرآنِ الكريمِ، فهي وعاؤُهُ الذي فيه نَزَل، وهو حِصنُها الذي به تُحفظُ من الزّلَل.

وإنّ من تلكَ الأساليبِ العربيةِ أسلوبَ التّوكيدِ الذي عُني بهِ النّحاةُ والبُلغاء، فلا يكادُ يَخلو كِتابٌ مِن كُتبِهم سَواءٌ المُحدثونَ مِنهم أم القدماء، من ذِكرِهِ والتّعرُّضِ له، بَيدَ أنّ هذا الذّكرَ وهذا التّعرُّضَ للتّوكيدِ وأَحكامِه، إنّما يأتي في كُتبِهم مُتفرّقا على مُختلفِ الأبوابِ النّحويةِ والبلاغيةِ، فتجدُ ذكرَهُ في بابِ المَصدرِ والحالِ والنّعتِ والظّرفِ وغيرِها من الأبواب النّحوية، كما تجدُهُ في أَضربِ الخَبرِ وأحوالَ المُسندِ والمُسندِ إليه والقصرِ وغيرها من أبوابِ علمِ المَعاني، ولمّا كانتْ هذه حالُه، كانَ حَقيقا بدراسةٍ تجمعُ شتاتَ ما تَفرّقَ منه في مُختلفِ الأبوابِ، فأزمَعتُ النيّةَ على أنْ أقومَ بهذه الدّراسةِ، واستقصيَ الحديثَ عن مُختلف أحكامهِ وأنماطهِ عندَ النّحويين والبَلاغيين، تحتَ مَجموعةٍ من التّساؤلاتِ نُجملُها فيما يلي:

ـ ما المراد بالتّوكيدِ عندَ اللّغويين وعند النحاةِ والبلاغيين ؟

ـ هل التّوكيدُ في النّحوِ العربي مُنحصِرٌ في التّوكيدِ اللّفظيّ والمَعنويّ فقط ؟

ـ ما المُؤكّداتُ التي تَستعينُ بها العربُ في تَوكيدِ كَلامَها ؟

ـ كيفَ هي نَظرةُ البلاغيينَ للتّوكيدِ الذي هو مِن التّوابع ؟

وجُملةُ هذه التّساؤلاتِ تندرجُ تحتَ إشكاليةٍ كُبرى لهذا البحثِ: ما أَحكامُ وأَنماطُ التّوكيدِ والمُؤكّداتِ في النّحوِ والبَلاغةِ العَربية ؟ وما المَسائلُ المتفرّعةُ من ذلك والمتشعّبةُ من هُنالك؟

وقد كان أنْ عَنوَنتُ هذا البحثِ بـ: " **التّوكيدُ والمُؤكّداتُ في اللّغةِ العربيةِ، دِراسةٌ نحويّةٌ بلاغيّة** "، تطرّقتُ من خلالِهِ إلى الإجابةِ عن تلكَ التّساؤلاتِ والإشكالياتِ المَذكورةِ آنفا، وَفقَ خِطَّةٍ مُنتهجة قَسّمتُها إلى ثلاثةِ فُصولٍ، فصلٌ حوى مَداخلَ عامّة في التّعريفِ بهذه الظّاهرةِ اللّغويّة، ومداخلَ تنظيريةً تختصُّ بها، وفصلٌ تكلّمتُ فيه عن أسلوبِ التّوكيدِ عندَ نُحاةِ العَربِية، فتعرّضتُ من خِلاله للتّوكيدِ اللّفظي، والتّوكيدِ المَعنوي، وأَبرزِ الأدواتِ التي تُعدُّ من مُؤكّداتِ الكلامِ، وبَعضِ مَسائلِ التّوكيدِ المُختلفِ فيها بين النّحاة، أمّا الفَصلُ الأخيرُ فخَصّصتُهُ بِدراسةِ البلاغيينَ لهذا الأسلوبِ، وتَطرّقتُ فيه إلى التّوكيدِ في أَضربِ الخَبر، والتّوكيدِ الذي يكونُ مَن التّوابع، وبَعضِ المسائلِ البلاغيةِ في التَّوكيدِ التي أظنّها من أهمِّ ما جاء في هذا البَحث، وكان مَنهجي المُتّبعُ في الدّراسةِ مَنهجا وَصفيًّا استقصائيا تَفسيريا.

وإنّ ممّا يَحسنُ التدليلُ عليه والإشادةُ بذكرهِ من الدّراساتِ السّابقةِ في هذا الموضوعِ، دِراسةَ الأستاذِ المُتولّي علي المتولّي الأشرم لأسلوبِ التّوكيدِ في النّحوِ العَربي، فقد بَحثَ فَأفاد، وأَحسنَ وأَجاد، وكان له السّبقُ في التّطرّق لهذا الموضوعِ مِن جانِبِهِ النّحوي.

وأيُّ بَحثٍ يعتري صَاحبَهُ في فَترَةِ إنجازِهِ مِن الصّعوباتِ ما يُعيقُ سَيرَهُ فيهِ، وكانَ أنْ صَعُبَ عليّ تَصنيفُ المادّةِ لِكَثرتِها وكَثرةِ تَشعُّبها وتَفرُّقِها بين مُختلفِ الأبوابِ النّحويةِ والبَلاغية.

هذا ولا أنسى ذكرَ أستاذيَ الفاضلَ( قوري الصديق ) الذي كان مُشرفا على هذا العمل، مُصحّحا لما وقع فيه من زَلَل، فجزاهُ الله عنّي خيرا، واللهَ أسألُ أنْ يَرزُقَنا الإخلاصَ والسّداد، وما تَوفيقيَ إلا باللهِ عليهِ تَوكّلتُ وإليهِ أُنيب.

# الفصلُ الأولُ:
# مداخلُ في التوكيدِ العربي

**تمهيد:**

إنّ هذه المداخل مداخلٌ ذاتُ صورٍ تقريبيّةٍ سطحيةٍ عامّةٍ حولَ ظاهرةِ التّوكيدِ في النّحو العربي والبلاغةِ العربية جميعا، فهي نظرٌ يسير مسّ الجانبَ اللغويَّ والاصطلاحيّ من هذا الأسلوب، وتتبعنا به ذكْرَ التوكيدِ مُرتبا في مختلف الأبواب النحويّة المعهودة، والأبواب البلاغيّة من علم المعاني.

**المبحثُ الأوّلُ: مداخل تَعريفية:**

**المطلب الأوّل:**

**التّوكيدُ لُغَةً:** من وكّدَ الشيءَ يُوكِّده تَوكيدًا، قال تعالى:{ ولا تَنقُضوا الأيمانَ بعدَ توكيدِها }[النحل91]، ويقالُ أيضا: أكّدَ يُؤكِّدُ تأكيداً، فهما لغتان، قال ابنُ خروف في شرحه على جمل الزجاجي:<< التوكيدُ أو التأكيدُ، الأولُ مصدرُ "وكَّد"، والثاني مصدر "أكَّد" بمعنىً>>[1]، فجعلهما أصليين لمعنى واحد، وزعمَ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ سري الزّجّاج أنّ الواوَ أصلٌ والهمزةَ مُبدلةٌ منها.[2]

وقال ابنُ هشام: يقالُ: التوكيدُ والتّأكيدُ بالهمزةِ وبإبدالها ألفاً على القياسِ كما في نحوِ "فأس، ورأس"[3]، والظاهرُ أنّهما أصلان لمعنى واحدٍ لتصرُّفِهما مَعاً، والتّوكيدُ أفصحُ من

---

[1]: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تح: سلوى محمد عمر عرب،(د .ط)،(د.ت)،(333/1).

[2]: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي ،ط1،-بيروت- (ج3 ص217).

[3]: قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،(د، ط)،(د، ت)- دار الطلائع- ص286.

التّأكيدُ لمجيئ القرآنِ به، أمّا ما أضافَه ابنُ هشامٍ فهو من التّأدياتِ اللّغويةِ المعروفةِ عند العربِ، إذْ تَجنحُ في كلامِها إلى التخفيفِ، وبخاصّةٍ تخفيفُ الهمزةِ في القراءاتِ القُرآنية، والضّروراتِ الشّعرية.

ويقولُ ابنُ منظورٍ الإفريقي:<< وَكَّدَ العِقدَ والعَهدَ أوثقَه، ويُقالُ: أوكدتُهُ وأكَّدتُهُ إيكادا، وبالواو أفصحُ: أي شَدَدتُه، وتَوكّدَ الأمرُ وتَأكَّدَ بمعنىً، ويقالُ: وَكَّدتُ اليَمينَ، والهمزُ في العقدِ أجودُ، وتقولُ: إذا عَقدتَ فأكِّدْ، وإذا حَلفتَ فوَكِّدْ .>>[1]، غيرَ أنّ القولَ بجودةِ الهَمزِ في العُقودِ قَولٌ مُخالفٌ لصريحِ القرآن، إذْ جيئ فيه بلفظِ التّوكيدِ بدَلَ التّأكيدِ مع الأيمانِ التي هي من أَوثقِ العُقودِ، قال تعالى:{ لا يُؤاخذكم اللهُ باللّغو في أَيمانكم ولكن يُؤاخذكم بما عَقَّدتُّم الأيمان }[ المائدة:89]، هذا والله أعلم.

**المطلب الثاني: التّوكيدُ في اصطلاحِ النحويين:**

قال ابن عصفور:<< التوكيدُ لفظٌ يرادُ به تثبيتُ المعنى في النفس وإزالةُ اللّبس عن الحديث أو المحدَّث عنه، وذلك أنّ التوكيدَ ينقسم قسمين: توكيد لفظيٌّ وتوكيد معنوي، فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم، ويكون في المفرد والجملة.>>[2].

[1]: لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي، د. ط، د. ت، دار المعارف، القاهرة، ـ مجلد كبير-(ص4905 )، ويُنظر أيضا: مختار الصحاح ص491، والقاموس المحيط (ص 1776).

[2]: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، تح: د- إميل بديع يعقوب،(ط1، 1419هـ-1998م)،دار الكتب العلمية بيروت، لبنان( 1 /288).

هذا التّعريفُ تعريفٌ بالغرضِ تُستخلصُ منه عِدّةُ أمورٍ منها: أنّ الغايةَ من التّأكيدِ تَقويةُ المُؤكَّدِ وتَمكينهِ في ذِهنِ المُخاطَبِ وقَلبِهَ، وأنّ التّوكيدَ عندَ نُحاةِ العربِ على قِسمين: توكيدٌ يُراد به إزالةُ اللّبس عن الحديثِ، وتَوكيدٌ يرادُ به إزالةُ اللّبسِ عن المُحدَّثِ عنه، فالذي يراد به إزالةُ اللّبس عن الحديثِ هو توكيدٌ له مراتبُ متفاوتةٌ في الكلام يُراعيها المتكلمون بحسب الحاجة إليها، وهي المسمّاةُ عند البلاغيين بأضرب الخبر، فلو أردتَ تحقيق المعنى في قولك: محمدٌ كريمٌ، أكّدَت بـ: (" إنّ" أو أنّ)، تقول: إنّ محمدا كريمٌ، فإذا أردت الزيادةَ في التبيين والتأكيد على هذا قلت: إنّ محمدًا لكريمٌ، وهذا النوع تنضوي تحته أدواتُ التوكيد عمومًا المعروفةُ منها، وغيرُ المعروفة التي من خصائصها إفادةُ توكيد الحديث وإزالة الشكّ عن الالتباسات التي قد تقع فيه، ومن أشهرها على سبيل التمثيل: لامُ الابتداء و لامُ القسم، وحروف القسم عمومًا، و" إنّ وأنّ " مشددتان كانتا أو مخفّفتان ونونا التوكيد الخفيفة والثقيلة، والحروف الزائدة مثل:" ما، ولا، والباء، والكاف، ومن، وغيرها" كما في نحو قوله تعالى:{ وما ربُّك بظلامٍ للعبيد} [فصلت 46]، فالباء زائدة للتوكيد، وقوله سبحانه:{ وما منعك ألاّ تسجد}[الأعراف12]، والمعنى ما منعك أن تسجد، فلا زائدة للتوكيد، وكقولنا: محمدٌ يسعى إلى الخير سعيًا، فسعيًا توكيدٌ للحدث الذي تضمّنه الفعل[1]، وغير ذلك ممّا يندرجُ تحتَ هذا القسمِ، وسَيأتي الحديثُ عنه في بابِهِ إن شاء اللهُ تعالى.

[1]: يُنظر: معاني النحو لفاضل صالح السمرائي، (د، تح)، (ط1، 1420هـ/2000م)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (ج4 ص131).

أمَّا التوكيدُ الذي يراد به إزالةُ اللّبسِ عن المُحدَّثِ عنه، فيكونُ بالتّوكيدِ اللّفظي المشهور في النحو العربي، الذي يتمُّ بتكرير الكلمة بلفظها، والجملة بحروفها، كقول جميل على بحر الكامل:

" لا لا أبوح بحُبِّ بثنة إنها أخذت عليَّ مواثقًا وعهودًا"

وكقول آخر على بحر الطويل:

" فأين إلى أين النجاةُ ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس "

وكذلك من هذا الضرب الذي يراد به إزالة اللبس عن المحدَّثِ عنه، التوكيدُ بألفاظ التوكيد المعنوي التي وضعتها العرب لأغراض وخصّتها بأحكام، وهي: النفس والعين، وكلا وكلتا، وكُلٌّ وجميعٌ وتوابعه أكتع وأبتع وأبصع، وعامة، وسيأتي الحديث عنها مُفصلةً في بابها إن شاء الله.

ومن التعريفات أيضًا قولُ ابن خروف الإشبيلي:<< التأكيد تكريرُ لفظٍ أو معنىً، وإثباتُ معنىً في النّفسِ، ورفعُ مجاز يُحتمل بتكرير لفظٍ يكون في الكَلِمِ الثّلاث والجمل.>>[1]، وهذا تعريفٌ يمَّسُ جانبَ التّوكيدِ اللّفظيّ فقط، ولا يدخلُ تحته التّوكيدُ المعنوي، فقوله: تكريرُ لفظٍ أو معنى، بيّن أنّ المُرادَ ذلك، والتّوكيدُ اللّفظيُّ هو الذي يتحصّلُ إمَّا بتكريرِ اللّفظِ كقولك: جاء زيدٌ زيدٌ، أو بتكريرِ المعنى كما في قوله تعالى:{ وغرابيبُ سود }[فاطر 28]، فالغرابيبُ والسُّودُ بمعنىً واحد[2]، وسمَّى ابنُ خروفٍ هذا النّوعَ

[1]: شرح جمل الزجاجي، ابن خروف الإشبيلي، المرجع السابق، (1 /33).

[2]: يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السمرائي، المرجع السابق (4 /152).

من التّأكيدِ تَكريرًا، لأنّ إعادةَ اللّفظِ بِحروفهِ ومعانيهِ أو بمعانيه فقط تكريرٌ في الحقيقةِ، والبلاغيون يُطلقونَ عليه هذا كثيرًا، وهو يَمُسُّ أنواعَ الكلمةِ الثلاثة بلا استثناءٍ، فيدخلُ في الحرفِ كقولك: نعم نعم، في جوابِ من سألَ: أتحبُّ مُحمدًا صلى الله عليه وسلم، ويدخلُ في الفعلَ كما في قول الشاعر السّابقِ: أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبس، غير أنّ توكيدَ الفعلِ من توكيدِ الجملِ الفِعليةِ، إذْ لا بُدَّ لكلّ فِعلٍ من فاعلٍ بعدَهُ، ويدخلُ في تَوكيدِ الأسماءِ كما لو قلتَ: ضَربَ زيدٌ زيدٌ عَمرا، كما نَجدهُ في تَوكيد الجُملِ أيضًا، وذلك نحوُ قولِهِ سبحانَهُ:{ فإنّ مع العسر يُسرا إنّ مع العسر يُسرًا }[الشرح-5،6].

والفائدة من هذا التّوكيدِ أو التّكريرِ التّقريرُ، فمنْ كرَّرَ فقد قَرَّرَ، وقوّى المعنى في النّفسِ، ومَكَّنَهُ من القلبِ، قال ابنُ يَعيشٍ:<< وجدوى التّأكيد أنّك إذا كرّرتَ فقد قرّرتَ المؤكَّدَ وما علقَ به في نَفسِ السّامَعِ، ومَكّنتَهُ في قَلبِهِ، وأَمطتَ شُبهةً رُبَّما خالجتْهُ، أو تَوَهّمتَ غَفلةً وذهابًا عمّا أنتَ بِصددِهِ فَأزلتَهُ .>>[1].

**المطلبُ الثّالثُ: التّوكيدُ في اصطِلاحِ البَلاغيينَ:**

عرّفهُ يحيى بنُ حمزةَ العلوي بقوله:<< اعلم أنّ التأكيدَ تمكينُ الشيء في النفس وتقويةُ أمره، وفائدتُه إزالةُ الشّكوك وإماطةُ الشّبهات عمَّا أنت بصدده، وهو دقيق المأخذ كثير الفوائد، وله مجريان: عامٌ وهو ما يتعلق بالمعاني الإعرابية وليس من همّنا إيرادهُ هنا ...، وخاصٌّ يتعلق بعلوم البيان، ويقال له التكرير أيضًا، وليس يخفى موقعُه البليغ ولا

[1]: شرح المفصّل، موفّق الدين بن علي يعيش ابن علي بن يعيش،(د، تح) ،(د، ط) ،(د، ت) ،إدارة الطباعة المنبرية بمصر،(3 /40).

علوُّ مكانه الرفيع، وكم من كلامٍ هو عن التحقيق طريد حتى يخالطهُ صفوُ التأكيد، فعند ذاك يصيرُ قلادةً في الجيد، وقاعدة للتجويد، ثم ما يكون متعلِّقاً بعلوم البيان قد يكون تأكيدًا في اللفظ والمعنى، وقد يتعلق بالمعنى دون اللفظ >>[1].

لقد نقلت لك هذا الجزء بطوله ـ مع أني حذفت منه مالا تستدعي الحاجةُ لذكره ـ لأنّ صياغتَهُ بديعةٌ، وبلاغتَه رفيعة، ودقتَه في التصوير والتقريب عجيبة، مع جزالةٍ في اللّفظ ولذاذةٍ في العبارةِ لا تخفى حلاوتُها في الألسن والأذهان، وقد أوضح فيه الغرضَ من التوكيد، وبيَّن أنه يجري على قسمين: عامٌّ يراد به التوكيدُ النحوي الذي يشتغل عليه النحاة، وخاصٌّ جعلهُ متعلِّقًا بعلوم البيان، والمقصود من لفظة البيان عنده وعند بعض البلاغيين "البلاغة"، أي جعل الخاصَّ منه متعلِّقًا بعلوم البلاغة، فلفظةُ البيانِ تُطلقُ ويُراد بها ثلاثة معان:

ـ أولاها: ما نجدهُ عند الجاحظ، إذْ يقول:<< البيانُ اسمٌ جامعٌ لكلِّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك لك الحجاب دون الضمير، حتى يُفضي السامع إلى حقيقتِهِ، ويهجم على محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان.>>[2].

ـ وثانيها: ما نجده عند البيانيين أو البلاغيين وهو المرادُ من كلام يحيى بنِ حمزة العلوي في تعريفه إذْ ينضبط في الألفاظ ودلالاتها، ويختصُّ بها، وقد ذكره ابنُ خلدون في

---

[1]: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيي بن حمزة العلوي، (د، ط)، (1222هـ، 1914م) بمطبعة المقتطف، بمصر، (2 /176).

[2]: البيان والتبين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحظ، (د، تح)، (د، ط)، (د، ت)، دار ومكتبة الهلال –بيروت– (1 /11).

مقدّمته مُفصّلا، قال:<< فاشتمل هذا العلم المُسمى بالبيان على البحث عن دلالاتِ الألفاظ سواء كانت هذه الدلالات للهيئات أو الأحوال أو المقاصد، وجعلها على ثلاثة أصناف: الصنف الأول: يبحث فيه عن الهيئات والأحوال التي تطابق باللفظ جميعَ مقتضيات الأحوال، ويسمى ( علم البلاغة)، والصنف الثاني: يبحث فيه عن الدلالة عن اللازم اللفظي وملزومه وهي الاستعارة والكناية ويسمى علم البيان، وألحقوا بهما صنفًا آخر وهو النظر في تزين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق، إما بسجع يفصله، أو تجنيس يشابه بين ألفاظه، أو ترصيع يقطع، أو تورية عن المعنى المقصود بإبهام معنى أخص منه لاشتراك اللفظ بينهما، وأمثال ذلك، ويسمى عندهم( علم البديع)، وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم (البيان).>>[1].

وأمَّا الإطلاقُ الثّالثُ فهو علمُ البيانِ الذي استقرَّ عليه المُتأخرونَ من عُلماءِ البلاغةِ، وقد عرَّفهُ الخَطيبُ القزويني بقوله:<< هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه >>[2].

وقد ذكر العلويُّ في حدِّه أنّ التأكيد يقال له التكريرُ أيضًا، غير أنّ التكريرَ في أصله جزءٌ من التوكيد، إذ التكرير ينطبق في معناه على ما كان توكيدًا لفظيًا فقط إذا كان التكرير تكرير ألفاظ، أمّا إذا كان التكريرُ تكريرَ معانٍ فهو أصل المعاني لأن قولنا

[1]: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون، تح: خليل شحادة، ( ط2، 1408هـ، 1988م)، دار الفكر – بيروت– لبنان، ص761.

[2]: الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، (ط1، 1424هـ، 2003م)، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان– (ص 163).

مثلا: إنَّ زيدًا قائمٌ هي بمثابة قولنا: زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ، فهي بمثابة تكرير المعنى كذلك في قولنا:( نَزالِ) هي انزلْ انزلْ.

والتحقيق في هذا أن يُقَال إنَّ التكريرَ المذكورَ فِي حَدِّ العلويّ إنَّمَا هو كنايةٌ عن تقوية المعنى، وليس هو تكريرًا على الحقيقة، ذلك أنَّ قولَنَا مثلاً ( إنَّ زيدًا قائمٌ)، هو في معنى ( زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ...) ليس على الحقيقة، فالمتكلِّمُ لم يضمر هذا، والمخاطَبُ لن يفهم هذا، و إنّمَا قصد المتكلمُ تقويةَ الحكم، وفهم المخاطَبُ قوّةَ الحكم، وهذا ضربٌ من التعليل مطَّرِدٌ في كلام النُّحاة، ومن أمثلته في كلامهم تقديرُهم للضمير المستتر وجوبًا كما في فعلِ الأمر بـ( أنتَ)، أي افعل أنت، مع أنَّهُ لم يظهر في كلامٍ قطّ، ولا عُرفَت لهُ صورةٌ قطّ، و إنمَّا هو مُضمرٌ دالٌّ على المخاطَب غيرُ معروفةٍ صورتُهُ، وهذا أمرٌ تقتضيه الصناعةُ ويفرضه منهجُ التقريب للمتعلِّم.

**المبحثُ الثّاني: مداخلٌ تنظيريةٌ:**

**المطلب الأوّل: التّوكيدُ مِن ناحيةِ التّبويبِ:**

إنّ من أكثرِ الظواهرِ اللغوية تفرُّقا في التبويبِ النّحوي والبلاغي ظاهرةَ التّوكيد، وهو يكادُ يدخُلُ في جلِّ أبوابِ النّحو و البلاغة، ولا أدلَّ على ذلك من ورود هذا المصطلح ومشتقاتهِ أكثرَ من خمس وسبعين مرَّةً في كتاب سيبويه، متوزعةً أجزاءَ الكتاب الأربعة.

إنَّ العلَّةَ التي نراها تتوافق مع هذا الأمر، هي كونُ التّوكيد ظاهرةً معنويةً أوّلاً ثمَّ كونها تعبّرُ عن سُلّميةِ المعاني في التّراث العربي، لهذا فأيُّ قوةٍ تكتسبُها الألفاظُ فِي

معانيها تُسَمَّى توكيدًا عند علماء العربية، ولا شكَّ أن سلَّمِيَّةَ المعاني وتدرُّجَهَا في القوةِ تمسُّ جُلَّ أبواب النّحو والبلاغة.

إنَّ أوَّلَ بابٍ يصادفنا في النحو هو باب أقسام الكلم، نجدُ فيه أنَّ الأقسام ثلاثة: اسم وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنىً، وهذا البابُ قد يتوسَّعُ فيه بعضُ النحاة فيتطرَّقُ إلى قوة الاسم في الدلالة على الأحداثِ، وقد يعبّرُ عن هذا بلفظ "التوكيد "، و كذلك باب الضمائر بعدهُ فيه مسألة ضمير الفصل، وهو يفيد التخصيص والتوكيد أيضًا، فيذكرون حالاتِ إفادتها التوكيد، فإذا أتينا إلى باب العلم وجدنا مسألة القطع، فيذكرون أنها تخرجُ إلى التوكيد أحيانًا.

والأمرُ في باب الإشارة على هذا، فإن فيها مسائلَ تتخرَّجُ على التوكيد عندهم، وهكذا حتَّى تميلَ إلى باب المبتدأ والخبر وما يدخُلُ عليه من النواسخ، وفيه مسائلُ كثيرةٌ تتخرَّجُ على التوكيد، منها مسألة تقديم المبتدأ على الفعل، ولا بأس أن نذكر هنا كلام عبد القادر الجرجاني في هذه المسألة، يقول:<< تقديمُ المحدَّثِ عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقَهُ لَهُ >>[1].

[1]: دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر،( ط3، 1413هـ - 1992م )، (ص 133) .

وبعد هذه المسألةِ مسألةُ تعريفِ الخبرِ، وكذلك مسألةُ إعادةِ المبتدأ بلفظِهِ كما في قولِ الرّاجز:

" أنا أبو النّجمِ وشعري شعري لله درّي ما أجنَّ صَدري "

وفي الباءِ التي تُزادُ في خبرِ ليس والمشبّهاتِ بها كلامٌ عن التأكيد بها، وعن مواضع هذه الباء، وعن قاعدة إفادة الحروف الزائدة في الكلام للتوكيد، والمتوسعون من النحاة يذكُرُونَ أمثلةً من القرآن وكلام العرب ويشرحونها وهكذا.

وأما في باب إنَّ وأخواتها، فإنهم يستقصون الكلام في إفادة هذه الأدوات للتوكيد، مع تتبّعِ ما يعتريها من تخفيف، للنظر في إفادتها التّوكيد على تلك الحالة، ثمَّ تجدهم يذكُرُون اللام التي تدخُل على خبر "إنَّ"، فيستقصون الكلام في إفادتها التوكيد، ثم يستمر كلامُهم من دون ذكر التوكيد حتى نأتي على باب الاشتغال، فتجدهم يذكرون أنّه يفيد التوكيدَ على اختلاف بينهم.

ثم يأتي باب هو من أظهر الأبواب التي يتكلمون فيها عن إفادة التوكيد، وهو باب المفعول المطلق، ومن الصريح في الدلالة على هذا، أنهم يسمونَ قِسمًا منه بقولهم (المصدر المؤكد لعامله)، ثم يأتي بابُ الظّرف فيذكرون فيه الظرف المؤكد في مقابل الظرف المؤسس، ويمثّلون للمؤكِّد بقولِهِ تعالى:{ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله }[ الإسراء1]، ويعلّلون لهذا بأن الإسراء لا يكون إلّا في الليل، فذكر الظرف الذي هو (ليلاً) توكيدا.

وأمَّا بابُ الاستثناء فكلامهم فيه على إفادة الاستثناء المفرَّغِ للتوكيد والحصر مشهور معروف، وكذلك بابُ الحالِ، فإنَّ لهم فيه ذكرٌ للتوكيد، وذلك حين يقسمون الحال إلى حالٍ مؤسسةٍ وحالٍ مؤكدةٍ كما فعلوا بالظرف، وكما سيفعلون مع النعت، ومن مشهورِ الأمثلة التي يمثلون بها للحال المؤكدة قوله تعالى:{ ولا تَعثوا في الأرضِ مفسدين }[الشعراء -183 -]، لأنَّ العِثِيَّ هو الفساد، فكان ذكر (مفسدين) توكيدًا، ومِن الأمثلةِ أيضًا قولُهُ تعالى:{ ولا تكونُوا كالتي نَقَضَتْ غزلَهَا مِن بعدِ قوةٍ أنكاثًا }[ النحل: 92]، وقوله تعالى:{ ويوم يبعَثُ حيًا }[مريم:15] وهكذا.

وأمَّا بابُ حروف الجر فيتكلَّمُونِ فيه عن زيادتهِ في الكلام وإفادته التوكيد لأجل ذلك، وبعده بقليل بابُ النّعت الذي ذكرنا أنهم قسموهُ إلى نَعتٍ مُؤسسٍ ونَعتٍ مُؤكد، وهكذا حتى تَصَل إلى باب التوكيد، وهنا يذكرون أغراضَهُ وأنوَاعَهُ التي هي التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي، ثم يذكرون ألفاظ المعنوي، ويضبطون استعمالاتِها ودلالاتها حتى ينتهُوا إلى التوكيد اللفظي وأغراضِهِ وصورِهِ، أما في البلاغة فيذكُرونَ أغراض ما مَرَّ في النحو من استعمالاتٍ يربطها بمقامات التخاطب المختلفة، هذا هو الأصلُ في البلاغةِ ووظيفتها. ونخصُّ علم المعاني هنا مِن بين علومها، ولكنَّ التبويبَ الذي اعتمدهُ المتأخرون قد اختزَلَ كثيرًا من المباحث المعنوية، ومنها المواضعُ الكثيرة للتوكيد الذي ذكرها النحاة، لهذا لا نجد استقصاءً في البحث عن أغراضها كلِّها في علم المعاني، لأنَّ تبويبَ السكاكي ومن جاء بعده حجب ما بحَثَهُ النحاةُ من مواضع، فلم يبق لديهم إلاَّ المواضعُ المتعلقةُ

بالمبتدأ والخبر لأنهم اعتمدُوا على المسند والمسندِ إليه في التبويب. وكذلك بحث بعضُ البلاغيين في التوكيد الذي هو من التوابع.

وممّا يُحسَبُ للبلاغيين أنَّهم قسمُوا أضربَ الخبر بالاعتمادِ على المؤكّداتِ في الكلام فإذا خَلا الكلامُ من المؤكدات فهو عندهم خبرٌ ابتدائي، وإذا توفر على مؤكدٍ واحدٍ فهو عندهم خبرٌ طلبي، وإذا توفَّرِ على أكثر من ذلك فهو خبرٌ إنكاري.

وفي هذا الباب عمد بعضهم إلى تعداد المؤكدات، ومنهم مَنْ استقصَىَ القولَ في ذلك وبهذا جبرُوا الكسر الذي لحقهم بالتبويب بهذا الفعل، ذلك أنَّ عدَّهم لهذه المؤكدات أدَّاهم إلى ذكرِ أغلب المؤكدات التي ذكرها النحاة في تبويبهم.

**المطلب الثاني: التّوكيدُ بينَ التّنظيرِ والتّطبيقِ:**

إنَّ ما أثبتَهُ النحاة والبلاغيون في شأن التوكيد هو تنظيرٌ لهذا الأسلوب في العربية، في هذا المقام قد يتساءل متسائلٌ عن مظانِّ تطبيق هذا التنظير في تحليل الكلام، والجواب عن هذا التساؤل يكون كالجواب عن أيِّ تساؤل وردَ على أيِّ أسلوبٍ من أساليب العربية لفظيًا كان أم معنويًا، والأمر لا يخص التوكيد فقط وهذا الجواب هو أنَّ مظانَّ تطبيق قواعد النحو واللغة في التراثِ العربي هو شروح دواوين الشعر وتفسير القرآن والحديث، وهذه المظانُّ تنقسمُ الى قسمين: قسمٌ منها يميلُ إلى الجانب النحوي، وقسمٌ منها يميل إلى الجانب البلاغي، فإذا تكلَّمنَا عن تفاسير القرآن فإنَّ ما اشتهر منها بالميل

إلى الجانب النحوي كثير، منها جامعُ البيان في تأويل القرآن للإمام ابن جعفر الطبري، وكذلك تفسير البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي وغيرُها كثير.

أما التفاسيرُ التي تَميلُ إلى الجانب البلاغي، فنذكُرُ معاني القرآن للفراء، فهو على تقدمه يذكرُ فيه مُؤلفُه مسائلَ عِدّة في البلاغةِ، ومن التّفاسيرِ البلاغيةِ المشهورةِ تفسيرُ الكشَّافِ عن حقائقِ غوامض التّنزيلِ لجار اللهِ الزّمخشري، وهذا التفسيرُ هو عُمدَةُ التّفاسيرِ البلاغيةِ، استعانَ فيه مؤلفُهُ بالمعرفةِ الواسعة بلسانِ العرب فكتبه وأخرجهُ في صورةٍ لا نظيرَ لها في زمنِه، ومن التفاسير التي اعتمدت عليه اعتماَدًا يكادُ يكون كاملاً التفسيرُ الكبيرُ لفخر الدين الرّازي، وقد سارَ على منهجِهِ في تقفي آثار دقائق المعاني البلاغية ابنُ عطيّةَ الأندلسي في تفسيره المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وكذلك الآلوسي في تفسيره المسمى روح المعاني، والشيخ الفقيه الأصولي محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره البارع المسمى بالتحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد".

وأما شروح الحديث فأغلبُهَا نحوي، ولم نجد شرحًا يهتمُّ باللطائف البلاغية ككتاب الزمخشري الذي ألفهُ في غريب الحديث، والذي سماهُ ب" الفائق في غريب الحديث، وهو في أربع مجلدات.

وأمَّا شروح دواوين الأشعار فمنها ما يغلِبُ عليه النحو، ومنها ما يغلب عليه البلاغة، وكلُّها تهتمُّ باللغة ومعاني المفردات، ونحن هنا نذكرُ بعضَها لا على سبيل التّصنيف:

- شرح القصائد السبعة الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري.

- شرح المعلقات السبع للزوزني، وكذلك التبريزي.

- شرح البردة لابن هشام الأنصاري. وشروح كثيرة لديوان الحماسة أشهرها شرح المرزوقي.

إنَّ هذه المؤلفات التي ذكرتُهَا بين تفاسير وشروح حديثٍ وشعر، قلَّ أن يأتيَ فيها مؤلِّفوها على لفظٍ يدلُّ على التوكيد ولا يُنَبِهوا عليه أو يشيروا إليه، لذلك فمن أراد أن يطلع على أسلوب التوكيد في تحليل النحاة، فعليه بما ذكرتُهُ من تفاسير وشروحٍ نحوية، ومن أراد أن يطّلع عليه في تحليل البلاغيين فعليه بالتفاسير والشروح البلاغية المذكورة.

# ـــ الفصلُ الثاني:
# التّوكيدُ في النّحوِ العربي

**تمهيد:**

إنّ الحديثَ عن التّوكيدِ في النّحو العربي قد جرى ذِكرُه على أقلامِ مُعظمِ النّحاةِ من المُتقدّمين في الصّنعةِ أو المتأخرين مِنهم على حدٍّ سواء، غيرَ أنَّ هذا الذّكرَ يردُ بحسبِ الأغراضِ والمقاصدِ الّتي يَبتغون الوصولَ إليها، وبقدرِ الحاجةَ (كحاجة المتلقي إليه)، وكان التزامُهم بالتبويبات المختلفةِ يَفرضُ عليهم تلك الإشاراتِ المُتفرّقةِ إليه في غير باب، كباب المصدر، وباب النّعت، والحال، وغير ذلك، وإن كان يستقلّ باب منها وهو باب التّوابع.

وعليه فإنّي أقول: إنّ هذا الفصلَ مُحاولةٌ للمّ ما تفرّق، وجمعِ ما تَشتّتَ من هذا الأسلوبِ في مُختلفِ الأبوابِ النّحويةِ، وتَرتيبها تَرتيبا يَحسنُ الفَهمُ فيه، واللهُ وليُّ التّوفيق...

**المبحثُ الأوّلُ: التوكيدُ اللّفظي:**

**المطلبُ الأوّل: حَدُّهُ:** هو تكريرُ لفظٍ ما على وجهِ التّبعية، بُغيةَ تَقريرِهِ وتثبيتِهِ وتحقيقِ معناه، فهو يتمُّ بإعادةِ اللّفظ على حسب ما تقدّمَ أو بإعادةِ مُوافقِهِ في المعنى، سواءٌ كان ذلك في المُفرد من الكَلِم أو الجُملة.[1]

[1]: يُنظر شرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي(1/ 288)، والطراز، العلوي(2/ 176)، و ظاهرة التوكيد في النحو العربي، المتولي على المتولي الأشرم(ص18)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1 / 408).

**المطلب الثاني: التّوكيدُ اللّفظيُّ الذي يتمُّ بإعادةِ اللّفظِ نَفسِهِ على حسبِ ما تَقدّمَ:**

ينطلقُ في كلامِ العربِ على أنواعِ الكلمةِ الثّلاثةِ: " الحرف، والاسم، والفعل"، وعلى المُركّباتِ جُملاً كانتْ أو غيرَ جملٍ[1]، وسنأتي على ذكرها مُفصّلاً.

**توكيد الحرف:** ـ إنّ الحرفَ المعادَ أو المكرّرَ للتأكيدِ، إمَّا أن يُذكرَ وحدَهُ معزولاً عمَّا دخلَ عليه الحرفُ المتبوعُ، وإمَّا أن يُذكرَ مع ما دخل عليه بلفظِهِ أو ضَميرِهِ، وشرطُ الأول ـ أي ذكره مَعزولاً ـ أنْ يكون الحرفُ المرادُ توكيدُهُ حرفَ جوابٍ لا غير، قال ابن مالكٍ في التسهيل: << التّوكيدُ اللفظيُّ إعادةُ اللّفظِ أو تقويتِه بموافقِه معنى، وإنْ كان المُؤكَّدُ به ضميرًا مُتَّصلا أو حرفًا غيرَ جواب لم يُعد في غيرِ ضرورة إلاَّ معمودًا بمثل عامده أوَّلاً أو مفصولاً >>[2]، وشاهدنا من هذا قوله:<< إن كان الموكَّد به حرفًا غيرَ جواب لم يُعد في غير ضرورة إلاَّ معمودًا بمثل عامده أوَّلاً >>، أي إذا كان الحرف المؤكَّدُ ليس بحرفِ جواب وجب تكريرُه مع ما دخل عليه بلفظه أو ضميره، وهذا هو معنى قوله في ألفيته:

" ولا تُعد لفظَ ضميرٍ متّصل إلاَّ مع اللّفظِ الذي به وُصلْ

كذا الحروف غير ما تَحصّلا به جوابٌ كنَعم و كَبلى"[3]

---

[1]: يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، ط1، 1418هـ ـ 199 مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص 1957 .

[2]: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع(ط1، 1968)،ص166.

[3]: ألفية ابن مالك،( ط1، 2013–1434)،– دار الآثار للنشر والتوزيع– ص98.

ومثال ما كان المؤكَّدُ فيه حرفَ جواب، كأن تُسألَ فتُجيبَ "أليس العلم بنافع"، تقول" بلى بلى"، "أليس الله بكاف عبدَه" بلى بلى، قال الشاعر على بحر الكامل:

" لا لا أبوحُ بحُبِّ بثنةَ إنّها أخذتْ عليَّ مَواثقًا وعُهودا "

الشّاهدُ فيه قولُه: "لا لا" توكيدٌ لفظيٌ لحرفٍ من حروفِ الجوابِ وهو "لا لا"، أمّا إذا كان الحرف ليس بحرف جواب وقد أُدخل على أحد الضمائر المتّصلة، وأردنا أن نؤكَّد كُلاًّ منهما لفظياً في الاختيار، فلا يتمُ إلاَّ بإعادة ذكرهما معًا في الكلام، تقول" مررت بك بك، ورغبتُ فيه فيه"، سواء كان المرادُ من تكرارك هاهنا توكيدَ أحرفِ الجرّ أو الضمائر، وكذلك هي الحالُ بالنسبة للحرفِ المُرادِ توكيدُهُ إن لم يكن حرفَ جوابٍ ودخلَ على غيره من الألفاظِ، فإنّهُ يعودُ بلفظه على ما دخلَ عليه، كأن تقول:" إنّ محمدًا إنَّ محمدًا لكريمٌ"، و" في الدار في الدار زيدٌ"، إذا كان المراد من كلامِك تكريرُ الحرفِ لفظًا وتوكيده لا توكيدَ الاسم (محمدًا أو الدار) فتدخلُ في توكيدِ الاسم، قال الشاعر:

" لَيْتني لَيْتَني تَوقَّيْتُ مُذْ أَيْ ـ ـ فَعْتُ طَوْعَ الهوَى وكنتُ مُنِيبا "

وشرطُ تكريره مع ما دخل عليه راجعٌ لكونه بمنزلة الجزء مما اتّصل به لا ينفك عنه، فهو مثلُ حرف الزاي من "زيد" أو الدال من "محمد"، وإن كان مجيئهُ قد ذكر شذوذًا في كلام العرب وهو يعد ضرورةً في شعرهم[1]، كما في قول أحدهم:

" فلا واللهِ لا يُلفى لما بي ولا لِلِما بهم أبدا دواءُ"

[1]: يُنظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي( 2/ 392).

وقولُ آخر:

" إنّ إنّ الكريمَ يحلمُ ما لم يريَنْ مَن أجاره قد ضِيما "

أما إذا كان الحرفُ غيرُ الجوابِ والمُؤكَّدُ مَفصولاً عن مُؤكِّدِهِ بفاصلٍ فلا حَرجَ في تَكراره، كقولِ الرّاجز:

" حتى تَراها وكَأنّ وكأنْ أَعناقُها مُشدّداتٌ بِقَرنْ "[1]

وكقول الآخر:

" ليت شعري هل ثمَّ هل آتينَّهم أو يحولنْ من دون ذاك حمامُ "

**توكيد الاسم:** ـ ومن التوكيد الذي يتمُّ بإعادة اللفظ نفسه على حسب ما تقدم توكيدُ الأسماء، وهذا النوع من التوكيد اللفظي يجري على الظاهر من الأسماء والمضمر والمعرف والمنكر، فتوكيد الظاهر المعرف من الأسماء نحو " قام زيدٌ زيدٌ"، فزيدٌ الثانية توكيدٌ للأولى، وقال الشاعر على بحرِ الوافر:

" أبوك أبوك زيدٌ غيرَ شكٍّ أحلَّك في المَخازي حيثُ حلاَّ "

وقال آخر على بحر الطّويل:

"أخاك أخاك إن من لا أخًا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ "

وتقول العرب: ضبًّا ضبًّا كيفَ صِدته.[2]

---

[1]: المساعد على تسهيل الفوائد، الإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: دـ محمد كامل بركات، ط1،( 1402هـ – 1982م)، ـدار الفكر بدمشق ـ(2/ 399).

[2]: يُنظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية( 5 / 28)، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (1/ 288)، المساعد على تسهيل الفوائد (2 / 396).

وقول آخر:

" يا لبكر أنشروا لي كُليبا يا لبكر أين أين الفرارُ "

فأين الثانية توكيدٌ للأولى.

أما توكيدُ النّكرةِ من الأسماءِ وإعادةِ ذكرهِ بنصّه، فقد ثبتَ عن النّبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال:<< أيُّما امرأةٍ نكحتْ نفسَها بغيرِ وليّها فنكاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ >>[ الحديث ]، الشاهدُ فيه: باطلٌ باطلٌ، الثانيةُ والثالثةُ كلاهما مُؤكدان للأولى، فيجوز في التوكيد أن تأتي بأكثر من مؤكِّد[1]، قال الشاعر على مَجزوءِ المتقارب:

" ألا حبّذا حبّذا حبّذا حبيبٌ تحملتُ فيه الأذى"

وليس من تأكيد الاسم على الأصح قوله تعالى:{ كلا إذا دُكّتِ الأرض دكًّا دكًّا وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا}[ الفجر:21]، فقد جاء في تفسير الزّمخشري: أنّ دكًّا دكًّا، أي: دكًّا بعد دكٍ، كقوله: حسبته بابًا بابًا، أي كرّر عليها الدَّكَ حتى عادت هباءً،{ وصفًّا صفًّا}: أي ينزلُ ملائكةُ كلِّ سماءٍ فيصطفُونَ صفًّا بعدَ صفٍّ مُحدقينَ بالجنّ والإنس[2]، فعلى هذا المعنى يكونُ ( صفًّا صفًّا) منصوبا على المصدر في موضعِ الحالِ إذِ اللّفظانِ

[1]: يُنظر: ارتشاف الضرب، أبو حيّان الأندلسي، ص1958.

[2]: تفسير الكشاف، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: خليل مأمون شيخا، – دار المعرفة( بيروت، لبنان)، ط3، (1430هـ – 2009م)،(ص1201).

كلاهما في تَأويل مُفردٍ، كما تقول " تصفّحتُ الكتابَ بابًا بابًا"، أي تصفحتُ الكتابَ مرتَّبًا بابًا بعدَ بابٍ، وكذلك هو الشأن بالنسبة لقوله تعالى:{ دكًّا دكًّا }[1] .

وأمَّا توكيدُ المُضمرِ المُنفصلِ من الأسماءِ قولُ الشّاعرِ على بحرِ الطّويل:

" فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّهُ إلى الشّرِ دَعّاءٌ وللشّرِ جالبُ "

فقوله: فإياك إياك، توكيدٌ للضّميرِ المنفصلِ بلفظه، وأمّا ما يَستشهدَ به بعضُ النّحاةِ كالسّيوطي في الهمع على هذه المسألةِ من قول الشاعر على الطويل[2]:

" تَيمَّمْتُ همْدانَ الذين هُمُ هُم إذا ناب أمرٌ جُنّتي وسهامي "

فإنّه خارجٌ عن حدِّ هذا البابِ إلى بابٍ مَعروفٍ في المُبتدأ والخبر، وهو بابُ ورودِ الخبرِ على لفظِ المُبتدأ، وعليه قول الشاعر على بحر الطّويل:

" وما خُذَّلٌ قومي فأخضع للعدى ولكن إذا أدعوهُمُ فهُمُ هُمُ "

وقال آخرُ على الطّويل أيضا:

" رَقوني وقالوا يا خويلدُ لا تُرَعْ فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ "

وقولُ الآخرِ أيضا:

" أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما أجنّ صدري "

[1]: يُنظر: المرجع السابق ص 1209، و شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، (ص288)، التوكيد في النحو العربي، المتولي علي المتولي الأشرم، ص15.

[2]: يُنظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي (2/ 389).

والقولُ في توكيدِ المضمرِ المُتّصلِ من الأسماء أنّه يفتقرُ إلى إعادةِ ما اتّصلَ به إذا كُرِرَ لأنّه قسمٌ لا يستقل بنفسه، بل يأتي معمودًا بغيره، كأن تقول: ذاكرتُ ذاكرتُ، أكرمك أكرمك، مَرَّ به به، قال الشاعر:

" ليتني ليتني توقيت مُذْ أَيْ ــ ــ فَعتُ طَوعَ الهوى وكنتُ مُنيباً "

فهذا شاهدٌ على أنّ الضميَر الُمّتصلَ لا يُعادُ في التّأكيدِ اختيارًا إلاَّ على ما دخل عليه[1].

**توكيد الفعل:** ـ كذلك يُؤكَّدُ الفعلُ في النّحو العربي بِتكرارِ لفظِهِ كأنْ تقول: قام قام زيدٌ، وأكرمَ أكرمَ زيدٌ عَمرا، قال الراجز:

" بئسَ مقامُ الشيخِ أمرسْ أمرسْ إمَّا على قَعْوٍ وإمّا اقعنسسْ "

الشاهدُ فيه: أمرس أمرس، فالثانيةُ منهما توكيدٌ للأولى.

وقال آخرُ على بحر الطّويل:

" فأينَ إلى أينَ النّجاةُ ببغلتي أتاكِ أتاكِ اللّاحقون احبسي احبسي "

قيل إنّ هذا الشاهدَ شاهدٌ على توكيدِ الجُملِ، والأصح أنّ ( أتاكِ أتاكِ) فيه من توكيدِ المفردات، لأنّها توكيدٌ للفعلِ أو الضّميرِ بحسبِ مرادِ المتكلّم، وذلك أنّ لفظةَ اللاّحقونَ في البيت هي فاعلُ ( أتاك) الأول، ولا فاعلَ للثّاني فقد جيئ به للتأكيدِ فقط، ولو أنَّهما

[1]: يُنظر: المرجع السابق (2 /393).

تنازعاه كما قال بذلك بعضُ النحويين لوَجَبَ الإضمارُ في أحدهما، فكان يقال: "أتاكِ أتوكِ" على إعمال الأول، و"أتوك أتاك" على إعمال الثاني.[1]

**توكيدُ المُركّبِ جُملةً كانَ أو غيرَ جُملةٍ:**

إنّ أكثر مجيء التوكيد اللفظي في الكلام مجيئه في الجمل، يقول الأشموني:<< الأكثرُ في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو:{ كلاَّ سيعلمون ثم كلاَّ سيعلمون }[النّبأ: 5]، ونحو، { أولى لك فأولى}[القيامة: 34]، ونحو، { وما أدراك ما يومُ الدّينِ ثمّ ما أدراكَ ما يومُ الدين }[الإنفطار:28] >>[2]، فالتوكيدُ اللّفظيُّ في الجُملِ هو الأكثرُ ورودًا في القرآن والسنة وكلام العرب شعرًا ونثرًا، قال صلى الله عليه وسلم:<< والله لأغزُوَنَّ قُريشًا واللهِ لأغزوَنَّ قريشًا والله لأغزونَّ قريشًا >>[3]، فكرّرها ثلاثًا.

وقال الشاعر على بحر الوافر:

" أيا من لستُ أقلاهُ ولا في البعد أنساهُ

لك الله على ذاكَ لكَ اللهُ لكَ اللهُ "

وقال آخر:

" قم قائمًا قم قائمًا إنك لا ترجع إلاَّ سالما "

---

[1]: يُنظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع (2 / 390)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (5/ 30)، شرح قطر الندى ابن هشام(ص287).

[2]: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (1 / 409).

[3]: تخريج الحديث: سنن أبي داود السجستاني،(3 /231).

وقال عوف بنُ الخِرع:

" وكانت فزارةُ تصلى بنا فأولى فزارة أولى فزارا "

ويُستحسنُ في توكيدِ الجُملِ الفصلُ بينَ الجُملتين المؤكَّدة والمؤكِّدة بعاطفٍ شريطةَ أمن اللبس، كما سبق في غير واحدٍ من الأمثلة، وكما في قوله تعالى أيضًا:{ فقُتِلَ كيف قدر ثم قتل كيف قدّر}[المدثر:20]، فإذا لم يُؤمنُ اللّبسُ وجبُ تركُ العاطفِ كأنْ تقولَ مثلاً: أكرمتُ زيدًا أكرمتُ زيدًا، لأنك لو قلت في الثانية: ثمّ أكرمت زيدًا، لتُوُهمَّ أنَّ الإكرامَ تكرّرَ منك مرتين بتراخي الزمن بينهما[1].

وقد يُكرَّرُ المُركّبُ غيرُ الجملةِ أيضاً كما في قول الشاعر على بحر الطّويل[2]:

" فتلكَ وُلاةُ السّوءِ قد طالَ مُكثُهم فَحتَّامَ حتَّامَ العَناءُ المُطوّلُ "

**المطلب الثّالث: التّوكيد اللّفظي الذي يتم بإعادة موافقه في المعنى:**

وهذا الضرب يجري على جميع أنواع الكلم أيضًا، ويقول فاضل صالح السمرائي:<< ومن تقويته بمرادفه معنىً قولنا: جاء قدم محمد، ومنه قوله تعالى:{ سبلا فجاجا }، لأنّ الفجاجَ هي السّبلُ >>[3]، ففي قوله هذا تَمثيلٌ لتوكيد الفعلِ بموافقه ومرادفه في المعنى، إذْ ( قدم) بمعنى (جاء)، فصحَّ أن تكون توكيدًا لها، والفجاجُ توكيدٌ للسّبلِ لأنّ معناهما واحدٌ، إذِ الفَجُّ الطريقُ الواسعُ بينَ جَبلين، والسّبيلُ في معناه، فصحّ التّوكيدُ بها، وقال

[1]: يُنظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ( 1/ 409).

[2]: يُنظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي،(1 / 391).

[3]: معاني النحو، فاضل صالح السمرائي، ( 4 / 151).

تعالى:{ وغرابيب سودٌ}[فاطر:27]، فالغرابيبُ جمعُ غربيب، والغربيبُ الأسود، فكانَ المعنى كأنما قال: سود سود، فكانت الثّانيةُ على هذا توكيدًا للأولى، قال الشاعر:

" ليسَ في غيركِ خَيرٌ ضَمِنوا أنتَ بالخيرِ حَقيقٌ قَمِنُ "

هذا من شواهد النّحاةِ على هذا الضرب من التّوكيد اللّفظي، إذْ كانت لفظةُ ( قَمِنُ) فيه توكيدًا لكلمة ( حقيق)، فهي من مُرادفاتها في المعنى، إذْ كلاهما بمعنى خليقٌ وجدير.

وقال آخرُ على الطّويل:

" وقُلنَ على البُردي أولُ مَشرب أجل جَيرِ إنْ كانت أُبيحتْ دعاثرُه "

فهذا من شواهد توكيدِ الحرفِ لفظيًا بإعادةَ مُوافقهِ في المعنى، فأجل وجير كلاهما من أحرف الجواب بمعنى( نعم)، فصحّ على هذا توكيدُ أحدهما بالآخر[1].

ومن كلامِ العربِ ما يدخلُ في هذا النّوعِ من التّوكيدِ اللّفظي توكيدِ اللّفظِ بمرادفِهِ في المعنى، قولُهم: وقعت في حيص بيص، وحيثَ بيثَ، وخبيثٌ نبيثٌ، يقول فاضلُ صالح السمرائي:<< ومن الإتيان بموازنه لفظًا قولهم: جائعٌ نائعٌ، عطشان نطشان، حسن بسن، ويُسمى إتباعًا سواءٌ كان للكلمةِ المُتبعةِ معنًى أو لم يكنْ >>[2]، ومعنى قوله يُسمى إتباعًا، الإتباعُ كما عرّفهُ ابنُ فارسٍ في الصاحبي في فقه اللغة ونقله عنه السُّيوطي في المُزهر هو:<< أن تَتبعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رَوِّيها إشباعًا وتأكيدًا>>[3]، وقوله:<< سواءٌ

[1]: يُنظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع، (2 /389)، ومعاني النحو، السمرائي، ( 2 /152)، والتوكيد في النحو العربي. الأشرم (ص21).

[2]: معاني النحو، فاضل صالح السمرائي،( 4 / 151).

[3]: المزهر في علوم اللغة، السيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، (ج1 ص414).

كانت للكلمة المُتبعةِ معنًى أم لم يكنْ >>، يرجع إلى أن هذا من كلامِ العرب يردُ على ثلاثةِ أقسامٍ[1]:

ـ منه ما تكون الكلمةُ المؤكَّدةُ فيه ظاهرةَ المعنى كقولهم: هنيئًا مريئًا ، وفلانٌ سَرٌّ بَرٌّ، وهم سَّرون برّون، قال الشاعر:

" إخوةٌ ما علمت سَرُّون بَرُّو- ـ نَ فإن غبتَ فالذئابُ الجياعُ "

ـ ومنه ما يكون المعنى فيه غامضا غيرَ ظاهرٍ كقولهم: خبيثٌ نبيثٌ، والنّبيثُ الذي ينبثُ شرَّه أي يستخرجه.

ـ ومنه ما تكون الكلمةُ المؤكَّدةُ فيه قد جيء بها لتزيين الكلامِ وتنميقهِ لا غير، كما في قولهم: " حَسَنٌ بَسَنٌ قَسَنٌ"، و" أكتعون أبصعون أبتعون " كلماتٌ لا معنى لها مفردةً، بل يُؤتي بها لتأكيدِ ( أجمعون) لا للمؤكَّدِ الأولِ.

وجازَ تأكيدُ الضّميرِ المُتّصلِ سواءٌ كان للرفع أو النّصب أو الجر بضمير الرّفع المُنفصلِ مطلقًا عند ابنِ مالك من هذا الضّرب من التوكيد اللفظي، توكيد اللّفظ بمُوافقه في المعنى[2]، حيث يقول:

" ومضمر الرّفعِ الذي قد انفصلْ أكّدْ به كلَّ ضمير اتّصلْ "

[1]: يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، للناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ص1060).

[2]: يُنظر: المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل،( 2 /397)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك(1 /411).

فيصحُّ على هذا قولنا: قمتُ أنا، وقمتَ أنت، وأكرمني أنا، وأكرمك أنتَ، ومرَّ بي أنا، ومرَّ بك أنت، وأكْرمني هو، وأكرمه هو، ومرَّ به هو، فهو يأتي مطابقًا له في الخِطابِ والغيبةِ والتذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتّثنيةِ والجمعِ.

وجاز تَأكيدُ الضّميرِ المُتصلِ المَنصوبِ بضميرِ الرّفعِ المُنفصلِ، مع أنّ الأصلَ فيه أنْ يُؤكّدَ بضمير منفصل للنصب لوروده في كلام العرب، إذ يصحُّ أن تقولَ: رأيتُك إيّاكَ، ورأيتهُ إيَّاهُ، جاز هذا لقوةِ المرفوع المنفصلِ وأصالتِهِ فيأتي تَأكيدًا لأيّ مُتصلٍ كان، لأنّ المرفوعَ قبلَ المنصوبِ والمجرورِ، فكان التَصرُّفُ فيه أكثرَ[1].

**المطلبُ الرّابع: أَغراضُ التّوكيدِ اللّفظيّ:**

إنّ المُتكلّمَ الحَذِقَ هو الذي يُراعي مُختلفَ المقاماتِ والسّياقاتِ التي يُلقى فيها كلامُه، ويَحرصُ على إيصالِ الفائدةِ والغايةِ من كلامهِ على الوجهِ الذي يَرتضيه هو، فيُراعي السّامعَ عندَ التّكلّمِ، فإذا رآهُ غَفَلَ عن سَماعِهِ وضيّعَ الإصغاءَ إليه، فإنّهُ يكرّرُ له اللّفظَ الذي يراه أنّه قدْ غفلَ عنه ليدفعَ غَفلتَهُ وضَررها في الفهم، كما يكرّرُ له اللّفظَ أيضًا إنْ ظنَّ أنّ السّامعَ يَعتقدُ أنّهُ أخطأ في ذكرِ اللّفظِ، ويقول في نفسه: أراد "زيدًا" وذكرَ "عمرًا"، فإنّ المُتكلمَ في هاتين الحالتين يكرّرُ اللّفظَ ويُؤكّدهُ تَأكيدًا لَفظيًا (جاء زيدٌ زيدٌ)، ولا يَسعُهُ إلّا هذا، ولا يصحُّ التوكيدُ المعنويُّ ها هنا[2]، وقد علَّلَ هذا الرضيُّ ونقله عنهُ السّمرائي في كتابه معاني النحو بطوله، قال الرضي:<< فإذا قصدَ المتكلمُ أحدَ هذينِ

[1]: يُنظر: شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب، (ص1057).

[2]: يُنظر: المرجع السابق(ص1049) ، ومعاني النحو، فاضل صالح السمرائي( 4 /152-153).

الأمرينِ فلابُدَ أنْ يكرّر اللّفظَ الذي ظنَّ غفلةَ السّماعِ عنه، أو ظنَّ أنَّ السامعَ ظنَّ به الغلطَ فيه تكريرًا لفظيًا، نحو (ضرب زيدٌ زيدٌ)، و(ضرب ضرب زيدٌ)، ولا ينجعُ ههنا التكريرُ المعنويُّ، لأنّك لو قلتَ: (ضرب زيدٌ نفسُهُ) فربما ظنّ بك أنّك أردتَ (ضرب عمرو)، فقلتَ (نفسه) بناءً على أنّ المذكورَ (عمرو)، وكذا إنْ ظننتَ به الغفلةَ عن سماعِ لفظِ ( زيد) فقولك: نفسه لا ينفعك وربما يُكرَّرُ غيرُ المنسوب والمنسوب إليه، لظنّكِ غفلةَ السامع أو لدفع ظنّه بك الغلطَ، وذلك إمَّا في الحرفِ نحو: إن إنَّ زيدًا قائمٌ، أو في الجملة نحو قوله تعالى:{ إنَّ مع العسر يُسرا ان مع العسر يسرًا }[ الشرح(5، 6)] >>[1].

وردّ السّمرائي ما استشهدَ به الرّضي على الحالتينِ اللّتينِ يُؤكّد معهما بالتأكيدِ اللّفظيّ وهو قوله سبحانه:{ فإنَّ مع العُسر يُسرا إنَّ مع العسرِ يُسرًا }، حيث قال: << إذ لا يريدُ الله سبحانَهُ من التكرير رفعَ غفلةِ السامع، ولا دفعَ ظنِّ الغلطِ عن نفسه تعالى الله عن ذلك، وإنمَّا هو لتقويةِ الحكمِ وتَمكينِهِ في نُفوسِ المؤمنين وتطمينهم به >>[2]، وهذا الرَّدُ إن دلَّ على شيء دلَّ على فطنةِ السّمرائي ودقةِ تمحيصِهِ وتحقيقه لمقروئه، فمن هذا التحقيق استطاع أن يستخرج غرضًا آخرَ لهذا التّوكيدِ اللّفظي، وهو أن يقصدَ به المتكلمُ تقويةَ الحكمِ وتمكينِهِ في ذهنِ السّامع وقلبه، وذكر أيضًا، أن من أغراضه أن يرد للتّهويل والتّضخيمِ كما في قوله تعالى:{ وما أدراك ما يومُ الدّين ثم ما أدراك ما يومُ الدّين}[

[1]: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (ص 1049- 1050).

[2]: معاني النحو، فاضل صالح السمرائي( 4 /153).

الانفطار،17، `8]، وقوله عز وجل:{ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون}[التكاثر،3، 4].

وقد يطولُ بالمتكلم حديثُه فيخشى على السامعِ أن يقعَ منه نسيانُ ما تقرّرَ في أوائلِ كلامِه، فيكرّرُ له اللّفظَ ليُمكّنهُ من نفسه وذهنه طِوالَ فترةِ الكلام، ومن أمثلةِ ذلك قوله تعالى:{ لا تحسبنَّ الذين يفرحون بما أَتوا ويُحبُّونَ أنْ يُحُمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنَّهم بمفازةٍ من العذاب ولهم عذابٌ أليمٌ }[آل عمران188]، فلّما طال الكلامُ وأرادَ اللهُ تمكينه في أذهان السامعين أكَّد ( لا تحسبنَّ)، بقوله ( فلا تحسبنّهم )[1].

**المبحثُ الثّاني: التّوكيدُ المعنوي:**

**المطلبُ الأوّلُ: حدُّهُ:**

هو على ضربين: ضربٌ من التوابع يُراد به إزالةُ الشّك واللّبسِ عن المحدَّثِ عنه، يؤتى به لرفع احتمال إرادةِ غيرِ الظّاهر، وضربٌ يُراد به إزالةُ الشّك واللّبسِ عن الحديثِ، يُؤتى به لتمكينِ المعنى وتثبيتِه، ليس من التوابع[2].

معنى قولنا هذا: وهو محاولةٌ لاستخلاصِ عُصارةِ ما قالهُ النّحاةُ في التّوكيدِ المعنوي، إذْ ينبغي علينا أن نعلمَ أنّ النّحاةَ في معرضِ حديثهم عن التّوكيد المعنويّ في الأبوابِ النّحويّةِ غالبًا ما يَقصدون به التّوكيدَ الذي هو من إمّعاتِ النّحو الأربعة ( النّعت والعطف

[1]: معاني الّحو، فاضل صالح السّمرائي، (4 /155).

[2]: يُنظر: شرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي، (1 /231)، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، (1 /402)، ومعاني النحو، فاضل صالح السامرائي(4 /134).

والتوكيد والبدل)، التي لا تستقل بنفسها على حكم إعرابيّ خاصّ بها، كما هو الحالُ بالنّسبةِ لرفعِ الفاعلِ، ونصبِ المفعولِ مطلقًا، بل تتبعُ في إعرابِها ما قبلها فإن كان مرفوعًا رُفعتْ وإن كان منصوبًا نُصبت وإن كان مجرورًا جُرَّت، تقول: جاء زيدٌ نفسُهُ، وأكرمتُ زيدًا نفسَهُ، ومررتُ بزيدٍ نفسِه، وهذا الكلامُ ينطلقُ في أصلِهِ على الضّربِ الذي يرادُ به إزالةُ الشّكِّ عن المحدَّثِ عنه فقط، فلا يجري على الضّرب الثاني المذكور في التعريف، وألفاظُهُ معلومةٌ مخصوصةٌ، كُلُّها من الأسماء، وهي سَبعة عند الأزهري[1]،" العين والنفس، كلا وكلتا، كلٌ، جميعٌ، عامّةٌ"، يؤتى بها لرفع احتمال إرادةِ غير الظاهر أو المذكور، كأن تقول مثلاً: قدم الملك إلى المدينة، فإنّه يحتملُ أن يكون القدومُ المذكورُ قدومَ وزرائه أو جيشِهِ أو غيرِ ذلك، لكن إذا قلتَ: قدم الملكُ نفسُهُ إلى المدينة، فإنّك ترفعُ بهذا كُلَّ احتمالٍ واقعٍ إلّا قدومَ الملكِ نفسِهِ.

وأمَّا الضربُ الثاني فهو الذي يرادُ به إزالةُ الشكّ واللّبس عن الحديث، وهذا يكونُ التّوكيدُ فيه بالأسماء والحروف معًا[2]، ويؤتى به لتقرير المعنى وتمكينه وتثبيته، فافهم هذا وكُن منهُ على ذُكر.

[1]: يُنظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(ج2 ص132).

[2]: يُنظر: التوكيد في النحو العربي، للمتولي علي المتولي الأشرم، ص93.

**المطلبُ الثّاني: الضرب الذي يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه:**

ـ ونوردُ هنا قولَ الفاكهيّ الذي يجمع لنا شتاتَ هذا الضرب قال:<< أو معنويٌّ قسيمُ قولِهِ لفظيّ، وهو قسمان: ما يقرّرُ أمرَ المتبوع في النسبة، بأن يرفعَ توهُّمَ الإسنادِ إلى غيره، وما يقرّر أمرَه في الشمول بأن يرفع توهُّمَ إرادةِ الخصوصِ بما ظاهرُه العموم >>[1]، أوردنا هذا التعريفَ في هذا الضّربِ لأنّه المرادُ والمقصودُ من كلام النحاة على التوكيد المعنوي ، فهو المقابل للتوكيد اللفظي حقيقةً في كلامهم، وهو على قسمين:

**1 ـ ما يقرّرُ أمر المتبوع في النسبة:** وهذا هو الذي يُجاء به لدفع توهُّم الإسنادِ إلى غير المذكور، كما لو قلتَ: رضيت البنتُ بالمهر، يحتمل أن يكون الراضي أبوها، أو من كان وكيلاً عليها وليست هي، فإذا قلت: رضيت البنتُ عينُها بالمهر، رفعت تلك الاحتمالات كلَّها، وألفاظه ثنتان فقط:" النفس والعين" وما تصرف منها يقاس عليها، وقوله في النسبة مقتضاها أن المجاز في هذا القسم عقليٌّ[2].

ـ **التوكيد بالنفس والعين:** إنّ التوكيدَ بالنّفس والعين تجِبُ فيه شروطٌ وأحكامٌ لابُدَّ من الوقوف عليها، أهمُّها أن يشتملا على ضمير يطابقُ المؤكَّدَ في جميع حالاته من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، غيرَ أنَّ التثنية والجمع إن جاء المؤكَّد عليهما وجب في المؤكِّدين " النفس والعين" أن يُجمعا جمعَ قلةٍ على " أفعُل"، في الجماعة وجوبًا، ورُجحانًا في التثنية، تقول:

---

[1]: مجيب النِّدا في شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي، تح: مؤمن عمر محمد، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، ط1،(1429هـ-2008م)،ص509.

[2]: يُنظر: حاشية يس على شرح قطر الندى، يس بن زين الدين الحمصي، تح: كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت- لبنان، ط1(1437هـ-2016م)، (3 /380).

أتى زيدٌ نفسُهُ، والزيدان أنفُسُهما، والزيدون أنفُسُهم، وجاءت هندٌ نفسُها، والهندان أنفسُهما والهنداتُ أنفُسُهنّ[1]، وهذا معنى قولِ ابن مالك في ألفيته:

" بالنفس أو بالعين الاسمُ أُكِّدا مع ضمير طابق المؤكَّدا

واجمعهما بأفعُل إن تَبِعا ما ليس واحدًا لكن متَّبعا "

ولقد عُدِل عن استعمال" نفوسٍ وعيونٍ" في الجماعة إلى " أنفس وأعين" لتوهُّمِ استعمالهما بمعنى الذات لا التوكيد، فيعربان بدلا حينئذٍ، كأن تقول: جاء الزيدون عيونُهم، وعدل في التّثنية عن( نفسان، وعينان )، لكراهة اجتماع تثنيتين: تثنية المؤكِّد(نفسان، وعينان)، وتثنية الضمير العائد على المؤكَّد فيهما، كأن تقول: جاء الزيدان أو الهندان نفساهما، وكان العدلُ إلى الجمع لا الإفراد لأنّ التثنية جمعٌ في المعنى[2].

والحال واحدةٌ لو كانت الجماعة والتثنية بالعطف كأن تقول: جاء زيد وعمرو أنفسهما وزيدٌ وعمرو وبكرٌ أنفسهم، وأتت هندٌ وسعادٌ أنفسهما، وهندٌ وسعادٌ وسلمى أنفسهنّ[3].

وقول ابن مالك في البيتين السابقين" بالنفس أو بالعين الاسم أُكِّدا"، يُقصدُ به كُلَّ اسم معرفة، سواء كان مظهرًا أو مضمرًا أو مبهما، فالمظهر سبق كلامنا عليه، والمضمُر إن كان منفصلاً فكالمظهر تقول: أنت نفسُك عينُك أحبُّك، وأنتما أنفسكما أعينكما أحبُّكما، وأنتم أنفسكم أعينكم أحبُّكم، وأنتنَّ أنفسكنُ أعينكنَّ أحبكُنَّ، وهكذا مع ضمير الغائب

[1]: يُنظر: شرح ابن عقيل (3 /152)، مجيب الندا في شرح قطر الندى، (ص509).

[2]: نظر: حاشية يس على شرح قطر الندى،(3 /385)، مجيب الندا في شرح قطر الندى (ص510).

[3]: مجيب الندا في شرح قطر الندا، (ص510).

والمتكلم وسائر بابيهما، هذه الحالُ بالنسبة للمنفصل، أمَّا المتصلُ فالمرفوع منه اشترطوا له شرطاً وقيَّدوه بقيدٍ، قال الفاكهي:<< ولا يُؤكد بهما غالبًا ضميرُ رفعٍ متَّصلٍ إلاَّ بعد توكيده بمنفصلٍ مطابقٍ للمؤكَّد >>[1]، فتقول على هذا: زيدٌ جاء هو نفسُهُ، وأكرمتُ أنا نفسي زيدًا، وجئتُم أنتم أنفُسكم، والهنداتُ جئنَ أنفُسُهنَّ، وليُقسْ مالم يقل.

أما الضميرُ المتَّصلُ المنصوبُ أو المجرورُ فالأصل فيه الجوازُ، فلا حاجةَ فيه إلى ضميرِ فصلٍ من جنسه، تقول: محمدٌ أكرمني نفسي، وزيدٌ أكرمتهُ نفسَهُ وأكرمتُكُم أعيُنَكُم، وهندٌ مررتُ بها نفسِها، والهنداتُ مررتُ بهنَّ أعيُنِهِنَّ... وهلُمَّ جرّا.

وأمَّا الاسم المبهم فيجرى عليه ذلك كذلك، تقول هذا نفسُهُ أحبُه، وهذان أعينهما أحبُّهُما، وهؤلاء أنفسهم أحبُّهم، ويُسمي ابنُ بابشاذ أبو الحسن طاهرُ بنُ أحمدَ هذا النوعَ من الأسماء بالاسم الذي هو بين الظاهر والمضمر حيث يقول:<< فالظاهر قولك (زيدٌ نفسُهُ)، والمضمر قولك: (أنت نفسُكَ جئتني)، والذي بينهما (هذا نفسه جاءني) >>[2].

كما وجبُ البدءُ بالنفس قبل العين إن اجتمعتا في جملة تقول: أكرمتُ زيدًا نفسَهُ عينَهُ، ولا يصحُّ العكس، يقول الفاكهي: << وتكون العين مؤخّرة عنها، أي عن النفس وجوبًا إن اجتمعتا في اللّفظ ( كجاء زيدٌ نفسُهُ عينُه)، لأنَّ النفس عبارةٌ عن جملة الشيء، والعينُ مستعارةٌ في التّعبير عن الجملة >>[3].

---

[1]: مجيب النّدا في شرح قطر الندا، الفاكهي،(ص510).

[2]: شرح المقدمة النحوية، ابن بابشاذ أبي الحسن طاهر بن أحمد، تح: د. محمد أبو الفتوح شريف،(د. ط)،(1978م)،( 2 /375).

[3]: مجيب الندا في شرح قطر الندى، الفاكهي(ص509).

**1 ـ ما يقرر أمر المتبوع في الشمول:** وهذا الضرب يُؤتى به لدفع توهُّم الخصوص فيما ظاهره العموم، فقد يُفهم من الكلام الذي ظاهره العموم أنه يُراد به الخصوص، كأن تقول: سافر القومُ إلى المدينة، فإنه يحتملُ ظاهرُ اللّفظ وهو العموم، أي أنّ عموم القوم قد سافروا، ويحتمل أيضا الخصوصَ، أي بعض القوم قد سافروا كعلِّيَّة القوم ووجوههم، فإذا قلت: سافر القومُ كُلُّهم إلى المدينة، فإنَّك ترفع بهذا المؤكِّد الخصوصَ المحتملَ في الكلام وتقرّرُ العمومَ الظاهرَ وتثبته[1].

والحال واحدةٌ في المثنّى إن صحَّ وقوع المفرد موقعه[2]، فإنّك لو قلت: أتى المحمدان كلاهما، فإنه يصح عند نزع المؤكِّد إطلاقُ المثنى وإرادة المفرد محلَّه، كأنّ الذي أتى منهما واحدٌ فقط، أو أنّ السامع توهّم ذلك، فتدفع هذا الخصوص المحتمل بالمؤكِّد "كلا" فتقول: " المحمدان كلاهما، والهندان كلتاهما".

وألفاظ هذا الضرب هي الخمسةُ المتبقيةُ من السبعةِ المذكورِ سابقا، وهي كلٌّ، وكلا وكلتا، وجميعٌ وتوابعها، وعامّة، قال ابن مالك:

" وكُلاًّ اذكرْ في الشمول وكلا كلتا جميعًا بالضمير مُوصَلا وسيأتي

تفصيل القول فيها واحدة واحدةً بإذن الله تعالى.

[1]: يُنظر: حاشية "يس" على شرح القطر، (3 /387).

[2]: يُنظر: مُجيب الندا في شرح قطر الندى، (ص511).

**التوكيد بِ "كُلّ، وجميع، وعامّة ":**

إنّ التوكيد ب" كُلٍّ"، و" جميع وعامة" في الشمول لرفع توهُّم الخصوص فيما ظاهرهُ العموم يحصل إذا كانت موصولةً بضميرٍ مطابقٍ للمؤكّدِ عائدٍ عليه، كأن تقول: قدم الجيشُ كُلُّهُ وجميعُه وعامتُه، والقبيلةُ كُلُّهَا وجميعُها وعامّتُها، المحمّدون كُلُّهم وجميعُهم وعامّتُهم، والهنداتُ كُلُّهن وجميعُهنّ وعامّتُهُن، والزيدان كُلُّهم وجميعُهم وعامّتُهم، فإضافتها للضمير العائدِ المطابقِ شرطٌ فيها وحكمٌ من أحكامها، خالف في هذا الفرّاء، وتبعه الزمخشري إلى جواز تجريدها من العائد واستشهدوا لها بقوله تعالى في قراءة من قرأ:{ إنَّا كُلاًّ فيها }[غافر48]، على أنّ النصب يحتمل أن يكون توكيدًا لاسم ( إنّ)[1].

فإذا جُرّدتْ من الإضافة أو أنها أضيفت إلى اسمٍ ظاهر، فإنّها تعربُ بحسب موقعها في الجملة، فيصح أن تقع مبتدأ كما في قوله تعالى:{ كلٌّ له أوّاب}[ سورة ـ ص ـ:19]، وقوله:{ كلُّ من عليها فانٍ}[الرحمن:26]، وقوله سبحانه:{ كلُّ شيء هالكٌ ألاَّ وجهه}[القصص:88]، أو فاعلاً كما في قوله تعالى:{ قد علم كُلُّ أُناسٍ مشربهم }[البقرة:60]، أو مفعولاً كما في قوله تعالى:{ وإن يَروا كُلَّ آيةٍ لا يؤمنوا بها}[الأنعام:25]، أو اسمًا مجرورا نحو قوله تعالى:{ ألم تعلم أنّ الله على كُلَّ شيء قدير}[البقرة:106]، أو غير ذلك مما يصحُّ وقوعُ الاسم عليه في الإعراب، وجوّز ابنُ مالك ورودُ "كلِّ" مؤكِّدةً

[1]: يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، (5 /09).

مضافةً لاسم ظاهره خلافَ الأصل الذي قرّره النّحاةُ وقال يَرِدُ على نُدرةٍ كما في قول الشاعر على البسيط[1]:

" أنت الجوادُ الذي تُرجى نوافلُه وأبعدُ النّاسِ كُلِّ النَّاس من عار"

وأقربُ الناس كُلِّ الناسِ من كرم يُعطي الرغائبَ لم يَهمُم بإقتارِ "

وقول آخرَ على بحر البسيط أيضا:

" كم قد ذكرتكِ لو أُجزى بذكركمُ يا أشبهَ الناس كُلِّ النّاس بالقمر"

ورُدَّ عليه أن لا حجة له في ذلك، لأنّ (كلّ) في ذلك نعتٌ لا توكيد، فهي بمعنى النّاسِ الكاملين في الحسن والفضل، كما لو قلت: مررتُ بالرجل كلِّ الرجل، بمعنى المستكمِلِ لمعاني الرجولة أو الكامل[2].

وتنبّه إلى أنّ هذه الثلاثةَ لا يؤكّدُ بها إلاَّ ما كان يتجزّأ باعتبار ذاته أو عامله، قال ابن هشامٍ في معرض حديثه عن" كُلٍّ" وما يلزمها من أحكام:<< ولا يؤكَّدُ بها إلاَّ ما يتجزّأُ باعتبار ذاته ك:جاء الجيشُ كُلُّه، باعتبار عامله ك:اشتريت العبدَ كلَّه، لأن العبد وإن لم يتجزأ لكن الاشتراء يتجزأ، أي يقع على الأبعاض، ولا يصح: جاء زيدٌ كلُّهُ، لعدم التّجزئ بالاعتباريين >>[3]، فيفهم من كلام ابن هشام أنّ التوكيد بهذه الأسماء أو المؤكدات لا يكون إلا مع الأسماء التي تتجزأ باعتبار ذاتها، كالمجموع وأسماء الجموع، لأنها تتجزأ في

[1]: يُنظر: المرجع السابق، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي،( 5 /201).

[2]: يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، (5 /202).

[3]: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، تح: د. هادي نهر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن– عمان، د. ط، د، ت، (2 /289).

معانيها إلى أفراد وأجزاء، فقوله: كجاء الجيشُ كلهُ، الجيش في مثاله اسم جميع لا واحد له من لفظه، لكنه في معناه يتجزأ إلى أفراد، فالجندي فردٌ من الجيش لهذا صحّ توكيدُه بها فتقول: جاء الجيشُ كلُّه وجميعُه وعامّتُه، والقبيلةُ كلُّها وجميعُها وعامّتها، والقومُ كلُّهم وجميعُهم وعامّتُهم، والنساءُ كلُّهنّ وجميعُهنّ وعامّتُهنّ، وكذلك يصحّ التوكيدُ بها مطلقا مع الجموع، لأنّها مُتجزئةٌ في ذاتها، تقول: إنّما المؤمنون كلُّهم إخوةٌ، والمؤمناتُ جميعُهنّ عفيفاتٌ، والرّجالُ عامّتُهم قوّامونَ على النساء، ويصح التوكيد هنا أيضا مع ما يتجزأ باعتبار عامله كما مثل له ابن هشام بقوله: اشتريت العبد كلَّه، وقال:( إن العبدَ وإن لم يتجزأ، فإنّ الاشتراء يتجزأ، أي يقع على أبعاض)، ومعنى هذا أن العامل الذي يعمل في المؤكَّد إن كانت تصح فيه التّجزئة فإنّه يصحّ أن يؤكَّد معمولُه، فالاشتراء في المثال السابق صالح للتجزئة تقول: اشتريت بعض الشيء، وكقولك رأيت أمي كلَّها، لأنه يصح في الرؤية التجزئة فقد يرى بعضا من أمه دون البعض.

وأما إذا كان العاملُ غيرَ قابل للتّجزئة، والمؤكَّد لا يتجزأ باعتبار ذاته فإنّه لا يصح التوكيد بها إذ ذاك، كما لو قلت: أتى محمدٌ كُلُّه، فلا يصح معنى أن تقول: أتى بعض محمد ولم يأت بعضه الآخر، وعلى هذا القياس قال الرضي:<< لا يقال: اختصم الزيدان كلاهما، لأن الزيدَين لا يصح افتراقهما بالنسبة إلى الاختصام، إذ هو لا يكون إلاَّ بين اثنين أو أكثر فلا يصح أن يقال: اختصم زيدٌ وحده .>>[1].

[1]: يُنظر: شرحُ الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر،(ط2- 1996م )،- دار الكتب الوطنية- بنغازي، (2 /372).

**جميع:** يأتي بمعنى: أجمعين، مستعملاً على ثلاثة أوجه في الكلام، إمَّا مقطوعًا عن الإضافة كقوله تعالى:{ عسى الله أن يأتيني بهم جميعًا}[سورة يوسف 83]، وإمَّا مضافا غير توكيد، كقولهم: مررت بجميع القوم، أو مضافًا تأكيدا، كما تقول: جاءني القومُ جميعُهم، ولا يقال: جاءني القومُ أجمعُهم، بل لابدّ من إدخال باء زائدةٍ عن التّأكيد (بأجمع)، إذا أُفردت فتقول: جاءني القوم بأجمعهم[1]، ومن الشواهد الشعرية على التأكيد بجميع قول امرأة من العرب:

فداكَ حيٌّ خولانْ جميعُهم وهمدانْ

وكُلُّ آلِ قحطانْ والأكرمونَ عدنانْ "

التأكيد(بعامّة ) كالتأكيد ( بجميع)، تصلح مع المؤنث والمذكر، تقول: اشتريتُ العبدَ عامّته كقول الله تعالى:{ ويعقوب نافلة}[الأنبياء 72]، فعامّة على وزن: فاعلة، كنافلة، والتّاء فيها زائدة لازمة للمبالغة لا للتّأنيث.[2].

ومن اللّطائف جوازُ إتباع "كلٍّ" بأجمع، إذا أُريد تقويةُ التوكيد، فتُتبعُ كلٌّ بأجمع، وكُلُّها بجمعاء، وكلُّهم بأجمعين، وكُلُّهنّ بجُمع [3]، قال تعالى:{ فسجد الملائكة كُلُّهم أجمعون}[الحجر:30]، لذلك قال ابن مالك:

" ودون كُلٍّ قد يجيءُ أجمعُ جمعاءُ أجمعونَ ثمّ جُمعُ "

---

[1]: المصدر السابق، (2 /361).

[2]: يُنظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، (د. تح)، (ط3)،(1393هـ-1973م)، ـ مكتبة لسان العرب ـ (3 /155).

[3]: يُنظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (3 /196).

كما جازَ إتباعُ( أجمع) بِـ( أكتع وأبتع وأبصع )، فتقول: جاءني القومُ كُلُّهم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، وجاء الجيشُ كلُّه أجمعُ أكتعُ أبتعُ أبصعُ، والقبيلةُ كُلُّها جمعاءُ كتعاءُ بتعاءُ بصعاء، وجاءتني المؤمناتُ كلُّهنّ جُمعُ كُتعُ بُتعُ بُصعُ، ولا يصح العطف بين هذه التوابع والمؤكدات، فلا تقول: جاءني القوم كُلُّهم وأجمعون[1].

وقيل في أكتع وأبتع وأبصع أنّها لا معنى لها، بل يؤتي بها لتزيين الكلام وتقويته معنًى، وقيل بل هي مُشتقة من حول كتيع أي تام، ومن تبصع العرق إذا سال، ومن البَتع وهو طول العنق من شدّة مغرزه، ويُؤتى بها تأكيدًا لأجمع لا للمؤكَّد الأول[2].

**التوكيدُ بكلا وكلتا:** إنَّ استعمالَ "كلا وكلتا" في كلام العرب لا يكون إلا بإضافتها إلى اسم معرَّفٍ ظاهرٍ أو مضمر[3]، فإذا أُضيفتا إلى الظاهر منهما أُعربتا إعراب الاسم المقصور، فلم يكونا حينئذ توكيدًا في الكلام، بل يعربان بحسب موقعهما فيه، فقد يحسن وقوعهما مبتدأ، كما في قوله تعالى:{ كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئًا}[الكهف:33]، أو فاعلا نحو: جاء كلا الرجلين، أو مفعولاً: أكرمت كلتا المرأتين، أو اسما مجرورا كما لوقلت: مررت بكلا الرجلين، أو غير ذلك من الأحكام التي تتعاور الاسم في الإعراب، أمَّا إذا أضفتهما إلى الضمير فإنهما يعربان إعراب المثنى فتقول: جاء المحمدان كلاهما، وأكرمت المحمدين كليهما، ومررت بالمحمدَين كليهما أيضا، وجاز

---

[1]: يُنظر: شرح الرضي على الكافية، (2 /361).

[2]: المصدر السابق، (2 /367).

[3]: يُنظر: البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد، تح: عياد بن عبيد الشبيتي، (ط1، 1407هـ-1986)، ـ دار العرب الإسلامي ـ،(1 /364).

مجيء " كليهما" مضافةً إلى الضّمير لغير التوكيد، كما في قوله تعالى:{ إمّا يبلغنّ عندك الكبرَ أحدُهما أو كلاهما }[الإسراء 284]، قال الرضي فيها:<< فإنه عطف على " أحدهما"، وليس لفظ" أحدهما" تأكيدا، والمعطوف في حكم المعطوف عليه >>[1].

وجائزٌ أن تقول: جاء زيدٌ ومحمدٌ كلاهما، ومررتُ بهند وسلمى كلتيهما، وأكرمتهما كلتيهما، و "كلا" و"كلتا" عند البصريين من الألفاظ المفردة لفظًا والمثنّاة معنًى[2]، وعللوا لها أنها لو كانت مثناةً فقط لم يرجع عليها ضمير المفرد، ولا أُخبر عنها بالمفرد، كما في قول الشاعر:

" كلا يومَي أُمامةَ يومُ صَدٍّ وإن لم نأتِها إلّا لِمامًا "

كما أنّ التوكيدَ ب" كلا وكلتا" في المثنى لا يكون بغيرهما، فهما من المؤكدات التي يُستغنى بها عن باقي المؤكِّدات، قال ابن مالك[3]:

" واغنَ بكلتا في مُثنًّى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا "

وهذا قولُ البصريين ودليلُهم السماعُ، إذْ لم يثبتْ في كلام العرب تأكيدُ المثنى بغير" كلا وكلتا"، فلا يصح عندهم أن تقول: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاءت القبيلتان جمعاوان[4]، وخالف في هذا الكوفيون وقالوا بجواز التأكيد بأجمع وجمعاء في المثنى، كما

---

[1]: شرح الرضي على الكافية،( 2 /373).

[2]: يُنظر: البسيط في شرح الجمل، ( 1 /365).

[3]: ألفية ابن مالك، العلامة النحوي محمد بن عبد الله بن مالك الاندلسي،( ط1، 1434هـ- 2013م)،- دار الآثار للنشر والتوزيع-(ص 98).

[4]: يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية، (3 / 156)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي،( 5 / 25).

لو قلت: جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان، وحُجتهم في هذا القياس، يقول ابن خروف:<< قياس تثنية " أفعل" و"فعلاء" في هذا الباب قياس أحمر وحمراء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلّف وادّعى مالا دليل عليه >>[1].

فالكوفيون إذًا قاسوا تثنية " أجمع وجمعاء" بـ" أحمر وحمراء"، فكما يصح أن تقول في "أحمر"،" أحمران" وفي "حمراء" " حمراوان"، كذلك صحَّ أن تقول في "أجمع": أجمعان ، وفي جمعاء: جمعاوان، ومن هذا الوجه جاز التأكيد بهما في التثنية أيضًا عند الكوفيين.

**المطلبُ الثّالثُ: الضرب الذي يرادُ به إزالة الشّك والّلبس عن الحديث:**

هذا الضربُ من التّوكيد ليس من التّوابع كما سبق، ولا تُلفى أدواتُه إلا مُتناثرةً هنا وهناك في مختلفِ الأبواب النّحوية المعروفة، فهذا لا يستقلُّ في بابٍ منها ولا يذكرُهُ النّحاةُ في معرض حديثهم وشرحهم لباب التّوكيد المعهود إلا في النّادر، والذي ذكره من النّحاة ابن عصفور الإشبيلي في شرحه على الجمل، عندما تعرّض لباب التوكيد قال:<< فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر، نحو قولك: مات زيدٌ موتًا، وقتلت عمرًا قتلا >>[2]، والذي أخذه عنه من المتأخرين المتولي علي المتولي الأشرم الذي خصَّ دراسته بظاهرة التوكيد في النحو العربي ثم توسع فيه، والغاية من هذا التوكيد في هذا الضرب تثبيتُ المعنى وتقويته في النفوس والقلوب، ويكون بالحروف والأسماء معًا[3].

[1]: شرح جمل الزجاجي، ابن خروف الإشبيلي، (1 /338).

[2]: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، (1 /231).

[3]: يُنظر: التوكيد في النحو العربي، المتولي علي المتولي الأشرم،( ص93).

فالذي هو كائن بالحروف كالتوكيد بـ(إنّ وأنّ ) وما يتعلق بهما في نواسخ الجملة الاسمية، كأن تقول: إنَّ محمدًا لكريمٌ، ويعجبني أنّك رجلٌ فهيمٌ، قال ابن مالك[1]:

" كإنَّ زيدًا عالمٌ بأنّي كُفءٌ ولكنَّ ابنه ذو ضِغن "

قال الرّاجز:

" أو تلحقي بربك العليِّ أني أبو ذيالك الصبيِّ "

وقال كُثير عزّة على الطويل:

وإنّي وتهيامي بعزّةَ بعدما تخليتُ عمَّا بيننا وتخلَّتِ

لكالمُرتجي ظلَّ الغمامة كُلّها تبوأ منها للمقيل اضمحلّتِ

كأني وإيَّاها سحابةُ مُمحلٍ رجاها فلمَّا جاوزته استهلّتِ "

وقال تعالى:{ ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أنّ القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب }[البقرة 165].

وإن خُففتا يبقى معناهما التوكيد، كما في قول الشاعر على بحر البسيط:

" في فتية كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ "

وقوله تعالى:{ علم أنْ سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض }[المزمل20].

[1]: ألفية ابن مالك، (ص34).

غيرَ أنَّ " إنّ" مكسورة الهمزة إذا خُففتْ فإنّه يغلبُ دخولها على فعلٍ ناسخ، وتلزم خبرَها لامُ الابتداء أو اللام الفارقة كما يسمونها[1]، قال تعالى:{ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين}[الأعراف 102]، وقوله:{ وإن كادوا ليفتنونك }[الإسراء 73]، وقوله تعالى أيضًا:{ وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله }[البقرة 143].

كذلك من التّوكيد بالحروف في هذا الضرب التوكيدُ بحروف القسم وهي ستة ذكرها ابن عصفور في الشرح الكبير حيثُ يقول:<< وحروف القسم الجارة بأنفسها هي: الباء والتاء والواو واللام ومُنْ، والميم المكسورة والمضمومة >>[2]، فالقسم بالباء يتعلق بالظاهر من الأسماء المحلوف بها والمضمر منها أيضا[3]، كما لو قلت: بالله لأكرمنّ محمدا ولأضربنّ زيدا، أو بك لأكرمن محمدا ولأضربن زيدا، قال الشاعر على الوافر:

" ألا نادت أميمةُ باحتمال لتحزنني فلا بكِ ما أُبالي "

أي فلا بحقك ما أبالي.

وأمَّا الواو فتدخل على الظاهر من الأسماء المحلوف بها فقط[4]، كما في القرآن الكريم في مختلف بداياتِ سوره، قال الله تعالى:{ نُ والقلم وما يسطرون }[ القلم:1 ]،{ والسماء

---

[1]: يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن القاسم، تح: عبد الرحمن علي سليمان،(ط1، 1422هـ-2001م)، دار الفكر العربي، القاهرة، (1 /537).

[2]: : شرح جمل الزّجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ( الشرح الكبير )، تح: د:صاحب أبو جناح، د. ط، د. ت. (1 /523).

[3]: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي(الشرح الكبير )، تح: د:صاحب أبو جناح،(د.ط)،(د.ت)،(1 /523).

[4]: المصدر السابق، (1 /524).

والطارق }[ الطارق]،{ والفجر وليال عشر }[الفجر]، { والشمس وضحاها }[ الشمس]، وغيرها من الآيات الكثير التي تشاكلها في هذا، وكما قال كثيرُ عزةَ على بحر الطويل:

" فواللهِ ثمّ اللهِ لا حلّ قبلَها ولا بعدها من خُلّة حيثُ حلّتِ "

وأمّا القسم بالتَّاءِ فهو خاصٌّ بلفظِ الجلالة "الله"، كما في قوله تعالى:{ قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض وما كنّا سارقين }[يوسف73]، وقوله سبحانه:{ تالله لقد أرسلنا إلى أممٍ من قبلك فزيَّن لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذابٌ أليم }[النحل:63]، وقوله:{ وتالله لأكيدَنَّ أصنامكم بعد أن تولوا مُدبرين }[الأنبياء:57].

وقال ابن الهانئ الأندلسي على البسيط:

" تاللهِ لو كانت الأنواءُ تُشبهه ما مرّ بؤسٌ على الدنيا ولا قنطوا "

ويقول ابنُ الرّومي أيضا على البسيط:

" تاللهِ ما ضاع معروفٌ نفحتَ به نحوي ولا بارَ مدحٌ فيك موصوفُ "

والقسم باللّام يختص بالدخول على اسم الله فقط، كما في التاء قبلها غير أنهم يشترطون فيها أن يكون الكلام فيه معنى التعجب، يقول أبو حيّان الأندلسي:<< وللقسم أي:ـ من معاني اللام ـ الذي فيه معنى التعجب >>[1]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر على بحر بسيط:

" لله يبقى على الأيام ذو حيد بمُشمخرٍّ به الظّيان والآسُ "

[1]: ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، ( ط1، 1418هـ- 1998م)،- مطبعة المدني- القاهرة- (ص1708).

وأما" مُن" والميمُ المكسورةُ والمضمومةُ فقيل فيهما أنهما بقيةٌ من "أيمن"، فجُعلا على ذلك من الأسماء، وأبطل هذا الزعم الزجاجي حيث يقول في " مُن":<< ذلك باطلٌ لأمرين: أحدهما أنها لا تضاف إلا إلى الله فيقال أيمن الله، و(مُن) لا تدخل إلا على الرب، والآخر: أن أيمُنًا معرب، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معربًا، فلو كانت من بقيةَ أيمنٍ لكانت معربة، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف >>[1]، وقال في الميم المكسورة والمضمومة: << وزعم بعض النحويين أنها بقيةُ أيمنٍ أيضًا، وذلك باطل لأن الاسمَ المعربَ لا يحذفُ حتى يتبقى منه حرف واحدٌ >>[2]، و "مُن" تختص بالدخول على لفظ "الرب" كما لوقلت: مُنْ ربي لأكرمن محمدا، والميم مضمومة أو مكسورة تختص بالدخول على لفظ الجلالة "الله" كالتاء واللام تقول مثلا: مُ الله لأكرمن محمدًا.

كذلك نوني التّوكيد الثقيلة والخفيفة من هذا الضرب، فإنه يؤكد بهما مضمون الجملة الفعلية، غير أنّ دخولَهما على الأمر جائز مطلقا، كما لو قلت: أكرمن محمدا، وأضربن زيدا، ويدخلان على المضارع بشروط ذكرها ابن مالك في التسهيل قال:<< تلحقان وجوبًا بالمضارع الخالي من حرف تنفيس، المقسم عليه مستقبلا مثبتا >>[3]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: { فإن لم يفعل ما آمره ليسجنّ وليكونا من الصاغرين} [يوسف]، فهذا مثال لما

[1]: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور(الشرح الكبير )، ( 1 /524).

[2]: المرجع السابق.

[3]: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، (ص216).

توفرت فيه الشروط وجمع ذكر النونين معا، وأما الماضي فلا يدخلان عليه، وتوكيده يكون بحرف التحقيق "قد"، كما في قوله تعالى:{ قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربّه فصلى}[ الأعلى 14 15].

أما التوكيد بالأسماء في هذا الضرب الذي يراد به إزالة الشك عن الحديث فهو التأكيد بالمصدر، كما قرّره ابن عصفور، إذ يقول:<< فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك" مات زيد موتا وقتلت عمرا قتلا >>[1]، والمراد بالمصدر ها هنا هو المصدر المبهم الذي يؤتى به لتوكيد عاملِه الذي عمل فيه النّصب كما في قوله تعالى:{ وكلم الله موسى تكليمًا }[النساء من 164]، وقوله عز وجل:{ إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين أمنوا صلوا عليه وسلموا تسليمًا}[ الأحزاب: 56]، فهذا النّوع هو المراد من كلام ابن عصفور وليس غيره من المصادر التي يجاء بها لغايات أخرى غير التوكيد، لأنّ المصدرَ عند النّحاة يؤتى به مع ناصبه لثلاث فوائد ذكرها المرادي، إذ يقول:<<... الأولى توكيده نحو: سرت سيرًا ويسمى المبهم، والثانية بيان عدده، نحو سرت سيرتين، ويسمى بالمعدود، والثالثة بيان نوعه، ويسمى المختص.>>[2].

كذلك من الاسماء المؤكدة المنضوية تحت هذا الضرب الحالُ المؤكدة والنعت الذي لا يؤتى به إلا للتوكيد[3]، أما الحال المؤكدة تنقسم قسمين: قسم تكون فيه مؤكدة

[1]: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، (1 /231).

[2]: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي،(2 /645).

[3]: يُنظر: التوكيد في النحو العربي، المتولي علي المتولي الأشرم، (ص107-114).

لعاملها الذي عمل فيها النصب، وأما الآخر فتكون فيه مؤكّدة لمضمون الجملة الاسمية الواقعة فيها[1].

الحال التي تكون مؤكِّدة لعاملها هي التي يكون فيها معنى عاملها، قال ابن عقيل:<< هي كل وصف دلّ على معنى عامله >>،والدلالة على معنى العامل بهذه الحال تكون إما بموافقته لفظًا، كما في قوله تعالى:{ وأرسلناك للناس رسولاً }[النساء79]، وقوله سبحانه:{ وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره }[الأعراف54]، وإمَّا بمخالفته في اللفظ وهذا الأكثر ورودًا فيها[2]، كما في قوله تعالى:{ ولا تعثوا في الأرض مفسدين }[الأعراف74]، وقوله:{ رُسلاً مبشرين ومنذرين }[الأنساء165].

أمّا الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة اشترطوا فيها أن تكون الجملة المذكورة فيها اسمية، وأن يكون جُزءاها معرفتين وجامدين[3]، ومثال ذلك قول الشاعر على بحر البسيط:

" أنا ابنُ دارةَ معروفا بها نسبي وهل بدارةَ يا للنّاس من عار؟ "

وأمّا النّعتُ الذي لا يؤتى به إلا للتوكيد فهو كما بينه الأهدل بقوله:<< هو النعت الذي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت >>[4]، ومما يستدلون به على هذا قوله تعالى:{ تلك عشرة كاملة }[البقرة 199]، لأنّ المنعوتَ "عشرة" في هذه الآية مشتملٌ على

---

[1]: يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،( ط1، 1424هـ-2003م) ـ دار الفكر ـ (1 /445).

[2]: يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،(1 /445).

[3]: يُنظر: المرجع السابق، ( 1 /446).

[4]: الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، الأهدل، (د، تح)،(ط1، 1410- 1990)، ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ،(2 /527).

معنى النّعت "كاملة"، إذْ يجوز الاستغناء عنها من غير أن يقع إخلال بالمعنى لذلك كانت الجدوى من هذا النعت هي التوكيد.

ومن التوكيد بالأسماء في هذا الضرب التوكيد بالظروف والمعطوفات[1]، لأن من الظروف ما يكون مؤكدًا لزمن عامله، كما في قوله تعالى: { سبحان الذي أسرى بعبده ليلا }[ الإسراء 1]، لأنّ الإسراء لا يكون إلا في الليل، ومن المعطوفات وهو كثير كأن تقول: فلانٌ فيه طيشٌ ونزق، و هذا كذب وافتراء، والقرآن هدى ونور، وقس على ذلك.

**المطلبُ الرّابعُ: أغراض التوكيد المعنوي:**

إنَّ أغراضَ التوكيد المعنوي لا تخرج عمّا أخذناه وذكرناه في البحث سابقا، لأنّه إمّا أن يؤثر فيه بالنفس والعين لرفع احتمال إرادة غير الظاهر أو المذكور من الكلام، وإمَّا أن يؤتى فيه ب "كلا وكلتا، كلٌّ، جميع ،عامة" لرفع احتمال إرادة الخصوص فيما ظاهره العموم، إذًا فالغرض من التأكيد بالنفس والعين هو رفع احتمال إرادة مضافٍ للمؤكد، وذلك كما لو قلت: أكرمت محمدًا نفسَه، واكتفيت ( بأكرمت محمدا )،فإنه قد يفهم من قولك هذا معانٍ كثيرة، فقد يفهم السامع أنك أكرمت والديه أو أنك أكرمت صاحبه أو غلامه...، فإذا أكدت كلامك بالنفس أو العين فإنك تزيح بذلك كلَّ الاحتمالات الأخرى، ويتقرر إذْ ذاك ظاهر اللفظ فقط، وهو احتمال واحد، إكرامك لمحمدٍ نفسه عينه من غير تأويل[2]، يقول الرضي في هذا الغرض الذي يراد به رفع احتمال إرادة غير الظاهر:<< والثاني أن

[1]: يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السمرائي، (4 /132).

[2]: يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (ص1050)،ومعاني النحو، فاضل صالح السمرائي.

يظنّ السامع به تجوزًا في ذكر المنسوب إليه المعين، فربما نسب الفعل إلى شيء، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه، كما تقول: قطع الأمير اللِّصَ، أي قطع غلامه بأمره، فيجب إذن إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو ضرب زيدٌ زيدٌ، أي ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكرير معنى، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير>>[1].

وأمَّا الغرض من التأكيد المعنوي الذي يكون ب"كلا وكلتا كُّل جميع عامة"، فهو دفع احتمال إرادة الخصوص فيما ظاهره العموم، لأن السامع قد يفهم من عموم الكلام خصوصه، فيعمد المتكلم إلى دفع هذا الفهم ويؤكد كلامه بالمؤكدات السابقة التي تقرر أمر المتبوع في الشمول، وذلك كما لو قلت: أكرمت القبيلةَ كلَّها، فإنك لو لم تؤكد في الكلام ب "كلٍّ" في هذا المثال وإن كان ظاهر كلامك من دونها العموم المستفادُ من لفظة "القبيلة" إلاَّ أنه قد يفهم منه الخصوص، أي أنك أكرمت خاصّة الناس من تلك القبيلة وأعيانهم، ولم تكرم كل من فيها صغارا وكبارا أشرافا وسوقة، فتأتي" كلٌّ" وألفاظ هذا الضرب لتدفع خصوص الكلام وتقرر شموله[2]، يقول الرضي في هذا:<< والثالث: أن يظن السامع به تجوزًا لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراده المنسوب إليه، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، لأن العمومات (المخصصة) كثيرة فيندفع هذا الوهم بذكر كلَّ وأجمع وأخواته، وكلاهما، وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها >>[3].

---

[1]: شرح على الكافية، (ص1050).

[2]: يُنظر: حاشية "يس" على شرح القطر، (3 /387)، ومعاني النحو، فاضل صالح السمرائي، (4 /138).

[3]: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (ص1050).

**المبحثُ الثّالثُ: المؤكداتُ تعدادها ومعانيها:**

لقد دأب الباحثون العرب في دراساتهم على تتبع واستقراء كل ما هو متعلق بأنواع الكلمة الثلاثة، من معانٍ وتقسيمات ومنازل تختص بها، وقد حرصت في هذا المبحث على جمع كل ما يتعلق بالتوكيد، وحشرت فيه كل كلمة وقعت بين يديه من معانيها أثناء الاستعمال في مختلف الأساليب العربية للتوكيد، فحاولت أن استرجع فيه ذكر كل كلمة أُغفلتْ في المبحثين السابقين بقصد أو بغير قصد، وسواء كانت مما يصح اندراجها فيهما أو مما لا يصح، فهذا مبحث إحصائي قسمته قسمين: قسم يتعلق بالحروف التي من معانيها التوكيد، وقسم يتعلق بالأسماء المتعلقة به كذلك.

**المطلبُ الأوّل: الحروف التي من معانيها التوكيد:**

هناك حروف تزاد في كلام العرب لغير فائدة إعرابية تترتب عليها، كما يصح أن يقوم الكلام بدونها من غير إخلال بالمعنى، بيد أن لزيادتها أغراضا أخرى يقوم على أساسها المعنى المراد، وكثير من هذه الحروف الزائدة إن لم نقل كلها تزاد للتوكيد لا غير، يقول المرادي:<< زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي من الاعتناء به >>[1]، ومن حروف الزيادة هذه ما يلي:

[1]: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل،(ط1، 1413هـ- 1992م)، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان- ص 87.

**ـ" أنْ" و" إنْ"**: المفتوحة والمكسورة ف(أنْ) المفتوحة زيادتها في الكلام لا تفيد غيرَ التوكيد قال ابن هشام: << ولا معنى لأنْ الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد >>[1]، وذلك كما في قوله تعالى:{ ولمّا أن جاءت رسلنا لوطا سيئ بهم وضاق بهم ذرعا }[ العنكبوت33]، وقوله تعالى أيضًا: { وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله }[البقرة 246]، وقوله سبحانه:{ وما لكم ألاَّ تنفقوا في سبيل الله }[ الحديد 10]، وقال الشاعر على الوافر:

" أما والله أن لو كنت حُرًا وما بالحر أنت ولا العتيق "

إذن "فأنْ" في الأمثلة السابقة زائدةٌ للتوكيد، والدليل على زيادتها صحةُ الاستغناء عنها، فجائز أن يقوم معنى صدر البيت السابق من دونها: أما والله لو كنتَ حرًّا .

كما قد تزاد" أنّ" هذه بعد إذا وبين الكاف ومخفوظها[2]، ومن ذلك قول الشاعر على الطويل:

" ويومًا توافينا بوجهٍ مُقسّم كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلم "

وقول آخر أيضًا على الطويل:

" فأمهله حتى إذا أنْ كأنه معاطي يدٍ في لجّةِ الماء غامرُ "

وزيدت "أن" في البيتين للتوكيد: إذ يقوم المعنى من دونها تقول" كظبيةٍ تعطو"، حتى إذا كأنه معاطي يدٍ".

---

[1]: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: د، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (ط1، 1419هـ-1998م)، دار الفكر، ص40.

[2]: يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، (ص 39، 40 ).

وأمَّا ( إنْ) المكسورة تأتي في الكلام مزيدةً للتوكيد كذلك، كما لو قلت: ما إن في الدار أحدٌ أي ما في الدار أحدٌ[1]، قال الشاعر على البسيط:

" بني غدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبٌ ولا صريف ولكن أنتمُ الخزَفُ "

وقال آخر على البسيط أيضًا:

" ما إن أتيتُ بشيء أنتَ تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إليَّ يدي "

كما تزاد "إن" بعد "ما" الموصولة الاسمية والمصدرية وبعد "ألا" الاستفتاحية[2]، قال الشاعر على بحر الوافر:

" يُرجّى المرءُ ما إنْ لا يراهُ وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ "

وقال آخر على الطويل:

" ورجَّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السّنِّ خيرًا لا يزال يزيد "

وقول آخرَ على الطّويل أيضًا:

" ألا إنْ سرى ليلي فبتُّ كئيبا أُحاذرُ أنْ تنأى النّوى بغضوبا "

ـ **وكذلك "أمْ"**: فهي من الحروف التي تزاد في الكلام للتأكيد، ويمثلون لها[1]، بقوله تعالى:{ أفلا تبصرون أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يُبين }[ الزخرف51-52]، فجعلوا التقدير في هذه الآية: أفلا تبصرون أنا خيرٌ، ومنه قول الشاعر على البسيط:

---

[1]: رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبي الحسن الرماني، تح: إبراهيم السمرائي، (د، ط)،(د، ت)، دار الفكر- عمان- (ص48).

[2]: يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام، (ص 30 -31 ).

" يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من نَدِمِ " وكأن الشاعر في قوله هذا يستوضح: أيندم على العيش بعد الشيب أحد، ف"أم" هنا زائدة للتوكيد يجوز الاستغناء عنها في غير ضرورة الشعر، ومن الشواهد على زيادتها أيضا قول الراجز:

" يا دهنُ أمْ ما كان مشيي رقَصا بل قد تكون مِشيتي توَقُّصَا "

" فأمْ" زائدةٌ في هذا الموضع، إذ المعنى قائم من دونها: يا دهناء ـ دهن مرخم دهناء ـ ما كان مشيي رقصا، بل كان مشيي التوقص وهو( مشيي يقارب الخطو)[2].

ـ **كذلك "أمَّا" المشددة المفتوحة:** فهي حرف واحد ولا يليها إلا اسم وتدخل على الابتداء وتأتي للتوكيد[3]، وقد نقل ابن هشام عن الزمخشري قوله: << فائدة "أمَّا" في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: أما زيدٌ فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدل بفائدتين: بيان كونه تأكيدًا، وأنه في معنى الشرط>>[4].

---

[1]: يُنظر: الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي، تح: عبد المعين الملوحي،( ط2، 1413هـ-1993م)، مجمع اللغة العربية بدمشق،(ص 132)، ومغني اللبيب لابن هشام،( ص 54).

[2]: يُنظر: الأزهية في علم الحروف، ص 132 .

[3]: يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص 63، والأزهية، الهروي، ص 144.

[4]: مغني اللبيب، ابن هشام، ص63.

فانظر كيف مثل الزمخشري على فضل التوكيد المستفاد من أما في كلام العرب، وكيف جلاه وبينه حتى كأنّك تتلمسه بيدك، وتستشعره بفؤادك فهذا من اللطائف التي قلّ من يوفّق في الاهتداء إليها، فلما حسن كلام الزمخشري حسن اختيار ابن هشام له فاكتفى به ولم يزد عليه.

ـ **الباء:** قد تزاد "الباء" في لسان العرب في ستّةِ مواضعَ يكون معناها فيهنَّ إذ ذاك التوكيد، فهي إما أن تزاد في الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر أو الحال المنفي أو عند التوكيد بالنفس والعين[1].

فزيادتها في الفاعل تكون إما واجبةً وإما غالبةً أو للضرورة[2]، فالواجبة كما في قول العرب: أحسن زيدٌ، أي صار ذا حسن، وأمَّا الغالبة فكما في قوله تعالى:{ كفى بالله شهيدًا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب }[الرعد43]، والمعنى: كفى الله، وأمَّا التي تُزاد في الفاعل ضرورةً فنحو قول الشاعر على الوافر:

" ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد "

فهي زائدة هنا، إذ أصل الكلام ألم يأتك ما لاقت لبون بني زياد .

وقد تزاد في المفعول كما في قول الله تعالى:{ وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبًا جنيًّا }[ مريم 25]، وقوله سبحانه:{ وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين }[ البقرة 195]، ومنه قول الشاعر على الكامل:

---

[1]: يرجع إلى: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، (ص 109– 114).

[2]: يُنظر إلى: المرجع نفسه ص109.

" فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبيّ محمد إيَّانا "

وقد تزاد أيضا في المبتدأ كما في قولهم: بحسبك درهمٌ أي حسبك درهمٌ.

وتزاد في الخبر نحو: ليس محمدٌ ببخيل، وقول الشاعر على بحر الوافر:

" فلا تطمع أبيتَ اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع "

أمَّا زيادتها في الحال المنفي، فنحو قول الشاعر على بحر الوافر:

" فما رجعتْ بخائبةٍ ركابُ حكيم بن المسيب منتهاها "

والمعنى: ما رجعت خائبةً ركاب ...

وزيادتها عند التوكيد بالنفس والعين، فنحو: أتى محمدٌ بنفسه، ورأيتُهُ بعينه.

ـ**"ما"**: إنّ زيادة "ما" للتوكيد في الكلام كثيرة جدًا، يقول الرماني:<< أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها،... وزيادتها بعد "إن" الشرطية وإذا كثيرة >>[1]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: { قال عما قليل ليصبحن نادمين }[ المؤمنون 40]، وقوله سبحانه:{ وإما تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين }[ الأنفال58]، وقوله عز وجل:{ وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانا }[التوبة 124 ]،ومن الشواهد الشعرية على زيادتها قول الشاعر على بحر البسيط:

"إما ترينا حفاةً لا نعال لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعل "

[1]: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 332.

وقول الآخر على الكامل:

" يا شاة ما قنصٍ لمن حلّت له حرمت عليّ وليتها لم تُحرمِ "

"فما " في هذين البيتين زائدة في ثلاث مواضع[1]، ففي البيت الأول في موضعين إذ المعنى: إن ترينا حفاةً لا نعال لنا، إنا كذلك نحفى وننتعل، وفي البيت الثاني أراد الشاعر: يا شاة قنص، فزيدت هنا بين المضاف والمضاف إليه توكيدًا.

**ـ"مِن"**: قد تزاد (من) في الكلام لإفادة الاستغراق يقول الروماني:<< الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد، فهي مزيدة هنا لمجرّد التوكيد، لأن" ما قام من أحد، و"ما قام أحدٌ"، سيان في إفهام العموم دون احتمال >>[2]، ومن الشواهد عليها قوله تعالى:{ ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يُطعمون }[الذاريات57]، وقوله سبحانه:{ وإلى عادٍ أخاهم هودًا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره أفلا تتقون}[الأعراف65]، وقوله عز وجل:{ إنّ هذا لهو القصص الحق وما من إله إلاَّ الله وإنّ الله لهو العزيز الحكيم}[آل عمران 62]، ويقول الشاعر على الطويل:

" فما حملت من ناقةٍ فوق ظهرها أبرَّ وأوفى ذمَّةً من محمدِ "

والمراد: فما حملت ناقةٌ فوق ظهرها...

[1]: يُنظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي ص 79، والجنى الداني ص332.

[2]: الجنى الداني، المرادي ص 316.

ـ "**الكاف**": وقد تزاد الكاف كذلك للتوكيد كما في قوله تعالى:{ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}[الشورى 11]، قال ابن هشام في معنى هذه الآية: { قال الأكثرون: التقدير ليس شيء مثلَهُ، إذ لو تقدر زائدةً صار المعنى ليس شيء مثلَ مثلِه، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا، قاله ابنُ جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنّما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عمّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه>>[1]، هذا وفي الآية أقوالٌ أخرى لا تدخل في الغرض من هذا البحث، ومن الشواهد على زيادتها للتوكيد أيضا قول الشاعر على المتقارب[2]:

" وقتلى كمثل جدوع النَّخيل تغشّاهمُ مُسبلٌ مُنهمر "

والمراد: وقتلى مثلُ جدوع النخيل...، وقول آخرَ على البسيط:

" سَعدُ بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم في الناس من أحد "

وهي زائدة أيضًا يجوز الاستغناء عنها تقول: ما مثلهم في الناس من أحد.

ـ" **لا** ": قد تزاد لا الداخلة في الكلام لمجرد تقوية النفي وتوكيده[3]، وذلك كما في قوله تعالى:{ غير المغضوب عليهم ولا الضالين}[الفاتحة7]، فهي زائدة لتوكيد النفي، وكما في قوله تعالى أيضا:{ لا أقسم بيوم القيامة}[القيامة1]، { فلا أقسم برَّب المشارق والمغارب إنَّا

[1]:معنى اللبيب، ابن هشام ص179.

[2]: يُنظر: الجنى الداني، المرادي ص 88.

[3]: يُنظر: الجنى الداني، المرادي، ص301، والأزهية في علم الحروف، الهروي ص 151، ومغنى اللبيب، ابن هشام ص243.

لقادرون}[المعارج40]، { ولا أقسم بهذا البلد}[البلد1]، وما شاكلها من الآيات، قيل أن المراد منها: أقسم و "لا" زائدة فيها[1]، وكما في قوله أيضًا:{ قال ما منعك ألاَّ تسجد إذ أمرتك}[الأعراف12]، والمعنى: ما منعك أن تسجد، وقوله:{ لئلاً يعلم أهل الكتاب ألاَّ يقدرون على شيء }[الحديد 29]، والمراد: ليعلموا، قال الشاعر على بحر الطويل:

" تذكرت ليلي فاعترتني صبابةٌ وكاد ضميرُ القلب لا يتقطع "

والمراد: وكاد ضمير القلب يتقطع، وقول آخر على الطويل:

" أبى جوده لا البخل واستعجلت به (نعم) من فتًى لا يمنعُ الجودَ قائله "

والمعنى: أبى جوده البخل، "فلا" زائدة كما ترى.

ـ" **الواو**": كذلك قد تزاد الواو في الكلام فيكون دخولها كخروجها، وهي لا تُقحم في الكلام إلاَّ مع " لمَّا" و "حتى"، وقد تقحم شذوذا مع غيرها كما في قولنا: ربنا ولك الحمد[2] ، ومن أمثلة زيادتها في الكلام، قوله تعالى:{ فلمَّا ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابات الجب و أوحينا إليه لتنبئنهم بأمرهم هذا وهم لا يشعرون }[يوسف:15]، والمراد: أوحينا إليه، كذلك قوله تعالى:{ فلمَّا أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا}[الصافات:103-104]، إذ يجوز الاستغناء عنها، فتقول: وتلّه للجبين ناديناه، ومن ذلك قول امرئ القيس على الطويل:

" فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي حقاف عقنقل "

[1]: يُنظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي ص153.

[2]: يُنظر : مغني اللبيب، ابن هشام ص344، والأزهية، الهروي ص234.

المعنى: فلما أجزنا ساحة الحي انتحى، وقال آخر على بحر الكامل:

" ولقد رمقتك في المجالس كُلِّها فإذا وأنت تعين من يبغيني "

فأقحم الواو وهو يريد المعنى نفسه: فإذا أنت تعين من يبغيني.

ـ" **الفاء**": قال الهروي:<< تكون الفاءُ زائدةً للتوكيد في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة، كقولك: الذي يقوم فله درهم>>[1]، والشواهد على زيادتها كثيرة، منها قوله تعالى:{ واللّذان يأتيانها منكم فآذوهما}[النساء16]، وقوله سبحانه:{ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم}[البقرة274]، فأُدخلت الفاء في خبر الذين من أجل التوكيد، قال الشاعر على الطويل:

" وقائلةٍ: خولان فانكح فتاتهم وأكرومةُ الحيين خِلوٌ كما هيا "

والمعنى: وقائلة: خولان انكح فتاتهم، وقال آخر على بحر الكامل:

" لمَّا اتقى بيد عظيم جرمُها فتركت ضاحي كفَّه يتذبذب "

فزيدت الفاء للتوكيد إذ المعنى: لمَّا اتقى بيد عظيم جرمها تركت....

وقول آخر على الكامل أيضًا:

" لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي "

والمعنى: فإذا ملكت عند ذلك اجزعي.

[1]: الأزهية في علم الحروف، الهروي ص246.

ـ" **اللاّم**": تأتي "اللاّم" في كلام العرب أنواعًا كثيرة، وثلاثة منها تتعلق بالتوكيد وهي: اللام الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة "بما كان"، أو "لم يكن" المسماة عند بعض النحاة بلام الجحود، قال ناظمٌ:

" وكل لام قبله ما كان أو لم يكن فللجحود بان "

وكذلك تأتي لاما للابتداء، ولاما زائدةً لمجرد التوكيد[1].

فأمَّا لامُ الجحود التي يُستفاد منها للتوكيد فنحو قوله تعالى:{ وما كان الله ليطلعكم على الغيب}[آل عمران:179]، وقوله عز وجل: { لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا}[النساء168]، ولقد بين ابن هشام جانب التوكيد المستفاد منها عند الكوفيين والبصريين بقوله:<< ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل" ما كان ليفعل" ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في "ما زيد بقائم" لذلك، فعندهم أنها حرف زائدٌ مؤكد غير جار، ولكنه ناصب...، ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدًا للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه .>>[2]، ومعنى كلامه هذا أن لام الجحود عوملت عند الكوفيين معاملة الحروف الزوائد في تقوية الكلام وتأكيده، ولما كانت ملازمة للنفي كان التوكيد المستفاد منها واقع عليه، أما عند البصريين فبين أن الأصل في" ما كان ليفعل" ما كان قاصدا للفعل وذلك كأن تقول: ما كنت لأكرم زيدًا، أصل هذا

[1]: يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، (ص208-224).

[2]: المرجع نفسه ص209

المثال عندهم: ما كنت قاصدا إكرام زيد، ونفي قصد الإكرام آكد وأبلغ من نفي الإكرام نفسه.

وأما لام الابتداء فيؤتى بها لتوكيد مضمون الجملة، تدخل في أصله على المبتدأ، وتزحلق في باب " إن" كراهة اجتماع مؤكدين في صدر الكلام[1]، ومن أمثلتها قوله تعالى:{ لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قومٌ لا يفقهون}[ الحشر:13 ]، وقوله سبحانه:{ إن ربي لسميع الدعاء}[ إبراهيم 39]، ويقول الشنفري في مطلع لاميّته على بحر الطويل:

أقيموا بني أمَّي صدور مطيّكم فإني إلى قوم سواكم لأميلُ "

وأما اللام الزائدة لمجرد التوكيد فهي على أنواع أيضا، فمنها التي تكون معترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، ومنها ما تكون بين المتضايفين وتسمى بالمقحمة، ومنها ما تسمى بلام التقوية [2].

فاللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، فنحو قول الشاعر على بحر الكامل:

" وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد "

إذ يصح قيام معنى البيت من دونها، وهي متوسطة هنا بين الفعل المتعدي بهمزة التعدية " أجار" وبين معموله وهو لفظة ( مسلم ومعاهد)، وكان أصل المعنى أن يقال: ملكًا أجار مسلما ومعاهدا.

---

[1]: المرجع السابق ص224.

[2]: يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام ، (ص213-214).

وأما المسماة بالمقحمة فهي التي تقحم بين المضاف والمضاف إليه، وذلك كما في قول الشاعر على مجزوء الكامل:

" يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا "

والمعنى: يا بؤس الحرب التي...، فأقحمت هنا لمجرد التأكيد لا غير.

وأما لام التقوية فهي التي تزاد في الكلام عندما يضعف العامل بسبب تأخره في السياق اللفظي، وذلك كما في قوله تعالى:{ ولمَّا سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هُدىً ورحمة للذين هم لربهم يرهبون}[الأعراف154]، والتقدير: للذين هم يرهبون ربهم، فلما تأخر العامل عن معموله ضعف فحسنت تقويته باللاّم، ومنه أيضًا قوله عز وجل:{ يا أيها الملأ أفتوني في رُءياي إن كنتم للرُّءيا تعبرون}[يوسف43]، والتقدير: إن كنتم تعبرون الرؤيا، فلمّا حصل تقديم ما حقه التأخير، وسبق المعمول عامله في الكلام، جيء بلام التقوية لتقوية العامل" تعبرون".

ـ **قد:** هي من الحروف التي يؤكد بها مضمون الجملة الفعلية، قال ابن هشام نقلا عن غيره:<< قد في الجملة الفعلية الموجابِ بها القسم مثل" إن " في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد>>[1]، ومعنى هذا أن جملة جواب القسم إن كانت فعليه فإنها تؤكد بقد، مثل ما تؤكد الجملة الاسمية بإن، وقد تقترن باللاَّم فتكون آكد في المعنى وأقوى، من أمثلة ذلك قوله تعالى:{ قالوا تالله لقد آثرك الله علينا وإنْ كنَّا لخاطئين}[يوسف91]، وقوله

[1]: مغنى اللبيب، لابن هشام ص174.

سبحانه:{ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين}[البقرة65]، وقوله عز وجل: ألا إنّ لله ما في السماوات والأرض قد يعلم ما أنتم عليه ويوم يرجعون إليه فينبئهم بما عملوا والله بكل شيء عليم}[النور64]، قال الزمخشري في هذه الآية:<< دخلت قد لتوكيد العلم>>[1].

ـ **" هل"**: تأتي "هل" في كلام العرب بمعنى "قد"، وتفيد إذ ذاك التوكيد والتقرير والتقريب، ومن ذلك قوله تعالى:{ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئًا مذكورا}[الإنسان 1]، قالوا: المعنى: قد آتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا[2]، ومن ذلك قول الشاعر على بحر البسيط:

" سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم "

والمراد: أقد رأونا، وذكر المرادي في هذا البيت معنًى آخر قال:<< يحتمل أن يكون " أَهل رأونا " من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد>>[3]، ويقصد بقوله على سبيل التوكيد أي على سبيل التوكيد اللفظي الذي يكون بإعادة موافقه في المعنى كما سبق ذكره في مبحثه، لأن هل والهمزة أداتان وضعتا لمعنى واحد وهو الاستفهام.

---

[1]: المرجع السابق.

[2]: أُنظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي ص 208، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ص 344، و مغني اللبيب، ابن هشام ص335.

[3]: الجنى الداني في حروف المعاني المرادي ص 344.

ـ " **في**": قد تأتي "في" في كلام العرب زائدة لمجرد التوكيد[1]، وذلك كما في قوله تعالى:{ وقال اركبوا فيها باسم الله مجراها ومرساها}[هود41]، والمعنى: اركبوها فأقحمت "في" بين العامل ومعموله لزيادة التوكيد، ومنه قول الراجز:

" أنا أبو سعد إذا الليل دجا يُخال في سواده يُرندجا "

والمراد: يخال سواده يُرندجا، فأضيفت "في" لزيادة التوكيد ضرورةً، واليرندج كلمة فارسية معربة تعنى: الجلد الأسود[2].

ــ" **إذ**": قد يكون من معاني "إذْ" التوكيد[3]، وذلك كما في قوله تعالى:{ وإذْ قال ربك للملائكة إني خالقٌ بشرًا من صلصال من حمإ مسنون}[الحجر28]، غير أن القول بزيادتها قصد التوكيد قول ضعيف، ضعفه المرادي، قال: << ذهب إلى ذلك أي إلى القول بزيادتها أبو عبيدة، وابن قتيبة...، ومذهبهما في ذلك ضعيف، وكانا يضعفان في علم النحو.>>[4].

ـ" **إلاَّ**": قد ترد إلاَّ المكسورةُ المشددةُ زائدةً للتوكيد، قال هذا الأصمعي وابن جني، ونقله عنهما المرادي وابن هشام[5]، وذلك كما في قول الشاعر على بحر الطويل:

" حراجيج ما تنفك إلاَّ مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا "

---

[1]: أُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ص 252، ومغني اللبيب، ابن هشام ص170.

[2]:أُنظر : مغني اللبيب ص170.

[3]: يرجع : مغني اللبيب ص88، والجنى الداني للمرادي ص 192.

[4]: الجنى الداني للمرادي

[5]: ينظر: مغنى اللبيب ص78، والجنى الداني ص520.

والمراد: حراجيج ما تنفك مناخةً.

ـ" **يا**": أمٌ باب النداء، والغالب في استعمالاتها لتنبيه المنادى، والذي عليه أكثر النّحاة أن ينادى بها البعيد، فإذا نودي بها القريب دخلها معنى التوكيد[1]، قال المرادي:<< ومذهب سيبويه أن ماعدا الهمزة من حروف النداء فهو للبعيد، إلاَّ أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد >>[2]، والمنادي هو أعلم بالمنادى إن كان قريبا أم بعيدا، فإن كان بعيدا وجب تجنب النداء بالهمزة وتعين بغيرها، إما إن كان قريبا فإنه يحسن معه النداء بالهمزة، كما يجوز لك النداء بالياء قصد توكيده.

ـ" **نون الوقاية**": إن نون الوقاية تدخل في لسان العرب على أنواع الكلمة الثلاثة، على الفعل كما في قوله تعالى:{عسى الله أن يأتيني بهم جميعًا إنه هو العليم الحكيم}[يوسف83]، وقول امرئ القيس على الطويل:

"أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوال"

وتدخل على الاسم، كما في نحو قولهم: دراكِني وتراكني وعليكني، بمعنى أدركني واتركني والزمني[3]، وعلى الحروف نحو قوله تعالى:{ إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري}[ طه14]، ودخولها هذا سابق لياء المتكلم المنتصبة ومتعلق بها قصد إيفاء عدة أغراض أشهرها أنها تقي من الكسر مع هاته الياء ياء المتكلم التي توجب كسر

[1]: يُنظر: مغنى اللبيب ص355، و الجنى الداني ص354.

[2]: الجنى الداني للمرادي ص 354.

[3]: يُنظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ص328.

ما قبلها فجيء بالنون ليقع الكسر عليها لا على آخر الفعل، ومن هذه الأغراض أيضًا، وهو الذي عليه مدار البحث التوكيد، فإنه يتحصل بها زيادة توكيد مع الأحرف المشبهة بالفعل التي تفيد التوكيد، ذكرها السمرائي قال:<< ثمَّ هي تفيد زيادة التوكيد في "إنّ"، و"أنّ"، و"لكنَّ"، و "كأنّ" نحو: إنّي، إنّني، وكأنّي وكأنني، فقولك: إنني مسافر غدا آكد من قولك: إنّي مسافر غدا.>>[1]، ومن الأمثلة على هذا قوله تعالى:{ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحًا وقال إنّني من المسلمين[فصلت33]، وقول الشاعر على بحر الكامل:

" يا بن الخليفة يا معاويَ إنني أرجو فضولك فاتخذ عندي يدًا "

ـ" **كان الزائدة** ": كذلك قد تزاد كان في الكلام توكيدًا له بين شيئين متلازمين كما لو قلت: ما كان أحسن زيدًا، وذكرناها هنا في قسم الحروف لأن بعضهم إذا زيدت يجعلها منه، يقول المرادي:<< وقد ذكر بعضهم أن "كان" الزائدة حرف، وكذلك أصبح وأمسى في قول العرب: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، قال: لأن الأفعال لا تزاد>>[2]، ومن شواهد هذا قول الشاعر على البسيط:

" الله درّ أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدُّون والسّفلِ "

والمعنى: ما أعرفه بالدون والسفل، فدخولها كخروجها سيان، غير أن لدخولها معنى زائد في الكلام هو التوكيد.

[1]: معاني النحو، فاضل صالح السمرائي (1 /69).

[2]: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ص620

**المطلبُ الثاني: التوكيد بالأسماء:**

لقد سبق معنا ذكر معظم الحروف التي من معانيها التوكيد في المواضيع المضبوطة، أما الأسماء التي قد تفيد التوكيد في الكلام فنذكر على سبيل المثال لا الحصر:

ـ **ضمير الفصل:** إن ضمير الفصل من الضمائر التي تقع في مواضع الرفع دون النصب والجر، فهو لا يدخل في كلام العرب إلا بين المبتدأ والخبر، أو بين ما كان أصله مبتدأً وخبرًا، كما هو الحال بالنسبة للحروف الناسخة " إن" وأخواتها أو الأفعال النواسخ أيضًا ككان وأخواتها، وظن وأخواتها، ومن أمثلته أن تقول: محمدٌ هو الكريمُ، فهو في هذا المثال ضمير فصل يفصل بين المبتدأ وخبره لعدة أغراض أشهرها الدلالة على أن ما بعده خبر للمبتدأ أو الناسخ وليس بنعت له، وقد يفيد توكيد الكلام وتقويته أيضًا، يقول ابن يعيش:<< والغرض منه دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر وليس بنعت ، وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما يقاربها من النكرات، وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع لأن فيه ضربًا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو: قمتُ أنا، و{ اسكن أنت وزوجك الجنّة}، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى، ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفًا>>[1]، فالشاهد فيه قوله: لأن فيه ضربًا من التأكيد...،فضمير الفصل فيه تأكيد

[1]: المفصل، ابن يعيش،( 3 /110)

لمعنى الكلام الداخل فيه ومن أمثلته قوله تعالى:{ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون}[ الحشر 20 ]، وقوله سبحانه: { إن شانئك هو الأبتر}[ الكوثر3]، وقال الشاعر على بحر الوافر:

" وكائنٍ بالأباطح من صديق يراني لو أصبتُ هو المصابا "

ـ **التأكيد بالأعداد من ثلاثة إلى عشرة:** التأكيد بالأعداد من ثلاثة إلى عشرة يصح إذا كان العدد مضافا الى ضمير عائد على المؤكد ومطابق له في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وذلك كأن تقول: جاء القوم ثلاثتُهم، ومررت بالقوم ثلاثتِهم، وأكرمت القوم ثلاثتَهم، وأتت القبيلة ثلاثتُها ومررت بالقبيلة أربعتِها، وأكرمت القبيلة خمستَها، فالعدد في الأمثلة السابقة كلها تابع للمعدود في رفعه ونصبه وجره، وهذه لغة بني تميم في هذه الأعدد قال ابن عقيل في شرح التسهيل:<< ويجعله التميميون توكيدًا، فيقولون قام القوم ثلاثتُهم بالرفع، ورأيت القوم ثلاثتَهم بالنصب، ومررت بالقوم ثلاثتِهم بالجر>>[1]، فبنو تميم كما ترى هم من يحملونه على الإتباع في كلامهم، أما الحجازيون فهم عندهم من الأحوال المؤكدة ويلزمونه النصب تقول على لغتهم: جاء القومُ ثلاثتَهم ورأيتُ القومَ ثلاثتَهم، ومررت بالقومَ ثلاثتَهم أيضًا فهو منصوب على الحالية عندهم، ولذلك صح أن تقول: جاء القومُ قضَّهم بقضيضهم على الحالية، أو جاء القومُ قضُّهم بقضيضهم على التبعية[2]، فهما لغتان، غير أن معنى النصب يختلف على معنى الإتباع لأن قولك: جاء الرجال ثلاثتَهم

[1]: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل،(2 /12).

[2]: يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، (2 /12)، ومعاني النحو، فاضل صالح السمرائي(4 /149).

على الحالية يفيد اجتماعهم في المجيء فهو على معنى: جاءوا مجتمعين، أو على التبعية بالرفع فيفيد الإحاطة والشمول، فكأنك قلت: جاءوا كلهم إذا كان العدد معلوما، وقد يجتمع النصب مع الإتباع في إفادة الشمول فيكون من باب الحال المؤكدة كما تقول: جاء الرجال جميعهم وجميعًا فحالها كحال "كافة وقاطبة" في إفادتها لمعنى التوكيد في الكلام كما تقول: جاء القوم قاطبةً، ومررت بالرجال كافةً[1]، فالحاصل أن بني تميم تستعملها لإفادة الشمول وأهل الحجاز يستخدمون هذه الأعداد لتبين الهيئات وقد تفيد الشمول أيضا.

ـ **التوكيد بالنعت العددي:** إنّ التوكيد بالنعت العددي يكون مع العددين واحد واثنان فقط، وذلك إذا كان المعدود نكرة، كما في نحو قوله تعالى:{ إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد له ما في السماوات وما في الارض وكفى بالله وكيلا}[ النساء 171 ]،فقوله "إله واحد" لفظة "واحد" نعت عددي فيه معنى التوكيد، ومنه أيضا قوله سبحانه:{ وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون}[ النحل 51]،وقوله سبحانه: {ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين}[الرعد3]، فلفظة اثنين نعت عددي توكيدي.

وهناك نعت توكيدي آخر سبق الكلام عليه وهو غير النعت العددي هذا الذي يراد منه التوكيد وكان أن مثلتُ عليه بما مثل به النحاة عليه من قبل، وهو قوله تعالى:{ تلك عشرة كاملة }[البقرة: 196].

[1]: يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السمرائي(4 /150، 151).

وكذلك من التوكيد بالأسماء "التوكيد بالمصدر" كما في قوله تعالى:{ ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا}[ الأحزاب: 33]، وقوله سبحانه:{ وكلم الله موسى تكليمًا}[ النساء: 164]، ومنه أيضا "التوكيد بالحال المؤكدة" كما في قوله تعالى:{ وأرسلناك للناس رسولاً}[ النساء: 79]، وقوله:{ ولى مدبرا}[ القصص 31]، " كذلك من التوكيد بالأسماء التوكيد بالظروف" كما في قوله تعالى:{سبحان الذي أسرى بعبده ليلا }[الإسراء1]، "والتوكيد بالمعطوفات" كما لو قلت: هذا كذب وافتراء، وذلك ضلالٌ وغيٌ، وكل هذا المؤكدات الاسمية التي ذكرتها آنفا سبق الكلام عليها في قسم التوكيد المعنوي، وإنما أعيد ذكرها في المبحث من باب الجمع والتذكير فقط.

## المبحثُ الثالث: مسائل في التوكيد و المؤكدات:

### المطلبُ الأوّلُ: مسألةٌ في توكيدِ النّكرة:

توكيدُ النّكرةِ من المسائل المختلفِ فيها بين البصريين والكوفيين، فأهلُ الكوفة يجيزون توكيدَها إنْ كانت بغير لفظها، وأهل البصرة يمنعون ذلك مُطلقا [1]، يقول عبد اللّطيف الزّبيدي:<< قال الكوفيون: توكيدُ النّكرة بغير لفظها جائز إذا كانتْ مُؤقتتةٌ

[1]: يرجع : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين و البصريين، أبو البركات بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، 2002م، مكتبة الخانجي بالقاهرة ص 362، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة، عبد اللطف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، ط1، 1407هـ، 1987م، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية،ص60 .

محدودة، والتّوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو: صُمتُ شهرا كلَّه، لأنّ الشّهرَ مؤقتٌ يجوز أنْ تصومَ في بعضه، قال الشاعر على البسيط:

" لكنّه شاقه أن قيلَ ذا رجَبُ يا ليتَ عدّة حولٍ كلِّه رجب "

ومثله قوله:

" ثلاثٌ كلُّهنّ قتلتُ عمدا فأخزى الله رابعة تعود "

وذهب البصريون إلى منعه مطلقا، لأنّ النّكرةَ شائعةٌ ليس لها عينٌ ثابتة، فلم يفتقر إلى تأكيد، لأنّ تأكيد ما لا يعرف لا فائدةَ فيه، لأنّه يدل على العموم والشّياع، والتّوكيد يدلّ على التّعيين والتّخصيص، وكلٌ واحدٍ منهما ضدُّ الآخر، فلا يصلح توكيدها به >>[1] ، فالخلاف كما ترى حاصلٌ في جواز تأكيد النّكرة بغير لفظها، أمّا إذا كان بلفظها فهو جائزٌ بالإجماع[2] ، ولقد احتجّ الكوفيون لهذه المسألة بالنقول عن العرب كالشّواهد التي ذكرها عبد اللّطيف الزّبيدي، أو كقول الرّاجز أيضا:

" إذا القعود كرّ فيها حفد يوما جديدا كُلَّه مُطَّردا "

والكوفيون بَنَوا حججهم ايضا على القياس فقالوا: إذا كانت النّكرة مؤقتة جاز لنا ذلك، ومثّل لها ابو بكر الزّبيدي بقوله: صمتُ شهرا كاملا لأنّ الشّهر محدود مؤقت، يجوز لنا الصيام في بعض أيامه دون بعض، لذلك صحّ أن تقول: صمتُ شهرا كلَّه، فجاز التوكيد هنا لأنّه من ألفاظ الإحاطة والشّمول.

[1]: ائتلاف النصرة، عبد اللطيف الزبيدي، ص 60

[2]: يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص362

أما البصريون فمنعوا ذلك مُطلقا، وهو مذهب سيبويه في كتابه، فقد نقل كراهة العرب لذلك، فقال:<< واعلم أنّ هذه الحروف لا تكون وصفا للمظهر، كراهة ان يصفوا المظهر بالمضمر، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفا على النّكرة في قولهم: مررت برجلٍ نفسه، ومررتُ بقومٍ أجمعين.>>[1]، واحتجّوا للمنع بأنّ النّكرة اسمٌ دالٌّ على الشّيوع فهو غير معروف ولا محدّد، وتأكيد غيرُ المعروف لا فائدة فيه ولا جدوى منه، وزدْ على ذلك أنّ التأكيد دالٌّ على التّعيين والتّخصيص، فهو نقيض النّكرة في الدّلالة، فأنّى يصحّ إذا توكيدُها، ولو جاز والحال هذه لم يسمَّ تأكيدا بل تغيير، قال ابنُ الأنباري على لسان البصريين:<< ولو جوّزنا ذلك لكنّا قد صيرنا الشائع مُخصّصا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضدٌّ ما وُضع له، لأنّ التأكيدَ تقريرٌ، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصفُ النّكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنّكرة، لأنّ كلّ واحدٍ منهما ضدٌّ صاحبه، لأنّ النّكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصّفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعا مخصوصا في حال واحدة، فكذلك هاهنا >>[2].

هذا وقد رجّح ابنُ الأنباري في إنصافه ما عليه البصريّون، وفنّد ما جاء به الكوفيّون من حجج، فالشّواهد التي استدلّوا بها على انّها من النّقل والسّماع الذي لا ريبَ فيه، فإنّه قد أوضح المسلك الصحيح فيها، والرّواية الصائبة منها، والحرف الذي ينبغي

[1] الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ، 1988م، مكتبة الخانجي- القاهرة، (2 /386) .

[2]:الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري ص364

أن تُحمل عليه، فقولهم في قول الشاعر: يا ليتَ عدّة حولٍ كُلِّه رجب، أنّها من توكيد النّكرة لأنّ( حول) نكرة، فإنّه قد بيّن أنّ الرّواية الصحيحةَ فيه هي قولُه: يا ليتَ عدّة حولي كلِّه رجب، بإضافة حولٍ إلى ياء المتكلم، فيكون من التوكيد المُعرّف بالإضافة لا النكرات، وأمّا الشاهدُ الثّاني وهو قولهم:

" إذا القعود كرّ فيها حفدَ يوما جديدا كلَّه مطَّردا "

فإنّ هذا المؤكِّدَ ( كلِّه) يحتمل أن يكون توكيدا للضمير المستتر وجوبا في الوصف، أي: صيغة ( جديد). والحمل على هذا الوجه اولى فتكون الرّواية فيه برفع المؤكِّد لا بنصبه، ( يوما جديدا كلَّه مُطّردا)، وأمّا حجتهم في القياس قولُهم بأنّ الشهر مؤقت، ويجوز الصيام في بعضه دون بعض، فيكون على ذلك توكيده منكّرا جائزا، لأنّ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشّمول، فقد بيّن أنّ هذا ليس بمستقيم، وإن كان الشّهرُ مؤقتا حقّا، لأنّه إذا نُكّر لا يخرج عن حكمه من كونه نكرةً شائعةً في جنسها ولو كان مؤقتا، فكما أنّه لا يجوز وصفُ النّكرة بالمعرفة، فكذلك لا يجوز تأكيدُ الشائع المنكور بالمعرفة[1].

**المطلبُ الثاني: مسألةٌ في جواز دخولِ نونِ التّوكيدِ الخفيفةِ على فعلِ الاثنينِ وفعلِ جماعةِ النِّسوَة:**

هذه مسألةٌ من المسائلِ النّحوية التي كثُرَ الخلافُ فيها بين البصريين والكوفيين، فأهلُ الكوفةِ يرَون بالجواز، وأهلُ البصرةِ يقولون بالمنعِ ولا يُجيزونَ ذلك البتّة، ولكلٍّ

[1] أُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ص 364-365

منهما في ذلك حُججُهُ التي ينزعُ إليها ويحتجُّ بها، يقولُ عبدُ اللّطيف الزُّبيدي:<< ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوزُ دخولُ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ على فعل الاثنين، وفعلِ جماعةِ النّسوة، وإليه ذهب يونسُ بنُ حبيب البصري، قالوا: كما دخلت المُشدّدةُ عليهما فكذلك هذه، بدليل قوله تعالى: { ولا تتبعان }، بتخفيفِ النّون في قراءة ابن عامر وغيره، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، لأنّ نونَ التثنية تسقط، وذلك أنّ نونَ التوكيدِ إذا دخلت على فعلٍ مُعربٍ أكَّدتْ فيه الفعليةَ، فردّته إلى أصلهِ وهو البناء، فإذا رُدّ إليه سقطت النّونُ، ومع سقوط النّونِ تبقى الألفُ، فإذا دخلت عليها نونُ التوكيد الخفيفة لم يخْلُ: إمّا أن تحذف الألف، أو تكسرَ النّونَ، أو تسكنان معا، وإذا حذفتَ الألفَ التبس فعلُ الاثنين بفعل الواحد، وكذا لو كسرت النون لالتبست، ولم يُعرف أَهي نون التّوكيد أم نون الإعراب؟، ولو سكنت لكان غيرَ جائز، لأنّه لا يجوزُ أن نجمعَ بين ساكنين مُظهرين في درجِ الكلام إلّا شاذًّا، فبطل بهذا جوازُ إدخالِها عليهما.>>[1].

معنى هذا الكلام: أنّ الكوفيين يقولون بجواز دخولِها قِياسا على دخول أُختِها الثقيلةِ عندهم في هذين الموضعين، فكما يصحُّ أن تقولَ: افعلانِّ، بنون ثقيلة مع فعل الاثنين، وافعلْنانِّ، مع جماعة النّسوة، كذلك يصحُّ أن تقول: افعلانْ، وافعلْنانْ، في الموضعين على أنَّها نونُ توكيدٍ خفيفة، ثمّ استدلوا على ذلك من القرآن الكريم بقراءة ابن عامر في قوله تعالى:{ ولا تتّبعان }، بتسكينها مُخفّفةً على أنّها من شواهد ذلك.

[1]: ائتلافُ النّصرة بين نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزّبيدي ص(131- 132).

أمّا البصريّون فنظروا إلى أنّ الأصل في الأفعال البناء، فإذا أُدخلَت عليه نونُ التوكيد الخفيفةُ أرجعته إلى أصله، وتسقط إذْ ذاكَ نونُ التّثنيةِ التي هي علامة الإعراب، وسقوطُها يُبقي الألفَ التي هي ضميرُ الفاعل في الفعلِ ساكنةً على حالها، فإذا أضفتَ لها نونَ التّوكيد الخفيفةَ وهي ساكنةٌ أيضا، اجتمع عندك ساكنان نحو (يذهبانْ)، وهذا لا يصحُّ، فإمّا أن تحذف الألف أو تكسر النّون، فإذا حذفت الألف وقلتَ: (يذهبَنْ)، التبس فعل الاثنين بالواحد، وإنْ كسرت النّون فقلت:(يذهبانِ)،التبست بنون الإعراب السّابقة، فلا تمييز بينهما، فعلى هذا منعوا إدخالَها مع فعلِ الاثنين.

هذا توضيحٌ لما ذكره عبدُ اللطيف الزُّبيدي من حجج الكوفيين والبصريين، والملاحظُ منه عند تعرُّضه لحجج البصريين أنّه اكتفى بجانبٍ واحدٍ خاصّ بفعل الاثنين فقط، أمّا فعلُ جماعة النّسوة فلم يتعرض له، لكنّنا نجد ابنَ الأنباري في إنصافه لم يُغفلْه، وبيّن حجّةَ البصريين في عدم جوازه، ذلك أنّ اتّصالَ نونِ التوكيد الخفيفةِ به يؤدي إمّا إلى اجتماع المثلين نحو: يضْرِبْنَنْ، وهذا غيرُ جائز، وإمّا أن يُدغما فيلتقي ساكنان، لأنّ لامَ الفعلِ ساكنةٌ قبلا (يضرِبْنَّ)، وهذا لا يصحُّ أيضا، كما لا يجوز تحريكُ لامِ الفعل لأنّها ستلتبس في كلِّ الحالاتِ سواءٌ حُرّكت بالفتحِ أو الضمّ أو الكسر، فإن حُرّكت بالفتح التبس بفعل الواحد (يضرِبَنّ)، وإن حُرّكت بالضمّ التبس بفعل الجمع (يضرِبُنَّ)، وإذا حرّكتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطَبة (تضرِبِنّ)، وإمّا أن تُضاف قبلها الألف، وذلك باطلٌ أيضا، لأنّها إمّا أن تبقى ساكنةً معها فيلتقي ساكنان نحو (تضربنانْ)، وإمّا أن

تُكسر فتجري مَجرى نونِ الأعراب، وذلك باطلٌ أيضا، إذْ لا نظيرَ له في كلام العرب، ولا شيءَ يضطرُّنا إليه حتى نحيدَ به عن سننهم في الكلام[1].

هذا وإنّ الترجيحَ في المسألةِ قد سبقَ إليه ابنُ الأنباري أيضا، وبيّنَ الرّدَ على كلمات الكوفيين انتصارا لمذهب البصريين فيها، فالقولُ بجواز دخولها قياسا على دخول الثقيلة في ذينِكَ الموضعين قياسٌ فاسدٌ لا يصحُّ البتة، إذْ ليست الخفيفةُ مأخوذةً من الثقيلة كما زعموا ولا رابط يربط بينها سوى معنى التوكيد فيهما على الأصح، ودليل ذلك تغيُّرُ نونِ التوكيد الخفيفةِ في الوقفِ وقلبها ألفا، كما في قولها تعالى:{ ليُسجنَنَّ ولَيكونًا من الصّاغرين }[يوسف:٣٢]، وقوله سبحانه:{ لَنسفعاً بالنّاصية }[العلق:١٥]، وكقولِ الراجز أيضا:

" يَحسِبُهُ الجاهِلُ مالم يعلَما

شيخا على كُرسيِّهِ مُعَمَّما "

فقوله: لم يعلما، أصلها: لم يعلمَنْ، بنون توكيدٍ خفيفة، لكنها قلبت ألفا ولا بدّ موافقةً لما عليه الشطر الثاني (معمّما)، فلو كانت هذه النونُ مخفّفةً من الثقيلةِ لما جاز تغيرها و قلبُها ألفا في الكلام، وانظُرْ إلى نونَي ( إنْ، ولكنْ) المُخففتين من الثّقيلتين( إنّ، ولكنّ)، لا يطرأ عليهما التغيرُ والقلبُ في الكلام مهما تغيرت المواضع والضرورات، فاستُدلّ بهذا

[1]: يُنظرْ: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري ص525 .

على أنها ليست مأخوذةً منها، ولا تقاس عليها في ذينَكَ الموضعين وفي غيرهما من المواضع في كلام العرب.

وأمّا ما استدلّوا به من قراءةِ ابنِ عامر في قوله سبحانه:{ ولا تتّبعان }، فهي قراءةٌ انفرد بها ابنُ عامر، وخالف بها جميع القرّاء، و(لا) ليست للنّهي كما توهّمَهُ الكوفيون، وإنّما هي للنفي على التحقيق، وعليه فالنّونُ فيها علامةُ إعراب، والواو فيها واوُ الحال، إذ التقديرُ: فاستقيما غيرَ مُتَّبعينَ[1].

[1]: يُنظرْ الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري ص(525-532).

# -الفصلُ الثالث:

# " التوكيد في البلاغة العربية "

**تمهيد:**

إذا كان التّوكيدُ النّحويُّ ينظُرُ إلى المعاني الإعرابيةِ، وتراكيبِ الأبنيةِ في الكلام، فإنّ التوكيدَ البلاغيَّ له نظَرٌ مختلفٌ ومُغاير، إذْ يتعلّقُ بأغراضِ المتكلمين ومقاصِدِهم، ويُراعى فيه مُختلفُ المقامات والأحوالِ كأحوال المخاطَبين، فنظرةُ البلاغيين للتوكيد لا تقتصرُ على المعاني الأُوَّلِ المستفادَةِ منه في التراكيب، وإنَّما تَمتَدُّ وتَمتَدُّ حتى تَشِفَّ عن أسراره ولطائفه وخفايا معانيه المُستترةِ بأستارِ مبانيه، لذلك فإنّ الكلامَ فيه كلامٌ في مقاصدِ البلاغة، والخائضُ فيه لا بُدَّ له من ذوْقٍ في لسان العرب يستحسِنُ به الحسنَ، ويستهجِنُ به الهجين.

**المبحثُ الأول: التوكيد في أضرب الخبر:**

إنّ مما يحسن البدء به في هذا الباب هو ما نقله عبد القاهر الجرجاني من خبر الكندي المتفلسف مع ثعلب، وزعمه أنّ في كلام العرب حشوا، قال:<< واعلم أنّ مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده، أنّ ههنا فروقا خفيّةً تجهلها العامّةُ وكثيرٌ من الخاصّة، ليس أنّهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر، بل لا يدرون أنّها هي، ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل.

رُوي عن ابن الأنباري أنّه قال: ركب الكنديُّ المتفلسفُ إلى أبي العباس، وقال له: إنّي أجد في كلام العرب حشوا!، فقال له ابو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك ؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدُ الله قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبد الله قائمٌ، ثمّ يقولون:

إنّ عبد الله لقائمٌ، فالألفاظ متكررةٌ والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفةٌ لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبارٌ عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم، جوابٌ عن سؤال سائل، وقولهم: إنّ عبد الله لقائم، جوابٌ عن إنكار مُنكرٍ قيامَه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني، قال فما أحار المتفلسف جوابا >>[1].

فتأمّل هذا تجدْ أنّ في كلام العرب من اللّطائف والنّكاتِ الخفيّةِ التي قلّ أن يهتدي إليها خاصّةُ أهل اللغة فضلا عن عامّتهم الكثيرَ والكثير، فإنّ زيادةَ حرف واحد في مبنى كلمةٍ واحدة يزيد في معناها،- هذا فضلا عن الزيادة في التراكيب- فقولك: قتَّل، يختلفُ عن قولك: قتَل، وقولك: أغلقَ، يختلفُ عن قولك: غلّق، قال تعالى:{ وغلّقت الأبواب }[ يوسف: ٢٣]، وهكذا، فكلّ زيادة في المباني دليلٌ على زيادة حاصلة في المعاني. وكلُّ ما في أحوال المباني هو واصل إلى خفايا في أحوال المعاني، وكلّما كشفتَ ستارا من أستار غوامض التراكيب تجد تحته شيئا من دفائن المعاني، لذلك تجد أبا العباس المبرد في النّص السابق قد اهتدى إلى ما لم يهتد إليه المتفلسف الكندي، فأبهته بجوابه، ففهم المتفلسف كان سطحيّا ساذجا يُنبي عن ضعف صاحبه في تبيان وجوه الكلام عند العرب، فأوضح له أبو العباس أنّ الكلام في الجمل أو التراكيب الثلاثة( زيد قائم، إنّ زيدا قائم، إنّ زيدا لقائمٌ)، وإن كان ظاهر معناها واحدا إلاّ أنّ الاختلاف البسيطَ الحاصلَ من دخول حرفي المعاني( إنّ، واللام المزحلقة )، هو في أصله اختلافٌ ناتجٌ عن تساؤلاتٍ مختلفة يُراعيها

[1] : دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ص315.

المتكلم في أحوال من يخاطب من النّاس، فيُبنى على أساسها كلامُه، وتترتب على منوالها أغراضه.

فمراعاة هذه الأحوالِ أحوالِ المُخاطَبين، هي التي قُسّمتْ وتحدّدتْ أضرُبُ الخبر على أُسُسها، وقبل أنّ نلجَ في هذه الأضرب ونبسط القول فيها، فإنّه يحسُنُ بنا أنْ نستوضحَ المقصودَ من الخبر أوّلا.

**المطلبُ الأوّلُ: الخبرُ في اللغة و الاصطلاح:**

**1 ــ الخبرُ في اللغة:** ـ جاء في لسان العرب لابن منظور نقلا عن ابن سيدة أنّهُ قال:<< الخبرُ ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر>>، فالخبر النّبأ، والجمع أخبار، وأخابيرُ جمعُ الجمع، فأمّا قوله تعالى:{ يومئذٍ تُحدّثُ أخبارها } فمعناه: يوم تُزلزَلُ تُخبرُ بما عُملَ عليها[1].

**2 ــ في اصطلاح أهل البلاغة:** فالجمهور على أنّ الخبر هو:<< الكلامُ المحتمل للصدق أو الكذب.>>[2]، يقول ابنُ قتيبةَ إمامُ أهل السُّنّة رحمه الله:<< والكلامُ أربعةٌ: أمرٌ، وخبرٌ، واستخبارٌ، ورغبةٌ، ثلاثةٌ لا يدخلها الصدق والكذب، وهي: الأمر، والاستخبار، والرّغبة، وواحدٌ يدخله الصدقُ والكذب وهو الخبر.>> [3].

---

[1]: لسان العرب، ابن منظور، (مادة خبر) ـ مجلد كبير ـ (ص 1090 ).

[2]: يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، ط1، 2003م، دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ص25، ومفتاح العلوم، سراج الملة والدين يوسف بن أبي بكر محمد بن العلي السّكاكي، تح: نعيم زرزور، ط1، 1983م، دار الكتب العلمية ـ بيرت، لبنان ـ ص164 .

[3]: أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّنَوري، تح: محمد الدالي، د. ط، د. ت، مؤسسة الرّسالة ص07 .

والقصدُ من هذا كلِّه أنّ معيار الصدق والكذب في الحكم على الكلام محمولٌ على مُطابقته الواقعَ، فما كان من أخبار المتكلمين موافقا للواقع حُكم عليه بالصدق، وما كان منه مُخالفا حُكم عليه بالكذب، ومثال ذلك أن يقول قائلٌ: الجوُّ صَفْوٌ اليوم، فإنّ مثل هذ الكلام خبرٌ مُحتملٌ الصدقَ والكذبَ في ذاته، والفصل فيه يكون بالنظر في واقع ذلك اليوم المراد، فإن كان موافقا فالكلامُ صِدقٌ، وصاحبُهُ صادق، وإن كان مُخالفا فالكلامُ كذِبٌ وصاحبُه كاذب، ولذلك قد تجد من أهل العلم من يُضيف على التعريف السابق لفظةَ (لذاته)، فيقول:<< إنّ الخبرَ ما احتمل الصدقَ والكذبَ لذاته >>[1]، لأنّ هذه الزّائدةَ تخرج من التعريفِ الأخبارَ التي لا تحتملُ الصدق والكذب في ذاتها، فكلامُ الله سبحانهُ وتعالى صدقٌ كلُّهُ لا يحتمل الكذب، وكلامُ رسوله صلى الله عليه وسلم كذلك، { وما ينطقُ عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى }[النجم:٤]، وأمّا كلامُ مُسيلمةَ الكذّاب ومُدعي النُّبُوّةِ من بعده، فهو كذبٌ لا يحتمل الصدقَ في ذاته أبدا.

هذا وإنّ لكلِّ متكلّمٍ عاقلٍ غرضا وقصدا يرمي إليه من إلقاء كلامه على وجهٍ مخصوص، وعلى مُخاطَبٍ مُعيّن، ولا ريب أنّ القصدَ دائرٌ في إفادة المخاطَب حُكما ما، سواءٌ كان عالما به أو جاهلا، فإن كان المُخاطَبُ جاهلا به، كما لو قلت: محمّدٌ كريمٌ، فإنّ هذا الحكمَ عند أهل الاختصاص يُسمى بفائدةِ الخبر، وأمّا إن كان عالما به، وأراد المتكلم أنْ يُعلمَ هذا المُخاطَبَ بعلمه به أيضا، كأن تقول لمن نجح في

[1]: يُنظر: البلاغة والتطبيق، أحمد مطلوب وحسن البصير، ط2، 1999م، جمهورية العراق، ص 106

الامتحان وهو أعلم بنجاحه من غيره: لقد نجحت في الامتحان يا فلان، فإنّ هذا الحكمَ يُسمى عندهم بلازم فائدة الخبر[1].

وعلى هذا فإنّ المتكلمَ إذا أرادَ إفادةَ المخاطَبِ بهذين الحكمين، فإنّه ينظر إلى حالِ مُخاطَبه ويُراعيه، ويبني كلامَه بحسب حاجة ذلك المُخاطَب إليه، فبهذا النّظر تتحدد أضرب الخبر الثلاثة المشهورة في كتب البلاغيين.

**المطلبُ الثّاني: الضّرب الابتدائي:**

هو الضرب الذي يكون فيه المخاطَبُ خاليَ الذّهن، فيكون الخبرُ خِلْوا من المؤكداتِ تِبَعا، يقول الخطيبُ القزويني:<< فإن كان المخاطب خاليَ الذّهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه، استغنيَ عن مؤكدات الحكم، كقولك: جاء زيدٌ، وعمرو ذاهب، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إيّاهُ خاليا>>[2]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:{ محمّدٌ رسولُ الله والذين آمنوا معه أشداءُ على الكفّار رحماء بينهم } [الفتح:٢٩]، ومنه قول الشاعر على الوافر:

" أنا ابنُ جلا وطلّاعُ الثّنايا متى أضعِ العمامةَ تعرفوني "

وعليه قولُ المُتنبّي على بحر البسيط:

" أنا الذي نظرَ الأعمى إلى أدبي وأسمعتْ كلماتي من بهِ صَمَمُ "

أنامُ مِلْءَ جُفوني عن شواردها ويسهرُ الخلقُ جرّاها ويختَصِم "

---

[1]: يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص27 .

[2]: المصدر السابق، ص28 .

فالأمثلة السّابقة كلُّها خاليةٌ من المُؤكداتِ كما ترى، فهي إذا من الضرب الابتدائي.

**المطلب الثّالث: الضرب الطلبي:**

هو الضرب الذي يكون فيه المُخاطَبُ مُتردّدا أو شاكّا في صحةِ الخبرِ من سقمِه، فمن ثَمّ يُؤكَّدُ له الخبرُ بمؤكِّدٍ واحدٍ فقط، يقول الخطيب:<< وإن كان مُتصورُ الطّرفين، مُتردّدا في إسنادِ أحدهما إلى الآخر، طالبا له، حسُنَ تقويّتُهُ بمُؤكِّد، كقولك: لزيدٌ عارفٌ، أو إنّ زيدا عارف >>[1]، وأمثلةُ ذلك من كتاب الله قولُه تعالى:{ إذْ قالوا ليوسُفُ وأخوهُ أحبُّ إلى أبينا منّا ونحنُ عُصبة }[يوسف_٠٨_]، وقولُه سبحانه:{ إنّ اللهَ وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ على النّبي }[الأحزاب_٥٦_]، ففي كلتا الآيتين السابقتين توكيدٌ بلاغيٌّ ناتِجٌ عن المُؤكِّدين الدّاخلين فيهما، ففي الآية الأولى لامُ الابتداء التي من معانيها التوكيد، وفي الثانية حرفُ (إنّ) الناسخُ المُؤكِّدُ لمضمون الجملة الاسمية.

ومن أمثلةِ توكيد الخبر في هذا الضرب من شعرِ العرب قولُ امرئ القيس الكندي في معلّقته المشهورةِ على بحر الطّويل:

" وإنَّ شفائي عَبرَةٌ مُهراقَةٌ فهل عندَ رَسْمٍ دارِسٍ من مُعوَّل "

[1]: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني ص28 .

وقوله أيضا:

" أفاطِمُ مَهلا بَعضَ هذا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنتِ قدْ أزْمَعتِ صَرمي فأَجملي

أَغَرَّكِ مِنّي أنّ حُبّكِ قاتِلي وأنّكِ مهما تأْمُري القلبَ يفعل "

فقولُه: إنّ شفائي عبرةٌ مُهراقةٌ، من هذا الضرب الطّلبي لأنّ الخبرَ أو مضمونَ الجملةِ مُؤكَّدٌ بمُؤكِّدٍ واحد فقط، وهكذا قوله: وأنّكِ مهما تأمري القلب يفعلِ، وكقول بشّار بنِ برد على بحر الطويل أيضا:

" فعِشْ واحدا أو صِلْ أخاكَ فإنّهُ مُقارفُ ذنْبٍ تارةً ومُجانبُه "

وعليه قولُ أمير الشُّعراء أحمد شوقي على بحر الكامل:

" دَقّاتُ قَلبِ المَرءِ قائلَةٌ له إنّ الحياةَ دقائقٌ وثواني "

**المطلبُ الرابع: الضربُ الإنكاري:**

فهو الضربُ الذي يكونُ فيه المُخاطَبُ جاحِدا للخبر مُنكرا له، فيُؤكَّدُ له الخبرُ بمُؤكِّدين أو أكثر لدفعِ هذا الجحدِ ورفعِه، يقولُ القزويني:<< وإنْ كان حاكما ـ أي المُخاطَب ـ بخلافِه وجبَ توكيدُهُ بحسب الإنكار، فتقول: إنّي صادقٌ، لمن يُنكرُ صدقَك ولا يبالغُ في إنكاره، وإنّي لَصادِقٌ، لمن يُبالغُ في إنكاره، وعليه قوله تعالى:{ واضرب لهم مثلا أصحابَ القريةِ إذْ جاءَها المُرسلون، إذْ أرسلنا إليهمُ اثنينِ فَكذّبوهما فعزّزْنا بثلاثٍ فقالوا إنّا إليكم مرسلون، قالوا ما أنتم إلّا بَشرٌ مثلُنا وما أنزَلَ الرّحمنُ

منْ شيءٍ إنْ أنتم إلّا تكذبون، قالوا ربُّنا يعلمُ إنَّا إليكم لَمُرسلون }[ يس: ١٣-١٦]، حيثُ قال في المرّةِ الأولى: إنّا إليكم مُرسلون، وفي الثانية: إنّا إليكم لَمُرسلون >>[1].

غيرَ أنّ الآية الأولى التي استشهد بها القزويني وهي قوله سبحانه:{ إنّا إليكم مُرسلون }، هناكَ من أهلِ الاختصاص والنّظر من يُخرجُها من الضرب الطّلبي ويجعلها من الضّرب الإنكاري، لأنّ التقديمَ والتأخيرَ عندهم من مؤكّدات الخبر في التّوكيد البلاغي، فتقديمُ ما حقُّه التّأخيرُ في هذه الآية وهو قوله: إليكم مرسلون، إذْ قدّم المُتعلّقَ وهو الجارُ والمجرور(إليكم)، على مُتعلَّقِه وهو اسم المفعول (مرسلون)، يُعتبرُ مُؤكِّدا من المُؤكِّدات فيها، لأنّ أصلَ التّركيب في الآية: إنّا مُرسلون إليكم، فيكون على هذا قد اجتمع في الآية مُؤكِّدان تخرجُ بهما إلى الضرب الإنكاري، ومن الشّواهد الشعرية على هذا الضّرب قولُ الحماسي على بحر الطّويل:

" وإنّي لَترّاكُ الضّغينةِ قد بدا ثراها من المولى فلا أستَثيرُها

مَخافةَ أنْ تجني عليَّ وإنّما يَهيجُ كبيراتِ الأمورِ صغيرُها "

وقولُ آخرَ على بحر الطّويل أيضا:

"إذا هابَ أقوامٌ تَجشّمتُ هولَ ما يَهابُ حُمَيّاهُ الأَلَدُّ المُداعِسُ

لَعمْرُ أبيكِ الخيرِ إنّي لَخادِمٌ لِضيفي وإنّي إنْ رَكِبْتُ لَفارِس "

وكقولِ أحدهم على الطّويل أيضا:

" وإنّي لَصبّارٌ على ما يَنوبُني وحسبُكَ أنّ اللهَ أثنى على الصّبر "

[1]: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص28 .

**فائدة:** ـ قد يخرجُ الخبرُ عن مُقتضى الظّاهرِ من هذه الأضربِ لِلَطائفَ وأغراضٍ تَدِقُّ وتَرِقُّ، فيُنزّلُ فيها غيرُ السّائلِ منزلةَ السّائل [1]، فتجدُ استعمالَ المُؤكِّداتِ فيه على غيرِ حاجةِ المُخاطَبِ إليها، فيُنزَّلُ الجاحدُ المُنكِرُ مَنزِلةَ الشّاكِ المُتردّد، والعكسُ واردٌ كثير، ومن أمثلةِ ذلك عند البلاغيين قولُ جميل بن نضلة على بحرِ السّريع:

" جاءَ شَقيقٌ عارِضا رُمحَهُ إنَّ بني عَمّكَ فيهم رِماح "

فالشّاعرُ في هذا البيتِ نَزَّلَ مَوصوفَه لمّا رآهُ عارضا رُمحَه، مَزْهُوا بقوّتهِ وشجاعتِه، مضمِرا في نفسِهِ ضعفَ بني عمّه، نزّله منزلةَ الجاحدِ المُنكرِ لغيره من بني عمّهِ الأشاوسِ الأقوياء، لذلكَ أكَّدَ له الكلامَ بِمُؤكِّدين: أداةِ التوكيد (إنّ)، والتّقديمِ والتّأخير ( فيهم رماحُ) ـ وإن كان ذلك الشقيق يعلم في قرارة نفسِه صفاتِ المروءَةِ في بني عمَّه ـ وقد أَوردَ القَزويني في إيضاحِه ما رواه الأصمعيُّ من خبرِ عَمرو بنِ العلاء وخَلفِ الأحمر لمّا كانا يأتيانِ بَشّارا، قال الخطيبُ:<< وسلوكُ هذه الطريقةِ ـ أي طريقةِ التّنزيل ـ شُعبةٌ من البلاغة فيها دقَّةٌ وغموض، وروي عن الأصمعي أنّه قال: كان أبو عمرو بن العلاء وخلفُ الأحمر يأتيانِ بشّارا، فيسلّمانِ عليه بغايةِ الإعظامِ، ثُمّ يقولون: يا أبا مُعاذ ما أحدثتَ؟، فيُخبرُهما ويُنشدُهما، ويكتبان عنه مُتواضعين له، حتّى يأتيَ وقتُ الزّوال، ثُمّ ينصرفان، فأتياهُ يوما فقالا: بلغنا أنّك أكثرتَ فيها من الغريب، قال: نعم، إنّ ابنَ قُتيبةَ يتباصرُ بالغريب، فأحببتُ أن أوردَ عليه ما لا يعرف، قالا: فأَنْشِدْناها يا أبا مُعاذ، فأنشدهما:

[1]: يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص29 .

" بَكِّرا صاحِبَيَّ قَبلَ الهَجير إنَّ ذاكَ النّجاحَ في التَّبكير "

حتى فرغ منها، فقال له خلف: لو قلتَ يا أبا معاذ مكانَ ( إنّ ذاكَ النّجاحَ): بَكِّرا فالنّجاحُ، كان أحسن، فقال بشّار: إنّما بنيتُها أعرابيةً وحشيّة، فقلتُ: إنّ ذاكَ النّجاحَ، كما يقولُ البدَويُّون، ولو قلتُ: بَكِّرا فالنّجاحُ، كان هذا كلامَ المُولّدين، ولا يُشبه ذلكَ الكلام، ولا يدخُلُ في معنى القَصيدة، قال: فقام خلف، فقبّلَ بينَ عينيه، فهل كان ما جرى بين خلف وبشّار بمحضرٍ من أبي عمرو بنِ العلاء ـ وهم من فُحولةِ هذا الفنِّ ـ إلّا لِلُطْفِ المعنى في ذلكَ وخفائِه.>>[1].

**تنبيه:** ـ إنّ الدرجاتِ المُتفاوتاتِ في توكيدِ الكلامِ بحسبِ أحوالِ السامعين في هذه الأضربِ الثّلاثةِ، إنّما تصحُّ معَ مَن كان مِن المخاطَبين مُدرِكا قيمتَها مُتفطّنا لِلَطائفها في الكلام، يتذوّقُ حلاوَتَها ويُحِسُّ بها إحساسَه بالمحسوسات، حتى إذا بيّنتَ له المُرادَ تبيّن عنده، وإذا أكّدتَ له الكلام تأكَّد في ذهنه، أمّا مَن كان غيرَ ذلك، وكان ممن ظاهرُ الكلامِ عندهُ كباطِنه، فإنّه لا ينتفع بها، ولا حاجةَ لك في استعمالها معه، ومُراعيها من المتكلمين مع من كانت حاله كهذه كان كالضّاربِ في حديدٍ بارد، والنّافخ في جَمرٍ خامد، وإلى هذا المعنى أشار عبدُ القاهر الجُرجاني في قوله:<< واعلم أنّهُ لا يُصادفُ القولُ في هذا البابِ موقعا من السّامع، ولا يجدُ لديه قَبولا، حتّى يكون من أهلِ الذّوقِ والمعرفةِ، وحتى يكون ممن تحدثه نفسُه لما يومئ إليه من الحسن واللّطفِ أصلا، وحتى يختلف الحالُ عليه عندَ تأمُّلِ الكلام، فيجدُ

[1]: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص(29ـ 30) .

الأريحيةَ تارة، ويَعرى منها أخرى، وحتّى إذا عجّبتَهُ تعجّب، وإذا نبّهتَه لموضع المزيَّةِ انتبه، فأمّا من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يفقد من أمر النّظمِ إلّا الصّحةَ المُطلقةَ، وإلّا إعرابا ظاهرا، فما أقلَّ ما يُجدي الكلامُ معه، فليكَنْ من هذه صِفتُهُ عندكَ بمنزِلةِ من عدِمَ الإحساسَ بوزنِ الشِّعرِ، والذّوقَ الذي يُقيمُه به، والطّبعَ الذي يميزُ صحيحَهُ من مَكسوره، ومزاحفَه من سالمه، وما خرجَ من البحر مما لم يخرج منه، في أنّك لا تتصدّى له، ولا تتكلّف تعريفه، لعلمكَ أنّهُ قد عدِمَ الأداةَ التي معها يعرف، والحاسّةَ التي بها يجد، فليَكُنْ قدحُكَ في زَندٍ وار، والحكَّ في عودٍ أنتَ تطمعُ منهُ في نار.>>[1].

**المبحثُ الثالثُ: التّوكيدُ البلاغِيُّ الذي هو من التّوابع:**

إنّ دراسةَ التّوكيدِ الذي يكون في علومِ البلاغةِ بالتّابع، كانَ التّطرُّقُ إليها على قِلّة في كُتُبِ أهلِ الاختصاص، فقد نَظَرَ إليها بعضُ البلاغيين ممّن عُنُوا بالتّدقيقِ والتّفصيلِ في ذِكْرِ أحوالِ المُسندِ إليهِ اكتفاءً به عن ذِكْرِهِ في أحوالِ المُسند، وإن كان يُذكرُ معه أيضا في علم المعاني.

ومِن بين هؤلاء الذين نظَروا في دراسةِ التّوكيد البلاغي بالتّابع، بهاءُ الدّين السُّبكي[2]، والمراغي[3]، ويحيى بنُ حمزةَ العلوي في طِرازه إذْ فرّقَ في أوّل حديثِه عنه

---

[1]: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص291 .

[2]: يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، 2003م، ـ المكتبة العصرية ـ بيروت، ( 1 /218 ).

[3]: يُنظر: علوم البلاغة، لأحمد مصطفى المراغي، ط2، 1993م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص52 .

بين التّوكيد النّحوي الذي يتعلَّقُ بالمعاني الإعرابيّةِ، وبين التّوكيد البلاغي الذي يتعلَّقُ بعلوم البيان، من حيثُ اللّفظُ والمعنى جميعا، أو من حيثُ المعنى دون اللّفظ، وذلك في قوله:<< اعلم أنّ التّأكيدَ تمكينُ الشّيءِ في النّفسِ، وتقويةُ أمره، ...، ولهُ مجريان:

عامٌّ وهو ما يتعلّقُ بالمعاني الإعرابية، وينقسمُ إلى لفظيّ ومعنويّ، وليس من همّنا إيرادُها ههنا لأمرين، أمّا أوّلا: فلانحراف ما يتعلّق بمقاصد الإعراب عمّا يتعلّقُ بمقاصد البلاغة، وما نحن فيه إنّما هو كلامٌ في مقاصدِ البلاغة، ثانيا: فلأنّ كتابَنا إنّما يَخوضُ فيه مَن له ذَوقٌ في علمِ العربيّة، وكانت له حَظوةٌ وافرةٌ فيها.

خاصٌّ يتعلّق بعلوم البيان ـ أي البلاغة ـ ويُقال له التّكريرُ أيضا، وليسَ يخفى موقعُهُ البليغُ ولا عُلُوُّ مكانِه الرّفيع، وكم من كلامٍ هو عند التّحقيق طريد، حتّى يُخالِطُه صَفْوُ الأكيد، فعند ذلك يَصيرُ قلادةً في الجيد، وقاعدةً للتّجويد، ثُمّ ما يكون مُتعلِّقا بعلومِ البيان قد يكونُ تأكيدا في اللفظ والمعنى، وقد يتعلَّقُ بالمعنى دون اللّفظ.>>[1].

**المطلبُ الأوّلُ: ما يكونُ تَأكيدا في اللّفظِ والمعنى جميعا:**

إنّ هذا الضرب من التّوكيد البلاغي الذي يكون في اللفظ والمعنى جميعا، هو ضربٌ يكثُر وروده في كلام العرب شعرا ونثرا، وفي الوحيين كتابا وسنّة، وهو دقيق المأخذ لطيفُ الفهم، قد يلتبس على كثيرٍ من النّاس ممّن يضيقُ فهمُهُ فيحسبُه من

[1]: الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، ص( 176 ـ 177).

الإطناب والتطويل الذي لا طائلَ من ورائه ولا جدوى في استعماله وإبقائه، إذْ يرونه مجرد تكرير للألفاظ لا غير، والحقُّ خلافُ ذلك، وإنْ كان يُسمّيه جُلُّ البلاغيين تَكريرا كما سبق مع صاحبِ الطّراز، وحدُّ التّكريرِ كما عرّفه ابنُ الأثير:<< هو دلالةُ اللفظ على المعنى مُردّدا >>[1] ، وهذا الضّربُ من التّوكيدِ البلاغيّ وإنْ كان يأتي في بعض حالاته من غير فائدةٍ مترتبةٍ عليه، ولا معنى مُتحصّلٍ منه، كما هو الحال في قول الشاعر على بحر الطّويل:

" سقى اللهُ نَجْدا والسّلامُ على نَجْدِ ويا حبّذا نَجْدا على النّأيِ والبُعْدِ

نظرتُ إلى نجدٍ وبَغدادُ دونها لعلي أرى نجدا وهيهات من نجْد "

إذْ تكريرُ لفظةِ نَجد في البيت ستِّ مرّات جعله غرضا لسهام النّاقدين، وعابه عليه البلاغيون فقالوا: إنّه من العيي الضعيف، إذْ كان بإمكانه أن يصوغَ المعنى الذي يريده على غير هذا التتابع المخل[2] .

ومنه قولُ المُتنبي أيضا على بحر الطّويل:

" وقلقلتُ بالهمّ الذي قلقلَ الحشا قلاقِلَ عيسٍ كُلُّهنّ قلاقِل "

فإنّ كان يأتي في بعض حالاته كما ترى من غير فائدة، إلّا أنّ الأصلَ فيه والغالبَ أن يكونَ للفائدة، وقد بيّنَ المقصودَ بالفائدة في هذا الضرب ابنُ الأثير إذْ يقول:<< ولا أعني بالمُفيد ههنا ما يعنيه النُّحاةُ، فإنّه عندهم عبارةٌ عن اللّفظ

[1]: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: أحمد الحوفي، وبدوى طبانه، د. ط، د. ت، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (3/ 04).

[2]: المرجع نفسه، ( 3 /24).

المركب، ... بل مقصودي من المُفيد أن يأتيَ لمعنى، وغيرُ المُفيد أن يأتي لغير معنى، واعلم أنّ المُفيد من التّكرير يأتي في الكلامِ تأكيدا له وتشييدا من أمره، وإنّما يُفعلُ ذلك للدّلالة على العناية بالشّيء الذي كرّرت فيه كلامَك، إمّا مُبالغةً في مدحه أو ذمِّه أو غير ذلك .>>[1] ،فهو للفائدة كما ترى، ولا أدلّ على هذا من مَجيئهِ في كتاب الله سبحانه وتعالى، المُعجزِ بلفظه ومعانيه، ومن أمثلة ذلك قوله سبحانه في سورة الرّحمن:{ فبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكما تُكذِّبان } بصورةٍ مُكرّرةٍ في ثمانٍ وعشرين موضعا، وهو تَكريرٌ من جهة اللّفظِ والمعنى، كما بيّنه يحيى بنُ حمزةَ العلوي في معرض حديثه عن هذه الآية إذْ يقول:<< فهذا تَكريرٌ من جهةِ اللّفظِ والمعنى، ووجهُ ذلك أنّ اللهَ تعالى إنّما أوردَها في خِطابِ الثّقلين الجنِّ والإنْسِ، فكُلُّ نعمةٍ يذكرها او ما يؤولُ إلى النِّعمة، فإنّهُ يُردِفها بقوله:{ فبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكما تُكذِّبان } تقريرا للآلاء، وإعظاما لحالها.>>[2].

ومن ذلك أيضا ما جاء في سورةِ القمرِ مُكرّرا من قوله تعالى:{ ولقد يسّرنا القرآنَ للذّكرِ فهل من مُدّكر} في أكثرَ من ثلاثِ مواضع، جيئ بهذا التّكرار لتحصيل الاتّعاظِ بذكرِ قَصصِ الأولين وما نزل بهم من ألوان العذاب والعقوبات.

[1]: المصدر السابق ( 3/ 04 ).

[2]: الطراز للعلوي، (2 /178).

وهكذا الحالُ مع جميع ما ورد مُكرّرا من الآيات الكريمة في القرآن الكريم، فإنّ تِكرارها لا يكون إلّا لفوائدَ عميمةٍ ومقاصدَ عظيمةٍ في التّرميز إلى تلك المعاني التي سيقتْ من أجلها[1].

ومِمّا ورد في كُتب السّنة من هذا الضرب قولُه ﷺ في أخيه يوسُف عليه السّلام:<< الكريمُ بنُ الكريمِ بنِ الكريم بنِ الكريم >> (الحديث)، لأنّه نبيٌّ بنُ نبيٍّ بنِ نبيٍّ بنِ نبيٍّ، فهو يوسُفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ.

وأمّا مجيئه في كلام العرب وأشعارهم فكثير وكثير، نكتفي منه بقول الشاعر على بحر الطّويل:

" ولا غروَ إلّا ما يُخبِّرُ سالم بأنّ بني أشباهِها نَذروا دَمي

وما ليَ من ذَنبٍ إليهم علمتُهُ سوى أنّني قد قُلتُ يا سرحةَ اسلمي

نعم فاسْلمي ثُمّ اسلمي ثُمَّتَ اسلمي ثلاثَ تَحيّاتٍ وإنْ لم تكلَّمي "

فتكريرُ دعائهِ بالسّلامة لسرحةَ إنّما جيء به لتقرير المعنى المراد، وتأكيد القول في الدّعاء بالسّلامة.

**المطلبُ الثّاني: ما يكون تأكيدا في المعنى دونَ اللّفظ:**

إنّ القولَ في هذا الضربِ من التّوكيدِ البلاغي الكائنِ في المعنى دون اللّفظ، هو نفسُ القولِ في الضربِ السّابق الكائنِ في المعنى واللّفظِ جميعا، إذْ قد تخفى فائدتُه كسابقه على النّاس، فيحسبونه حشوا وإسهابا، وتطويلا وإطنابا، وهو على

[1]: يُنظر: المصدر السابق (2 /179) .

خلاف ذلك كما سيأتي، وإن كان في بعض حالاته على قلّة يكون لغير فائدة، كما في مثل قول الحطيئة على بحر البسيط:

" قالتْ أُمامَةُ لا تجزعْ فقلتُ لها إنّ العزاءَ وإنّ الصّبرَ قد غُلبا

هلّا التمستِ لنا إنْ كُنتِ صادقَةً مالاً نعيشُ بهِ في النّاسِ أو نَشَبا "

فقوله: إنّ العزاء وإنّ الصّبر، وإنْ اختلفا لفظا فمعناهما واحدٌ، إذِ العزاءُ هو الصّبر، ومن ذلك قولُ الآخر على بحر الكامل:

" قسمَ الزّمانُ رُبوعَها بين الصّبا وقَبولِها ودَبورِها أثلاثا "

إذْ الصّبا والقَبولُ في لسانِ العرب بمعنى واحد أيضا[1].

فهذا كما ترى تمثيلٌ لما جاء بغير فائدة في بعضِ أشعار العرب من هذا الضرب، لكنّ الغالبَ فيه أن يأتيَ في الكلام لتأكيد الأغراضِ المقصودةِ به، وقد كثُرَ ورودُه في القرآن الكريم، فمن ذلك قوله سبحانه:{ يا أيُّها الذين آمنوا إنّ من أزواجكم وأولادكم عدُوّا لكم فاحذروهم، وإنْ تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإنّ اللهَ غفورٌ رحيم }[التّغابن:١٤]، لأنّ العفوَ والصّفحَ والمغفرةَ وإن كان المعنى في جميعهم واحدا، إلّا أنّ تَكرارَ هذه الألفاظِ إنّما هو للزّيادةِ في تحسين عفو الوالد عن ولدِه، والزَّوجِ عن زوجَتِه، كذا قال ابنُ الأثير[2].

[1]: يُنظر: المثل السائر، ابن الأثير، (3 / 36)، والطراز للعلوي، (2 /188).

[2]: يُنظر: المرجع نفسه، (3 /30).

وكقوله عزّوجلَ أيضا:{ قالَ إنّما أشكو بثّي وحُزنيَ إلى اللهِ وأعلمُ من اللهِ ما لا تَعلمون }[يوسف:٨٦]، لأنّ البثَّ والحزنَ بمعنى واحد، قال ابنُ الأثير:<< إنّما كرّرَه هنا لشدّة الخطبِ النّازلِ به، وتكاثُرِ سهامِه النّافذةِ في قلبه.>>[1].

ومن أمثلة هذا الضّربِ من التّوكيد المعنوي الذي يكون في المعنى دون اللّفظِ في كلام العرب ما أنشَدَهُ الحماسيُّ على بحر الطّويل:

" وإنّ الذي بيني وبينَ بَني أبي وبينَ بني عمّي لَمختلِفٌ جِدّا

إذا أكلوا لَحمي وَفَرتُ لحومَهم وإنْ هَدموا مَجدي بَنيتُ لهم مَجدا

وإنْ ضَيّعوا غَيبي حَفِظتُ غيوبَهم وإنْ هم هَووا غَيّي هَويتُ لهم رُشدا "

هذه الأبياتُ أثنى عليها يحيى ابنُ حمزةَ العلوي وشهِدَ لها بالبلاغة والبراعة فقال فيها:<< ما أجمَعَها لفنونِ الإنصافِ، وأبلَغَها في مُراعاةِ جانبِ الحقِّ والاعتراف، فهذه الألفاظُ وإن كانت مُتغايرة، لكنّها مُتطابقةٌ في المَقصود، دالّةٌ عليه .>>[2].

ومن ذلك أيضا قولُ الآخر على بحر الطّويل أيضا:

" نَزلتُ على آلِ المُهلَّبِ شاتِيا بَعيدا عنِ الأوطانِ في زمنِ المحْلِ

فما زال بي إكرامُهم وافتقادُهم وإحسانُهم حتى حسبتُهمُ أهلي "

[1]: المصدر السابق.

[2]: الطّراز، العلوي، (2 /186).

فقوله: إكرامهم وافتقادهم وإحسانهم، كلُّها ألفاظٌ ذاتُ معانٍ متقاربةٍ في نفسها، وإن كان الإحسانُ عامًّا في معناه يشملُ الإكرامَ والافتقاد معا، وإنّما كرّر الشاعرُ ذكرَ هاتِهِ الألفاظِ في قصيدته إشادَةً بكَرَمِ آلِ المُهلَّب، وتنويها بصنيعِهم الحسن .

**المبحثُ الثالثُ: مسائل بلاغية في التّوكيد والمؤكّدات:**

**المطلبُ الأوّلُ: مسألةٌ في التوكيدِ بالضّميرين:**

إنّ هذ المسألةَ من المسائلِ البلاغيةِ اللطيفةِ التي يقلُّ الاهتداءُ إليها والوقوفُ على أسرارها، وكان ممن عُرفَ حديثُه بالسبق إليها والتفطُّنِ لغوامضها ابنُ الأثير في كتابه الشّهير، المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، فقد خصّها فيه بالبحث والتّنقيب والتّنقير، وهي وإن كان ظاهرها من المسائل النحوية، إلا أنّ فيها من الجوانب البلاغية ما هو حريّ بأهل الاختصاص من البلاغيين أن يُنعموا النّظر فيه، ويُجلّوا الفائدةَ منه، لذلك فالحديث هنا عن تلك الجوانب البلاغية التي يُغفِلها النّحاةُ أو يتغافلون عن ذِكرها لأنها ليس من مقاصدهم ومباحثهم، والمقصودُ بهذه المسألةِ مسألةِ توكيد الضّميرين هي كما قال ابنُ الأثير:<< وأعني بقولي توكيد الضميرين أنْ يُؤكَّدَ المُتَّصلُ بالمُنفصل، كقولك: إنّك أنت، أو يُؤكَّدَ المنفصِلُ بمُنفصلٍ مثلِه، كقولك: أنت أنت، أو يُؤكَّدَ المُتّصلُ بمُتّصلٍ مثلِه، كقولك: إنّك إنّك لَعالم، أو إنّك إنّك لَجواد، وإنّما يُؤتى بمثلِ هذه الأقوالِ في مَعرِضِ المُبالغةِ، وهو من أسرار علم

البيان، ... وإذا كان المعنى المقصودُ ثابتا في النّفوسِ فأنتَ بالخيارِ في توكيدِ أحدِ الضّميرين بالآخرِ في الدّلالةِ عليه، لتقرُّرِهِ وتثبُّتِه.>>[1].

إذا فتوكيدُ المُتّصل بالمنفصل، أو المُنفصل بالمنفصل، أو المتّصل بالمتّصل في الكلام إنّما هو لأغراضٍ بلاغية، ومعانٍ خفيّة لا يُتوصّلُ إليها إلا به، لاسيّما إذا كان المعنى المقصودُ من الكلامِ غيرَ معلومٍ في النّفوس، فإنّه لا مجال لاتّضاحِ المُرادِ منهُ إلّا بتوكيد أحد الضميرين فيه، ومن ذلك قوله سبحانه في سورة الأعراف:{ قالوا يا موسى إمّا أن تُلقيَ وإمّا أنْ نكونَ نحن المُلقين }[الأعراف:١١٥].

فالسّحرةُ وإنْ كانوا يُضمرون في أنفُسهم حُبَّ الإلقاء أوّلا، إلّا أنّهم ما صرّحوا لموسى بذلك، فكان تحقيقا لرغبتهم أنْ أكّدوا خطابهم بالضّميرين اللّذين هما (نكون، نحن)، حتّى يعدلوا عن مقابلةِ خطابهم موسى بمثلِه، ولو أرادوا مقابلةَ الخطاب بمثلِه، لقالوا: إمّا أن تُلقيَ وإمّا أنْ نُلقي، لكنّهم لمّا أرادوا التّقدُّمَ عليه قالوا:{ وإمّا أن نكونَ نحنُ المُلقين } فأكّدوا كلامهم بالضّميرين إقرارا على رغبتهم في الإلقاء أوّلا[2]، وهذه معنى لطيفٌ خفيٌّ ما كان ليُفهمَ لولا مَجيئُ الضميرِ المنفصلِ دالًّا عليه.

ومن أمثلة توكيدِ المُتّصلِ بالمتّصلِ قولُه سبحانه في سورة الكهف في قصّة الغلام:{ قال ألم أقل لك إنّك لن تستطيع معي صبرا } [الكهف:٧٥_]، وكان أن قال في قصّة السّفينة قبلها:{ ألم أقل إنّك لن تستطيع معي صبرا} [الكهف:٧٢_]، والفرق

[1]: المثل السائر، ابن الأثير، (2 /187).

[2]: يُنظر: المثل السائر، ابن الأثير، (2 /187 ـ 188).

بينهما أنّه أكّد في قصّة الغلامِ الضميرَ المتّصل فقال:ألم أقل لك إنك، أمّا في قصة السّفينة فلم يفعل ذلك بل قال: ألم أقل إنّك، وإنّما فُعلَ ذلك مع قصّة الغلام زيادةً في المُعاتبةِ، لأنّها تاليةٌ لقصّة السّفينة، إذْ كانَ قد أوصاهُ فلم يسمع، فحسُنَ التّأكيدُ زيادةً في العتاب.

وأمّا أمثلةُ تأكيد المُتّصلِ بالمنفصل فهي كَثيرةٌ جدّا في القرآن الكريم، ومن أمثلته قولهُ سبحانه:{ فأوجسَ في نفسه خِيفةً موسى، قلنا لا تخفْ إنّك أنتَ الأعلى } [طه:٦٧ـ٦٨]، فقد جيء بتوكيد الضميرين ههنا لنفي الخوف من قلب موسى عليه السّلام، وتقريرُ النّصر والغلبةِ على السّحرة في نفسه.

ومثالُ توكيد المُنفصل بالمنفصل في كلام العرب قول الشّاعر على بحر الوافر:

" قبيلٌ أنتَ أنتَ وأنتَ منهم وجدُّكَ بِشْرٌ الملكُ الهُمام "

فقولهُ: قَبيلٌ أنتَ أنت، من توكيد الضّميرين، وقد أُتِيَ به للمُبالغة في الثّناء والمدح.

ومن ذلك أيضا قولُ أبي تمّام على بحر الكامل:

" لا أنتَ أنتَ ولا الدّيارُ دِيارُ خَفَّ الهوى وتَولَّتِ الأوطارُ

كانتْ مُجاوَرَةُ الطُّلولِ وأهلِها زَمنًا عِذابَ الوِرْدِ فهِيَ بِحار "

وجميعُ هذه الأمثلةِ التي مثّلتُ بها على هذه المسألة إنّما أصلها في المثلِ السّائر عند ابنِ الأثير[1].

**المطلب الثاني: مسألةٌ في إفادةِ الجملةِ الاسميّةِ للتوكيد:**

إنّ مسألةَ إفادةِ الجملة الاسميّة للتوكيدِ من عدمه، مسألةٌ كثُر النّزاعُ والاختلاف فيها، وتضاربت الآراءُ بين مُثبتٍ ونافٍ، وهي مسألةٌ يكثُر دورانُها في معرِض حديثهم عن أضرب الخبر، لأنّ إطلاقَ الأحكامِ على الخبر بكونه ابتدائيا، أو طلبيا، أو إنكاريا، إنّما يكونُ بحسب الاختلاف في مؤكّداته، لذلك قد تشهد الخبر في شاهد ما طلبيا عند قوم، انكاريا عند آخرين بناءً على الحكم في اسمية الجملةِ بين من يعتقدُ فيها إفادة التّوكيد، وبين من يرى خلاف ذلك.

والجمهورُ من أربابِ البلاغة على أنّ الجملةَ الاسميّة تفيدُ التّوكيد حقيقةً، واستنادهم في ذلك على أنّ الاسم معلومٌ منه في دلالته على الثّبوت والاستمرار، بخلاف الفعل الذي يدلُّ على الحدوثِ والتّجدد، وما كان دالّا على الثّبات آكد عندهم ممّا يدلُّ على الحدوث، وفي هذا يقول شيخ البلاغيين عبدُ القاهر الجرجاني مبيّنا دلالةَ كُلٍّ من الاسم والفعل، قال:<< فالذي يليه من فروقِ الخبرِ، وهو الفرقُ بين الإثباتِ إذا كان بالاسم، وبينه إذا كان بالفعل، وهو فرقٌ لطيفٌ تَمسُّ الحاجةُ في علمِ البلاغةِ إليه، الفرقُ بين الخبر إذا كان بالاسم، وإذا كان بالفعل، وبيانه: أنّ موضوعَ الاسمِ على أن يثبُتَ به المعنى للشّيء من غير أنْ يقتضي تجدُّدَه شيئا بعد شيءٍ،

[1]: المثل السائر، ابن الأثير، (2/ 188ـ193 ).

وأمّا الفعلُ فموضوعُهُ على أنّه يقتضي تجدّدَ المعنى المُثبَتِ به شيئا بعد شيءٍ، فإذا قلتَ: زيدٌ مُنطلقٌ، فقد أثبتّ الانطلاقَ فعلا له، من غيرِ أن تجعلَه يتجدّدُ ويحدثُ منه شيئا فشيئا، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ، وعمرو قصيرٌ، فكما لا تقصدُ ههنا إلى أنْ تجعلَ الطّولَ أو القصرَ يتجدد ويحدث، بل توجبُهما وتُثبتُهما فقط، وتقضي بوُجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرّضُ في قولكَ: زيدٌ منطلقٌ، لأكثرَ من إثباته لزيد، وأمّا الفعلُ فإنّه يُقصدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلتِ: زيدٌ ها هو ذا ينطلقُ، فقد زعمتَ أنّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءا فجزءا، وجعلتَهُ يزاولُه ويُزجيه. >>[1]، فالجُملةُ الاسميّةُ لمّا كان الرّكنُ الأساسُ فيها وهو المبتدأُ أو المسندُ إليه، لمّا كان اسما دالّا على الثّبوت، كانتْ من هذا الوجه آكدُ في الخبر من الجملةِ الفعليّة، ومنهم من فرّق في الجُملة الاسميّة بين ما كان خبرُها اسما أو فعلا، فجعل شرطَ إفادتها التّوكيدَ أن يكون خبرُها اسما كذلك لا فعلا، وقد ذكرَ هذا السّيوطي وذكر فيه ردّ ابنِ السّبكي عليه، قال:<< ... ثمّ نبّهتُ من زيادتي على أنّ بعضَ المُتأخّرين وهو الكاشي في شرحِ المفتاح، قال: لا تكونُ الجملةُ الاسميةُ للثّبوتِ إلّا إن كان في حَيّزِها اسمٌ، فإن كان فعلا فلا، لئلّا يقع التّناقضُ في مثل: زيدٌ قام، فإنّها تقتضي الثّبوتَ من حيثُ صدرُها، والتّجدّدَ من حيثُ عجزُها، قال ابنُ السّبكي: وفيما قاله نظرٌ، بل ما قالوه على عمومه، ولا تناقضَ، لأنّ قولكَ: زيدٌ قام دلّ على ثبوتِ نسبةِ القيام المُتجدّدِ، فالقيامُ متجدّدٌ، وحصولُه لزيدٍ ووصفُه ثابتٌ مُستقرٌّ، قال: ولا بدع في

[1]: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص174) .

ذلك فربّما كان الفعلُ المتجدّد لشدّةِ لزومه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعلُ لفاعله صفةً ثابتةً مستقرّة .>>[1] ،والظّاهرُ أنّ ردّ ابنُ السّبكي في محلّه، لأنّ الجملة الاسميةَ التي يكون خبرُها جملةً فعليّة، هي في تركيبٍ أوسعُ من التي يكون خبرُها اسما مفردا، فهي في تركيبٍ مُتكوّنٍ من جملتين، جملةٍ كبرى تدلُّ على الثّبوت، وجملةٍ صغرى منضويةٍ فيها من معانيها التّجدّدُ والحدوثُ والله أعلم.

فهذا قول الجمهور وحجّتُهم في إفادة الاسمية للتوكيد، وإن كان منهم من احتجّ بغير هذا، وأرجع إفادتها للتوكيد إلى أنّ الأصلَ في المُشتقّاتِ المصدرُ، والمصدرُ من الأسماء، فهي على هذا آكد من الفعلية، يقول مصطفى الجُويني:<< الجملةُ الاسميّةُ بإزاءِ الجملةِ الفعلية حكمُها أشدُّ توكيدا، وممّا يثبتُ أهمّيةَ الجملة الاسمية أنّ النحويينَ قالوا: إنّ المصدرَ هو الأصلُ الذي يُشتقُّ منه الفعل.>>[2].

هذا وإنّ إفادةَ الجملةِ الاسميّةِ للتوكيد كما تقرّر، إنّما يضبطونها بضوابطَ في أضرب الخبر، يكونُ على أساسها الحكم عليها بكونها من المؤكّداتِ، ومن تلك الضّوابط المقرّرة أنّهم يقولون: حتى تكون الجملة الاسمية من مؤكّدات الخبر، لا بدّ أن يكون معها مؤكّدٌ آخرُ من المؤكّدات المعروفة، وقد أشار إلى هذا المراد جمعٌ من البلاغين، ومنهم من صرّح بذلك كزين الدّين التّنوخي في كتابه الاقصى القريب، حيث قال:<< ومن شأنهم أنْ يُخبروا بالفعل الماضي عمّا وقعَ إذا لم يقصدوا

[1]: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، جلال الدين عبد الحمن السيوطي، د. تح، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ص32.

[2]: البلاغة والنّقد بين التاريخ والفن، مصطفى الصاري الجويني، د. ط، 1975م، ص196

التّوكيد، وإذا قصدوه أخبروا عنه بالجملة الاسميّةِ المُؤكَّدة بـ(إنّ)، كقولهم: قام زيدٌ، وإنّ زيدا قائم >>[1] ،فانظُرْ كيفَ قيّدَ إفادتَها للتوكيد بكونها مُؤكَّدةً من قبلُ بـ(إنّ).

ومنهم من قال أنّ الحكمَ على الجملة الاسمية بأنّها تفيدُ التّوكيدَ، إنّما يختلف من حالٍ إلى حال، ومن مقامٍ إلى آخر، فإن كان المقامُ مقامَ توكيدٍ عددناها من المؤكّدات، وإن كان غيرَ ذلك لم تكنْ منها، وهذا ضابطٌ حسنٌ يُزيحُ عنك بعضا من الأوهام التي تُصادفك من جرّاء وقوفك على بعض الاقوال المُتضاربة في الحكم على الشّواهد من حيثُ توكيدُ الخبر فيها من عدمه، وإلى هذا القيد وسابقه ذهب المُرشدي، وذكر قيودا أخرى غيرها، وكلامُه من أحسن وأدقّ ما ذُكر في هذه المسألة، قال:<< فإنْ قلتَ قد ذكرتَ آنفا أنّ من جملة المؤكّدات اسميّةُ الجملة، فلا يكون (زيدٌ قائمٌ) مثلا مثالا للخالي عن المُؤكّدات، قلتُ أُجيب عن ذلك بأجوبةٍ منها: أنّ المُراد من كون الاسميّة مؤكّدةً أنّها ممّا يصلُح أنْ يُقصد به التأكيد عند مناسبة المقام، فإن لم يُقصد لم تكن مُؤكّدة، فهي مؤكّدةٌ تارة دون أخرى، كما أنّهم جعلوا ضميرَ الفصل وتقديم المسند من أسباب الحصر، ولم يريدوا غيرَ ذلك، ومنها أنّ تأكيدَها إنّما هو بالتّبعية، فإن وُجدَ مُؤكّدٌ آخرُ أُعتُبر، وإلّا فلا، ومنها أنّ تأكيدها إنّما هو في مقام العدول عن الفعليّةِ إليها، لأنّ مُؤكّديها على إفادةِ الدّوام والثّبات، وهي إنّما تدلُّ

[1]: الأقصى القريب في علم البيان، زين الدين محمد بن محمد بن عمرو التنوخي، ط1، 1327هـ - 1909م، مطبعة السعادة، ص99.

عليهما في هذا المقام، اللهم إلّا أن يستندَ التّأكيدُ إلى مُجردِ عدم الدّلالةِ على التّجدّد فتأمّل.>>[1].

نعم تأمّلْ هذا، وأنعم النّظرَ فيه، فهو كلامٌ حسَنٌ مُستقيم، وانظر إلى قوله في الضّابط الثّالث: ومنها أنّ تأكيدها إنّما هو في مقام العُدولِ عن الفعليّة إليها، ولعلّ المقصودَ من هذا ـ والله أعلم ـ أنّ الجملةَ الاسميّةَ إذا جاءت معدولةً عن جُملةٍ فعليّة، أيْ إذا جاءت بعد عدد من الجمل الفعليّة قبلها، وكان الحقُّ أن تأتيَ فعليّةً تتناسب مع سابقاتِها من الجمل، لأنّ التّناسُبَ في كلام العرب مطلوب، فإذا جاءت اسميّة معدولةً عن فعليّة كانت والحالُ هذه مَظَنَّةَ الاهتمام بها، والاهتمام مناطُ التّوكيد، ومن نظائر هذا الكلام ما جاء في مسألة قطع المعطوفات، أنّ المقطوعَ منها مظنّةُ الاهتمام عندهم، كما في قوله سبحانه:{ إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون والنّصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون} [المائدة:٦٩].

فكلمةُ الصّابئين في الآية معطوفةٌ على منصوب، ولكنّها خُصّت بالقطع إلى الرّفع للاهتمام، وهذا سبيلُ كلِّ تخصيص، فكلّ ما خصّصته فقد اهتممتَ به، ويحسن هنا نقلُ كلام ابن عشور في تفسير هذه الآية في هذا الموضع من القطع، قال:<< وكذلك هذا المعطوف هنا لمّا كان الصّابون أبعدَ عن الهدى من اليهود

[1]: شرح المرشدي على عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي، د. ط، 1348هـ، طبعة مصطفى البابي الحلبي،(1 / 42).

والنّصارى في حال الجاهلية قبل مجيئ الإسلام، لأنهم التزموا عبادةَ الكواكب، وكانوا مع ذلك تحِقُّ لهم النّجاةُ إن آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا صالحا، كان الإتيانُ بلفظهم مرفوعا تنبيها على ذلك.>>[1].

**المطلبُ الثّالثُ: مسألةٌ في مراعاة حال المتكلم عند إلقاء الخبر:**

لقد دأبَ الباحثون في معرِض حديثهم عن التّوكيد في أضرب الخبر على مُراعاة أحوالِ المخاطَبين، وما يتعلق بهم من صُنوف المقاصد والأغراض، فهذا الذي دلّل عليه البلاغيون في كتبهم، إذِ القاعدة في توكيد الخبر عندهم مبناها على المُخاطَب، والمتكلّمُ معه كالمعالِج مع المعالَج يجسُّه ويُعطيه من الأدوية بقدر حاجته إليها، لا يزيد ولا يُنقص، كذلك حالُ المخاطِب مع مخاطَبه في إفادته الخبرَ بقدر حاجته إليه، فإن كان خاليَ الذّهن جيئ بالكلام معه على بساطته خاليا من المؤكّدات، وإنْ كان شاكّا أو مُتردّدا في صحة الخبر المُلقى عليه من سقمه، فإنّه يؤكد معه الكلام بمؤكّد واحد يدفع عنه ظنَّه الذي يجده في نفسه ويزيل تردّدَهُ من ذهنه، إمّا إن كان على خلاف ذلك كلِّه، وكان مُنكرا جاحدا طاويا كشحَه على خلاف ما عليه الخبرُ من الصّواب، فإنّه والحالُ هذه يُؤتى معه بأكثرَ من مُؤكّد في الخبر لصدِّ ذلك الإنكار ودحضِ ذلك الجحد، فهذا القولُ هو خلاصة ما عليه البلاغيون في أضرب الخبر، لكنّ القولَ في مراعاة حالِ المتكلم كما تُراعى حالُ السامع في الكلام أمرٌ غيرُ

[1]: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، د. ط، 1984م، الدار التونسية للنشر، (6 /271 ).

مطروق، ولا مُصرّحٍ به في كتبهم، وإنّما عليه إشاراتٌ وتلميحات، وقد أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في دلائله، قال:<< واعلم أنّها قد تدخل (أي:إنّ) للدّلالة على أنّ الظنّ قد كان منك أيّها المتكلّم في الذي كان أنّه لا يكون، وذلك قولك للشيء وهو بمرأى من المخاطَب ومسمع: إنّه كان من الأمر ما ترى، وكان منّي إلى فلانٍ إحسانٌ ومعروف، ثمّ إنّه جعل جزائي ما رأيتَ، فتجعلُك كأنّك تردُّ على نفسك ظنَّكَ الذي ظننتَ، وتبيّنُ الخطأ الذي توهّمت، وعلى ذلك ـ والله أعلم ـ قولُه تعالى حكايةً عن أمِّ مريمَ رضي الله عنهما:{ قالت ربِّ إنّي وضعتُها أُنثى والله أعلمُ بما وضعت} [آل عمران_٣٦_]، وكذلك قولُه عزّوجل حكايةً عن نوحٍ عليه السّلام:{ قال ربِّ إنّ قومي كذّبون} [الشعراء ـ 117]>>[1].

فانظرْ كيف بيّن عبدُ القاهر أنّ المتكلمَ قد يُراعي حاله في توكيدِ الكلام من عدمه، فقد يجدُ المتكلّمُ في نفسه ظنّا يحمله على توكيدِ كلامِه، فيكون توكيدُ الكلام لدفع ظنّ المتكلّم نفسِهِ، لا ظنِّ السامع، فيكون من هذا الوجه مُراعى حالُ المتكلم، وتأملْ في شواهده من كتاب الله ودقّة استدلاله بها، فقوله سبحانه حكايةً عن نوحٍ عليه السّلام:{ قال ربّ إنّ قومي كذّبون} ؛ نوحٌ عليه السلامُ أكدّ كلامه في هذه الآية بـ(إنّ) لحاجةٍ في نفسه معلومةٍ عند الله سبحانه وتعالى، هذا مقصودُه في الاستدلال بالآيتين والله أعلم.

[1]: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 327 .

ولقد تنبّهَ لهذه المسألةِ شيخُ البلاغيين من المُتأخرين محمد محمد أبو موسى حفظه الله في كتابه خصائص التّراكيب، وقد استدلّ لها بمجموعةٍ من الشّواهد الشّعرية في كلام العرب، قال:<< وهناكَ ضروبٌ من التّوكيد لا يُنظَرُ فيها إلى حال المُخاطَب، وإنّما ينظر فيها المتكلم إلى نفسه، ومدى انفعاله بهذه الحقائق، وحرصه على إذاعتها، وتقريرها في النّفوس كما أحسّها مُقرّرةً أكيدةً في نفسه، وهذا اللّونُ كثيرٌ جدّا، وله مذاقاتٌ حسنة، أُنظرْ إلى قول الفرزدق يخاطب جريرا من المتكامل:

" خالي الذي غصَب الملوكَ نفوسَهم وإليهِ كان جِباءُ جَفنةَ يُنقَلُ

إنّا لَنضربُ رأسَ كلِّ قبيلةٍ وأبوك خلفَ أتانه يَتَقمّل "

قوله: إنّا لنضرب رأس كلّ قبيلة، لا يصحّ أن يقال: إنّه فيه مُلاحظٌ حالُ المخاطَب، لأنّ ذلك ضعفٌ في المعنى من حيث إنّه يُؤدي إلى أنّ هذه الحقيقةَ في تصور الشاعر يمكن أن تُنكر، وأنّه في حاجة إلى توكيدها عند من يُلقيها إليه، والأنسبُ في هذا التّوكيد أنّ الشاعرَ صاغه كما أحسّه مُؤكَّدا مُقرّرا.>>[1].

هذا وقد أكثر أبو موسى من الشّواهد عليها، وهي مسألةٌ حقيقةٌ بالالتفاتِ إليها، والتّفطّن لها من طرف البلاغيين المتأخرين، فحقّ لها أن تُنصَف بالبحثِ وأن لا تُغفل، وأنْ يُعاد النّظرُ في اعتبارِ حال المتكلّم كالنّظر في اعتبارِ حال السّامع.

[1]: خصائص التراكيب، محمد محمد أبي موسى، ط7، مكتبة وهبة، ص92.

# خاتمة

## خاتمة:

الحمد للهِ ربِّ العالمين، والصّلاة والسّلام على نبيَّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعدُ:

فقد تَمَّ بعون الله وتوفيقه ما بدأناهُ من البحث في أسلوب التوكيد عند النّحاة والبلاغيين، وما يتعلق به من أحكامٍ وضوابطَ عند كّلٍّ منهما، وهي دراسةٌ أسفرتْ عن مجموعةٍ من النّتائجِ والملاحظاتِ نجملها فيما يلي:

التوكيدُ أو التأكيدُ لغتان بمعنى الشّد والتوثيق، فهما أصلان لمعنى واحد، وليس واحدٌ منهما أصلٌ للآخر كما زعم أبو إسحاق الزّجاج على الأصح، والتّوكيدُ أفصحُ من التّأكيد، وبه جاء القرآنُ المجيد.

التوكيدُ في اصطلاحِ النّحويينَ لفظٌ يُراد به تثبيتُ المعنى في النّفس وتمكينه في القلب، وهو على قسمين:

ـ لفظيٌّ: وهو من التّوابع يتمُّ بإعادة اللّفظ نفسه على حسب ما تقدّم أو بإعادة موافقه في المعنى، وهو بنوعيه عامٌّ في دخول على أنواع الكلمة الثلاثةِ، وعلى الجمل، فالذي يكون في الحروف مما يتمُّ بإعادة اللفظ نفسه على سابقه كما في قول الشاعر ( لا لا أبوح بحُبِّ بثنةَ)، إذا كان الحرف حرف جواب، وإن كان غيرَ ذلك فيُعاد مع ما دخل عليه، كما يكون في الأسماء ( أخاك أخاك )، والأفعال ( احبسِ احبس)، والجمل ( لكَ اللهُ لكَ الله)، أمّا الذي يكون بإعادة موفقه في المعنى فمن كلام العرب

ما جاء على ذلك كثير مثل ( خبيثٌ نبيث، وحيثَ بيث )، و( أنتَ بالخير حقيقٌ قَمِنُ).

ـ ومعنويٌّ: على ضربين: ضربٌ يُرادُ به إزالةُ الشَّكِّ عن المُحدَّثِ عنه، وهو المقصود من كلام النّحاة في باب التّوكيد الذي هو من إمّعات النّحو، وألفاظُهُ مخصوصةٌ كُلُّها من الأسماء، منها ما يُقرّرُ أمرَ المتبوع في النّسبةِ يُجاء به لدفع توهُّم الإسناد إلى غير المذكور، وهما اسمان فقط: النّفس والعين، كما لو قلتَ: رَضيتِ البنتُ نفسُها بالمهر، فإنّك ترفع بهذا المؤكِّد كلَّ احتمالٍ غيرَ رضاها هي نفسِها، كاحتمال أن يكون الراضيَ أبوها أو من كان وكيلا عنها.

كما يجب في هذين المؤكِّدين إذا اجتمعا تقديمُ النّفس على العين، وأن يشتملا على ضمير مطابقٍ للمُؤكَّد في جميع حالاته، ويشترطون فيهما في التثنية والجمع العدولَ إلى صيغة جمع القلَّةِ ( أفعُل)، وجوبا مع الجماعة نحو( جاء الزيدون أنفُسهم )، ورُجحانا في التّثنية نحو( جاء الزيدان أنفُسُهما)، وتُؤكَّدُ بهما جميعُ الأسماء خلا ما كان نكرةً منها على الصحيح، ويشترطون في الضمير المرفوع المتّصل لتأكيدهِ بهما تأكيدَهُ أوّلا بضميرٍ منفصلٍ مطابقٍ نحو: أكرمتَ أنتَ نفسُكَ مُحمّدا.

أمّا بقيةُ الأسماءِ ( كلا وكلتا، وكلٌّ وجميعٌ وعامة)، فإنّها من هذا الضرب التّابع أيضا، يؤتى بها لتقرير أمر المتبوع في الشمول، لأنها من المؤِّدات التي تدفع توهُّم الخصوص فيما ظاهرهُ العموم من الكلام.

وكلٌّ وجميعٌ وعامّة، لا يُؤكّدُ بها إلّا ما كان يتجزّأ باعتبار ذاته نحو: جاء الجيشُ كلُّه، أو باعتبار عامله نحو: رأيتُ زيدا كُلَّه، كما جاز فيهم إتباعُ كُلٍّ بأجمع، وإتباعُ أجمعَ بأكتعَ وأبتعَ وأبصع، فتقول: جاء القومُ أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون كلا وكلتا: من الألفاظِ المُفردةِ لفظا والمُثنّاةِ معنى، وتوكيدُ المثنى في الكلام لا يكون بغيرهما إطلاقا، فلم يسمع عن العرب ذلك وهو قول البصريين.

أمّا الضرب الثّاني من التّوكيد المعنوي، وهو الذي يراد به إزالة الشّكِّ عن الحديث، فهو ضربٌ تُلفى أدواته متناثرةً هنا وهناك في مختلف الأبواب النّحوية، ومن تلك الأدوات ما يكونُ حرفا كالتّوكيد بـ: إنّ وأنّ، ولامِ الابتداءِ، وحروفِ القسمِ، ونوني التوكيد الثقيلةِ والخفيفة، وغيرها، ومنها ما يكون بالأسماء: كالتّوكيد بالمصدر( ماتَ زيدٌ موتا)، والحالِ المُؤكِّدةِ (ولا تعثوا في الأرض مُفسدين)، والنّعتُ المؤكِّد ( تلكَ عشرةٌ كاملة)، والظّروفِ المُؤكّدة ( سبحان الذي أسرى بعبده ليلا)، وضميرِ الفصلِ ( يراني لو أُصبتُ هو المُصابا).

القاعدةُ في زيادة الحروف إفادةُ التّوكيد، فالعربُ تزيد الكثير منها لهذا الغرض، ودليل زيادتها صحّة الاستغناء عنها.

لا يجوز توكيدُ النّكرة بغير لفظها على الأصح، كما لا يجوز دخول نونِ التّوكيد الخفيفة على فعلِ الاثنين وفعلِ جماعةِ النّسوة، وهو مذهب البصريين في المسألتين.

القاعدة في توكيدِ الخبرِ عند البلاغيين مبناها على المُخاطَب، والمتكلم معه كالطّبيب مع مريضه، يُعطيه من الدواء بقدر حاجته إليه، فإن كان المُخاطَب خاليَ الذّهن جيئ بالخبر خاليا من المؤكّدات، وإن كان مُتردّدا أكّدَ له الكلام بمؤكّدٍ واحد فقط. أمّا إن كان مُنكرا فيُؤتى معه بأكثر من مؤكِّد في الخبر، كما قد يخرج الخبر عن مقتضى ظاهر هذه الأضرب لمقاصد بلاغية، فيُنزَّلُ فيه غيرُ السّائل منزلةَ السّائل.

قليلٌ من البلاغيين من تطرّق إلى دراسة التّوكيد الذي هو من التّوابع، كيحيى بن حمزةَ العلوي وابن الأثير، فجعلوا منه ما يكون تأكيدا في اللفظ والمعنى جميعا كما في سورة الرحمن { فبأيّ آلاء ربّكما تُكذّبان}، ومنه ما يكون في المعنى دون اللفظ كما في قوله سبحانه: { إنّما أشكوا بثّي وحزنيَ إلى الله }.

جُمهورُ البلاغيين على أنّ الجملةَ الاسميةَ آكدُ من الجملةِ الفعلية في الكلام، وتفيدُ التوكيد إذا كان المقامُ مقامَ توكيدٍ، أو وُجد معها مؤكِّدٌ آخرُ في الكلام.

من القضايا التي ينبغي التّفطّنُ لها وإعادةُ النّظر فيها قضيةُ مراعاة أحوال المتكلم كما تُراعى أحوالُ السّامعِ في الكلام.

هذا وصلّى اللهُ وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

# قائمة المصادر والمراجع

**القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

**قائمةُ المصادر والمراجع:**

ـ١ـ ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ط١، دار الآثار للنشر والتوزيع.

ـ٢ـ أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: محمد الدالي. مؤسسة الرسالة.

ـ٣ـ الأزهية في علم الحروف، الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، ط٢، مجمع اللغة العربية، دمشق.

ـ٤ـ الأقصى القريب في علم البيان، زين الدين محمد بن محمد بن عمرو التنوخي، ط١، مطبعة السعادة، مصر.

ـ٥ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي، تح: طارق الجناني، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

ـ٦ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تح: جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ـ٧ـ الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية بيروت.

ـ ٨ـ البيان والتبين، عمرو بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

البلاغة والنقد بين التاريخ والفن، لمصطفى الصاري الجويني.

١٠- البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، تح: عياد بن عبيد السبتي، ط١، دار العرب الإسلامي.

١١- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس.

١٢- تفسير الكشاف، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: خليل مأمون شيخا، ط٣، دار المعرفة، بيروت.

١٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، ط١، الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن القاسم، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦- حاشية يس على شرح قطر الندى، يس بن زين الدين الحمصي، تح: كريم حبيب كريم الكمولي. ط١، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت.

١٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر.

ـ١٨ـ خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبي موسى، ط٧، مكتبة وهبة.

ـ١٩ـ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لأبي زيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، تح: خليل شحادة، ط٢، دار الفكر، بيروت.

ـ٢٠ـ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة.

ـ٢١ـ رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن عبد الله أبي الحسن الرّماني، تح: إبراهيم السمرائي، دار الفكر، عمان.

ـ٢٢ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي، تح: رجى عثمان محمد، ط١ مطبعة المدني، القاهرة.

ـ٢٣ـ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: محمد بابل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ٢٤ـ شرح جمل الزجاجي، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تح: سلوى محمد عمر عربي.

ـ٢٥ـ شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

ـ٢٦ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ابن هشام الأنصاري، تح: هادي نصر، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

ـ٢٧ـ شرح المقدمة النحوية، ابن بابشاذ أبي الحسن طاهر بن أحمد، تح: محمد أبو الفتوح شريف.

ـ٢٨ـ شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنبرية بمصر.

ـ٢٩ـ شرح المرشدي على عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي، تح: مصطفى البابي الحلبي.

ـ٣٠ـ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف بمصر.

ـ٣١ـ عروس الأفراح، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

ـ٣٢ـ علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ٣٣ـ قطر الندى، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

ـ٣٤ـ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ـ٣٥ـ الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، الأهدل، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية.

٣٦- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله الكبير، دار الطلائع.

٣٧- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن سري الزجاج، تح: عبد الجليل عبده الشلبي، ط١، بيروت.

٣٨- معاني النحو، فاضل صالح السمرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر.

٤٠- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي، تح: نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: أحمد الحوفي، وبدوى طبانه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

٤٢- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي، تح: محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق.

٤٣- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات:**


| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | |
| **شكر وعرفان** | |
| **مقدمة** | |
| **الفصل الأول: مداخل تعريفية في أسلوب التوكيد** | |
| مداخل تعريفية | 02 |
| التوكيدُ في اللغة | 02 |
| التوكيد في اصطلاح النحويين | 03 |
| التكويد في اصطلاح البلاغيين | 06 |
| مداخل تنظيرية | 09 |
| التوكيد من ناحية التبويب | 09 |
| التوكيد من ناحية التنظير | 13 |
| **الفصل الثاني: التوكيد في النحو العربي** | |
| التوكيد اللفظي | 18 |
| الذي يتم بإعادة اللفظ نفسه على حسب ما تقدم | 19 |
| الذي يتم بإعادة موافقه في المعنى | 26 |
| أغراضه | 29 |
| التوكيد المعنوي | 31 |
| الذي يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه | 32 |
| الذي يراد به إزالة الشك عن الحديث | 43 |
| أغراضه | 50 |
| المؤكِّدات تعدادها ومعانيها | 52 |
| مؤكدات حرفية | 52 |
| مؤكدات اسمية | 69 |

| | |
|---|---|
| مسائل نحوية في التوكيد والمؤكدات | 72 |
| مسألةٌ في توكيد النكرة | 72 |
| مسألةٌ في جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النّسوة | 75 |
| **الفصل الثالث: التوكيد في البلاغة العربية** | |
| التوكيد في أضرب الخبر | 82 |
| معنى الخبر | 84 |
| الضرب الابتدائي | 86 |
| الضرب الطلبي | 87 |
| الضرب الإنكاري | 88 |
| التوكيد الذي هو من التوابع: | 92 |
| التوكيد الذي يكون في اللفظ والمعنى جميعا | 93 |
| التوكيد الذي يكون في المعنى دون اللفظ | 96 |
| مسائل بلاغية في التوكيد | 99 |
| مسألةٌ في التوكيد بالضميرين | 99 |
| مسألةٌ في إفادة الجملة الاسمية للتوكيد | 102 |
| مسألةٌ في مراعاة حال المتكلم | 107 |
| **خاتمة** | 113 |
| **ملخص الدراسة** | 119 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 121 |

**مُلخّصُ الدراسة:**

تَناولتْ هذه الدّراسةُ أسلوبَ التوكيدِ في النّحوِ العربي والبلاغةِ العربيةِ، وكان نظرُنا إليه في النّحو العربي مَصروفا إلى أهمّ الأحكامِ والقواعدِ النّحويّة التي تَضبط استعمالاتِه وتَصرُّفاتِه، وإلى أبرزِ تقسيماتِه وأنماطِه التي قرّرها النّحاةُ مسموعةً عن العربِ أو مَقيسةً على كلامهم، أمّا نَظرنا في الجانبِ البلاغي فَموجَّهٌ إلى المقاصدِ والأغراضِ المُترتّبةِ عن التّوكيدِ في الكلام، إذْ يأتي هذا الأسلوبُ في لسانِ العربِ دَقيقَ المَأخذِ لَطيفَ الفَهمِ، يَصعُبُ على مَن لا ذَوقَ له الاهتداءُ إلى أَسرارِهِ وخَفاياه.

**Study Summary:**

This study dealt with the method of emphasis in Arabic grammar and Arabic rhetoric, and we looked at it in Arabic grammar expense to the most important provisions and grammatical rules that control its uses and behaviors, and to the most prominent divisions and patterns decided by grammarians audible about the Arabs or measured on their words, but we looked at the rhetorical side is directed to the purposes and purposes resulting from the emphasis in speech, as this method comes in the tongue of the Arabs accurate

socket nice understanding, difficult for those who have no taste to find to its secrets and mysteries.

**Résumé de l'étude :**

Cette étude a traité de la méthode de l'accent dans la grammaire arabe et la rhétorique arabe, et nous l'avons examiné dans la grammaire arabe aux dispositions les plus importantes et aux règles grammaticales qui contrôlent ses utilisations et ses comportements, et aux divisions et modèles les plus importants décidés par les grammairiens audibles sur les Arabes ou mesurés sur leurs mots, mais nous avons regardé le côté rhétorique est dirigé vers les buts et les objectifs résultant de l'accent dans la parole, car cette méthode vient dans la langue des Arabes prise précise belle compréhension, difficile pour ceux qui n'ont pas de goût à trouver à ses secrets et mystères.